

# العمل والتحتياء في التحتيان التحتيان التحتيان الإجتماء في التحتيان الإجتماء في التحتيان التحت

بحث فقهى اسلامى أصبل

في الهمية ووجوب العمل ، والعلاقات الانتاجية بين العال وأصحاب العمل رضان مميشة الغرد

بحسب المدارس الفقهة الاسلامية الكبرى الجعفرية ، الحنفية ، الشافعية ، المالكية ، الخنيلية

للمركشور صادق مهرى السعيم استاذ اقتصاد السل والفيمان الاجتماعي المساعد في جامعة بنداد عائز على دبلوم الدراسات العليا في الشريعة الاسلامية من جامعة القاهرة

مطبعة المعارف \_ بغداد ١٩٦٥/٦/١٥

893.199 Sa 21

009491

### الى أساندنى فى الشريعة الاسلامية

إنه لمن دواعي سرورى ، وبدافع من صادق حبى وعميق تقديرى ، أن الهدى هذا البحث المقهى الاسلامى الاصيل \_ فى العمل والضاف الاجتماعي فى الاسلام \_ الى أساتذتى فى الشريعة الاسلامية فى مصروالعراق ، أؤلئك الاساتذة الافاضل الاجلاء الذبن ان أنسى فضلهم مدى الحياا فى مجال الشريعة الاسلامية ، وهم :

الاستاذ منبر الفاضى ، والاستاذ المففود له حسين على الاعظمى من العراق ، والاستاذ الشيخ على الخفيف . والاستاذ المغفود له الشيخ عبدالوهاب خمر ف ، والاستاذ الشيخ حسن مأموده ، والاستاذ الشيخ محمد أبو زُهرة من مصر .

فأرجو أن يكون تقديمي لهم هذا البحث تسجيلاً لبعض ما أكنتُه لهم من حب واحترام وتقدير وبعض العرفان بالجميل .

صادق مهدى السعيد

بفداد \_ المكاظمية في ١٠/٦/ ١٩٦٥

1848 95

4

لقد نادى الاقتصاديون الـكلاسيكيون وعلى رأسهم آدم سميث (١) ، بأن و اجبات الدولة الاصلية هي :

١ - واجب الدفاع عن الدولة من الاعتدا. الخارجي.

٧ - واجب المحافظة على الأمن وتنظيم وادارة العدل فى الداخل .

٣- واجب القيام ببعض الاعمال والمشاديسع الني لا يستطيع الافراد
 القيام مها ، أو هم لا يحبون ، القيام مها لما تتطلبه من نفقات باهضة أو انها
 لا تدر عليهم الارباح العاجلة أو المغرية لهم .

وكان من آثار حصرواجبات الدولة (٢) في هذه الواجبات وترك الأفراد أحراراً في تصرفانهم الاقتصادية أن بقيت مشكلة الفقر والعال خارج عناية واهتمام الحكومة وإنكانت قد فرضت بعض السلطات العامة في تشريعات الفقر على السلطات المحلية واجب رعاية الفقراء ، كما كان من نتائج ذلك أن أخذ الصراع الطبق يزداد يوماً فيوماً نتيجة ازدياد البؤس والحرمان والمخاطر الصناعية وانتشار التذمر بين الناس وخاصة في النصف الثاني من القرن

 <sup>(</sup>١) آدم مميت العلامة الاقتصادي الانكابزي عاش ما بين ١٧٢٣ — ١٧٩٠ وألف أعظم كتبه في الاقتصاد السيامي ثروة الامم . انظر المجالد الثاني الكتاب الرابيم ص ١٨٠ — ١٨١ طبعة ١٩٥٠ طبع لندن .

<sup>(</sup>۲) كتابنا واجب الدولة في ضمات معيشة الفرد وحماية العائلة ، بغداد ١٩٥٩ ص ١٠ — ١٢

الماضى بسبب استفحال الرأسمالية ومانتجعنها من استغلال وجشع وتطاحن وخطر صار يعرض عشرات بل مثـــآت الالوف من الناس الى التعطل والعجز والموت.

وكذلك كان من آثاركل ما تقدم أن أخذت تنسرب وتسود بين الأفراد الآرا. والمذاهب الاجتماعية والسياسية والافتصادية الني كانت تدعو الى المساواة السياسية والعدالة الاجتماعية ، والى تدخل الدولة في امور الناس المعاشية . وكان من أهم تلكم المذاهب قوة وعنفاً الاشتراكية في المجال الافتصادي ، والديمقر اطية في المجال السياسي .

ولقد كان من نتائج انتشار المبادئ الديمقر اطية والاشتراكية أن تجسمت عيوب ومساوئ أنظمة الحمكم والسياسة الافتصادية المطبقة آ نذاك بما أدى ، بالتفاعل مع التطورات والازمات الصناعية والتجارية والمالية والسياسية في القرن الماضي ، الى اشتداد حدة الصراع الطبق والى تقوية شوكة الطبقة العاملة الاكثر عدداً وحرماناً ، إذ باتت حركانها دولية عالمية الامر الذى ضيق الحناف على السلطات الرسمية والرأسمالية تضييقاً شديداً .

وكانت الدولة وقتئذ تتبع سياسة التنكيل والإرهاب ضد معارضيها من فاحية ، وسياسة المنح والاكر اميات والامتيازات لموظفيها وتابعيها من فاحية أخرى بغية تثبيت مركزها والقضاء على معارضيها بالقوة والمال ، ولكنها فشات فى ذلك بسبب قوة الحركات العالية والاصلاحية المتجاوبه الامر الذى أدى ببعض العلماء المصلحين الى المناداة بأرب على الدولة رسالة فى حماية الناس ثقافياً وصحياً وتحقيق الرفاهية لهم بالاضافة لسلطاتها السياسية ، كما جعل الطبقة الرأسمالية ذاتها ، حيث تعرضت مصالحها الى الحظر من جراء ثورات العال فى كل مكان ، تضغط على الفرد الرأسمالى وتضحى ببعض مصالحه فى سبيل صيانة الطبقة الرأسمالية المؤاهير الصاخبة بأى ثمن كان أخذت تدفع بالحكومات الى مساومة ومسالمة الجماهير الصاخبة بأى ثمن كان

- بشرط أن لا تتعرض الى الدماروالفناء . وهكذا اضطرت تلك الحكومات تحت هذه التأثيرات المختلفة الى اصدار مختلف النشريعات لتنظيم الناحية الصحية والثقافيسة والمهنية والسياسية للأفراد لاسيما تلك النشريعات الني حارت تقر بحقوق الأفراد السياسية ، والمتعلقة بالعمل والعال وبالمساعدات والتأمينات الاجتماعية .

ومنذ ذلك الحين لم تعد واجبات الدولة مقصورة على ما قرره أنصار الحربة الاقتصادية بل طفقت السلطات والهيئات الوطنية والدولية ، الاهلية والرحمية ، تتسابق وتتشاور وتنظم الاجتماعات والمؤتمرات في سبيل الاهتمام عصالح العال والفقراء جميعاً .

والحقيقة أنه لا يمكن حصر وظائف الدولة وتعيينها بصورة ثابتة دائماً وذلك لانها نختلف نوعا وكما باختلاف الظروف الزمانية والمسكانية لمكل مجتمع، ولسكن غايتها كلهادا تماواحدة، وهي تحقيق السعادة والراحة للأفراد. وهيهات أن يتحقق ذلك دون تأمين وسائل العيش لهم وتحريرهم من ويلات الحاجة والجهل ولملرض والفقر وذلك بالسهر على ثقافتهم وسلامة أبدلنهم وجعلهم قادرين على كسب العيش ونيل الراحة من عرق جبينهم أولا أى بتهيئتهم الى العمل وبتهيئة العمل لهم وبحايتهم من المخاطر شم بمعاونتهم على العيش مادياً عند عدم قدرتهم على العمل وانقاذهم من المخاطر عند تعرضهم اليها.

نقد يكون الانسان جاهلاً لا يفقه مصلحته ومصلحة الآخرين وقد تنتابه بنتيجة جهله آفات الحياة الفتاكة كالامراض والكسل والخول وعدم التبصر لمواقب الامور و نتائجها ، أفلا يكون وجود هذا الفرد بهذا الشكل ضرراً على المجتمع وعالة عليه ، شم أفلا يكون من واجب الدولة ومن مصلحتها دعاية هذا المخلوق المحروم من نور العلم والعرفان والاخذ بيده في سبيل

الثقابة والتعليم نحو ميدان المعرفة والجد والعمل والنشاط؟

وقد يتعرض الناس الى الأمراض الكشيرة واليس عندهم ما يكني لاشباع. حاجاتهم الضرورية ، وربما يقمدهم المرض عن العمل مدداً قصيرة أو طويلة فينقطع عنهم كسبهم وتتونف بذلك بعض أدوات الانتساج وتقلكمية المنتجات وعندنذ لا بحد هؤلا. المرضى القوت وثمن العلاج والنمريض. كما تبقى أدوات الانتاج الني كانوا يمارسونها معطلة بل ومعرضة الى التلف بنتيجة عدم الاستمال أحياناً وفي ذلك كله ضرر بليخ الأفراد وللمجتمع . أفهل يكون من الحكمة في هذه الحالة أر. تترك الدولة اتخاذ التدابير الوقائية والملاجية الطبية لنقليل حالات التعرض الى الامراض وانقاذ الناس منها؟ وقد يكون الشخص المعيل أو غير المعيل محتاجاً الى الكحب لإعالة نفسه وعائلته وهو قادر على العمل وراغب فيه لفرض الحصول على القوت و لكنه لم يجد العمل لسبب خارج عن ارادته . فما هو السبيل لاشباع حاجات مثل هذا الشخص وتابعيه ؟ أفليس من صالح ومن واجب الدولة أن تقوم يتهيئة الأعمال للناس في كل حين يمجز الأفراد عرب ابجادها ونهيئتها حتى لا يتمرضوا الى الحاجة من جراء البطالة وحتى لا تتمطل عناصر الانتـاج البشرية وغيرها ويحرم المجتمع من نشاطها؟ ثم أفلا يكون من واجب الدولة تفسيها أن تعمل الفقر ا، الماطلين عن الممل بدون ارادتهم؟ وكيف تريد الدولة المحافظة على الامز والنظام وهناك البطالة المنتشرة والحاجات الضرورية غير المشيعة تدفع بالمتعطلين أحياناً كمثيرة الى ارتكاب الامور المخلة بالأمن والنظام بسبب فقدانهم للتوازن العقلي الناجم عن الفقر والحاجة والقمود عن العمل؟

وقد يصاب الفرد فى أثناء نشاطه وعمله باصابات تحدث له العطل الموقت. أو الدائم وقد لا يكون فادراً على المعالجة والمعيشة لتوقفه عن عمله وقسد تكون له عائلة كبيرة أو صفيرة ، فن يا ترى غير الدولة يكون المزماً بالقيام عنى المعالجة وقادراً على إعالة هؤلاء وإعادة القدرة على العمل للمصاب؟ أفهل ميكون من الصواب ترك هذا الأمر الى القضاء والقدر ولرحمة الناس غير المؤكدة في عصر الماديات والآنانية؟ أفلا يكون من الآحرى بالدرلة أن تتخذ جميع الاحتياطات الوقائيسة لمنع تعرض الناس وأدوات الانتاج والنشاط بصورة عامة الى الاصابات والتعطل؟

وقد يموت المصاب من جراء اصابة ما ويترك عائلة بلا نفقة ومميل، عقادًا يجب أن يكون موقف الدولة تجاء المائلة المفجوعة بحرمانها من مميلها وأسباب عيشها؟ أفيكون من المصلحة العامة أو الحناصة نرك الافراد المتيتمين والمترملين يتضرعون بهذا وذاك لدفن مميلهم وللحصول دلى قوتهم أم أن يتزك أمرهم الى رحمة القضاء والقدر والصدقات المهينة للمكرامات؟ أليس من العدالة ومن مصلحة المجتمع والآفراد أن تقوم الدولة بتجهيز ودفن الموتى وباعالة الخلفاء العاجزين المعوزين؟

وكدثيراً ما يريد الشاب والشابة الزواج وهما بحاجة اليه أصلاً ولسكنهما الا بجدان لديهما من الوسائل المادية الضرورية ما يكفل لهم اتمام هذا الزواج، أو أن لديهما ذلك حالياً واسكنهما أيضاً بخافان المستقبل البهيم يوم يكون عليهما عادة أن يتحملا نفقات بيت الزوجية والولادة والأولاد، وهنا أفلا يحكون من مصلحة المجتمع بالذات أن تعالج الدولة مثل هذه المشكلة الاجتماعية الطبيعية التي لها تأثير على نفسيات جميع الافراد وفي زيادة القوى الانتاجية البشرية غالباً وفي صيانة استقرار الاحوال الشخصية وابعاد الناس عن المساوى الخمة الناجمة عن عدم الزواج ؟

واذا ما شاخ الانسان أو عجز قبل الشيخوخة عن الكسب وهو فقير أفهل يترك وعائلته فى أحضان الفاقة والحرمان والبؤس بدعوى أن ليس على الدولة أمر العناية باولتك الافراد وبغيرهم من ناحية تأمين المعيشة لهم.

يتضح مما تقدم أنه توجد في الحيـــاة دائماً ظروف عديدة قابلة للتجدد

والتغيير تستوجب حتما تدخل الدولة فى شؤون الافراد المعاشية تدخلاً فعلياً بصورة وقائية وعلاجية لتأمين سعادتهم وراحتهم باعتبار أن الدولة ولية أمرهم والمسؤولة عن ضمان راحتهم وعيشهم لانها ما وجدت ولا يجب أن توجد إلا لتحقيق هذا الفرض بالذات . وهكذا صار يعتبر واجب تأمين العيش والراحة للأفراد من أهم واجبات الدولة ،

والحقيقة أنه قد ظهرت فكرة تأمين العيش للانسان منذ أول التكوين والحلق و ليكن فكرة تحقيقها بصورة عامة دولية برزت منذ بداية هذا القرن وبعد تطورات وصراع طبق عنيف طويل . وكان للحرب العالمية الاولى وللازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عنها واللاحقة لها الاثر الفعال فى تثبيت وتعزيز هذه الفكرة ، شم كان لظهور وانتصار الشيوعية في روسية والنازية في المانية والفاشية في ايطالية ، تلك الانظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي وضعت نصب أعينها ، غايسة أووسيلة ، اشباع حاجات الانسان وراحته في مقدمة واجباتها ، عاكان له الاثر القوى المباشر في جر الدول الرأسمالية السكيرة الى توسيع دائرة المساعدات والحدمات والخدمات البؤساء في أحضان هذه الانظمة الجديدة الامر الذي أدى الى تشعب وتعدد البؤساء في أحضان هذه الانظمة الجديدة الامر الذي أدى الى تشعب وتعدد هذه المساعدات والحدمات والتأمينات مما ولد الحاجة الى توحيدها والرغبة في تنسيق أعمالها و تنظيم المرافق القائمة بها شم الى جمل فوائدها تعم جميع بالافراد في كافة الاحوال التي تعرض الانسان الى العوز والحرمان الجزئي أو المكلى .

ولقد عجلت الحرب العالمية الثانية فى السير لسد هذه الحاجة ولإشباع هذه الرغبة عن طريق اقرار ضرورة نحقيق الضمان الاجتماعي فى جميع الدول وذلك إما بقصد جلب رضاء الناس أو لإصلاح مفاسد الانظمة الاقتصادية-

القائمة في ظل الرأسمالية وإما بقصد تحقيق العدالة الاجتماعية والامر... والسلام.

ولذا جاء الميشادى الوثيق بين جميع الامم الهرض تهيئة العمل المنتج التعاون الاقتصادى الوثيق بين جميع الامم الهرض تهيئة العمل المنتج المسكسب للجميع ، كما أقر بضرورة نحقيق الضمان الاجتماعى لكل الافراد ، وبناء على هذا الميثاق صدرت مشروعات هذا الضمان في بعض الدول وخاصة في بريطانيا حيث نشر تقرير العلامة بفرج ذلك النقرير الذي صاد يعتبر بحق انجيل الاصلاح الاجتماعي في النظام الرأسمالي البريطاني لانه كان الدرع الذي حمى النظام المذكور من الانهيار والوسيلة الفعائة لإشباع حاجات المعوزين وتهدأتهم .

ومنذ ذلك الحين أخذت جميع الدول فى النسابق التحقيق هذا النظام، ثم شرع الحكتاب ذوو الاختصاص بوضع المؤلفات وتحرير الابحاث المختلفة بشأنه ، كما أخذت بنفس الوقت المؤسسات الدولية المعنية بالامر لاسيما منظمة العمل الدولية تبذل الجمود الكبيرة بوضع الاسس والقواعد الكفيلة بنشر وتعميم هذا الضمان بين الشعب.

و لقد أدت حداثة البحث في هذا الموضوع مع اختلاف المسفات المذاهب الاقتصادية الى اختلاف الباحثين في مضمون ومدلول الضمان المذكور، فمنهم من قصره على مساعدات الفقراء المعدمين، ومنهم من جالمه شاملا كل النواحي الثقافية والصحية والمعاشية وقاية وعلاجاً لجميع الآفراد بحسب حاجتهم، وهذا هو الاتجاه الحديث لهذا النظام.

والواقع أن الضان الاجتماعي هو نظام اقتصادى اجتماعي سياسي تقوم به الدولة لغرض حماية كافة الافراد وقاية وعلاجاً بصورة مباشرة ضد مخاطر الجمل والمرض والفقر لتضمن لهم حياة كريمة لاثقة .

فالصمان الاجتماعي إذاً هو نظام رسمي تقوم به الدولة بالذات لحماية جميم

الافراد قاطبة ضد جميع الخاطر والحاجات المعاشية والمتصلة بالمعيشة اتصالاً ماشراً عن قرب أو بمدكا لحاجات الثقافية والصحبة.

ويقوم هذا النظام على اساس العمل والنشاط أولاً ، أى على أساس نهيئة العمل الجميع وتميثتهم هم للعمل اسكى يعيشوا من كسبهم الذاتى أصلا .

ثم يقوم بمد غير القادرين على العمل بدور الرادتهم بوسائل الراحة والمعاش ، كما يقوم بالسعى لاعادة العاجزين عن العمل الى ميادبن النشساط الاقتصادى باعادة القدرة على العمل اليهم .

والضان الاجتماعي يرتكر دائماً على سياسة التوقى من التعرض الى الحاجة والمخاطر، وعلى سياسة الجد والنشاط المستمر، ثم على أساس مد المساعدات والاعاذات الى المحتاجين والمنكوبين على وجه الدوام والعموم في حالات العجز والشيخوخة والوفاة والنيتم والترمل والمرض والاصابات والبطالة ولرعاية الأولاد والامهات وللتشجيع على الزواج أحياناً وعند الاقتضاء (1).

وعلى وجه العموم يتصل الضمان الاجتماعي مباشرة بالناحية الثقافية والصحية وللماشية للناسر وهو بذلك يفترق عن الحدمات العامة الآخرى التي لا تتصل مباشرة بهذه النواحي المذكورة وإن كانت لها علاقة بعيدة أو قريبة بها أحياناً ، كالحدمات العسكرية والبوليسية والقضائية مناز وغيرها مما تقدمه الدولة للأفراد.

وعليه فالضيان الاجتماعي يقوم الى الافراد بخدمات غاية فى الأهمية يمكن اجمالها فى : ١ ـ الحدمات الوقائية ، ١ ـ الحدمات العلاجية والترميمية . و المراد من الحدمات الوقائية تلك التى تعمل على حماية الافراد من التعرض الى مخاطر الجهل والامراض ، عرب طريق نشر الثقافة العامة

<sup>(</sup>١) افظركتا بنا شؤون المهال في الضهان الاجتهاعي والعمل جنداد ١٩٦٢ ص ٤٨ - • •

والاختصاصية العلمية والعملية ، بحيث يكون الفرد بها أهلا لآن يمارس عملاً ما في مجال النشاط الاقتصادى الفسكرى والبدنى ، وعن طريق رعاية الصحة العامة والحاصة وتقديم كافة الحدمات والارشادات اللازمة لتنميته الجسمية وللمحافظة على قوته الانتاجية . ويراد كذلك من الحدمات الوقائية تلك التى تعمل على تحرير الافراد من الفقر والحرمان عن طريق تهيئة الاعمال لحم ووقايتهم من التعرض الى الحاجة بسبب الإصابات الاعتبادية والمهنية والعوارض الطبيعية أو البطالة . وارف هذه الحدمات كلما في الواقع تنقذ العوائل سلفاً من التعرض الى الحاوز لاسيما الاعاذات العائلية التي يقدمها العوائل سلفاً من التعرض الى العوز لاسيما الاعاذات العائلية التي يقدمها هذا النظام اليها .

ويتم القيام بهذه الحدمات الوقائية يتهثية الوسائل والاجر اءات الثقافية والصحية وبتطبيق البرائج الاقتصادية الكفيلة بصيانة القوى البشرية المنتجة وبالحث على العمل والانتاج والارشاد الدائم للتوقى الذاتى ولتنمية مواهب وامكانيات الافراد واستثار الموارد والطاقات العامة .

أما الخدمات العلاجية والترميمية : فهى التى تعمل على إنقاذ الأفراد من المخاطر والحاجات التى يتمرضون اليها ، رغم كانة الجهود الوقائية والتحفظية . وتحاول الآخذ بأيديهم لآجل اعادتهم كلاً أو بعضاً الى مراكزه في ميدان نشاطهم الاقتصادى ، كالسابق ، عن طريق اعادة القدرة على العمل لحم عند الاقتضاء والإمكار . وإلا فتقدم اليهم المساعدات الاجتماعية المعاشية لنعاونهم على العيش في راحة واطمئنان في الحاضر والمستقبل لهم ولمعاليهم وفي هذا كله معنى العلاج والشفاء والمواساة .

ونحن إذ نضع هذا التمييز بين هذه الخدمات فذلك لاننا نرى فى الاولى منها معنى الوقاية من التعرض الى المخاطر والحاجات ظاهراً. بينها نلاحظ فى الثانية منها معنى الانقاذ والعلاج والترميم والمواساة واضحاً بارزاً. مع العلم ان بمض هذه الخدمات تكون في نفس الوقت وقائية وعلاجية مما
 كالخدمات الصحة والثقافة مثلا.

وتشمل الحندمات الوقائية التي يقدمها نظام الضمان الاجتماعي الى الناس ما يلي ::

- (١) التعلم العام .
- (٢) الصحة العامة .
- (٣) الإعانات العائلية .
  - ( ٤ ) التشغيل المام .
- ( ٥ ) الوقاية من الإصابات.

وتشمل الحدمات العلاجية والترميمية ما يلي:

- (1) اصابات العمل .
  - (٢) العجز .
  - (٤) المرض،
- ( ٤ ) اعادة القدرة على العمل.
  - ( ه ) البطالة .
  - (٦) الشيخوخة.
  - (٧) الوفاة و (الخلف).

أما كيفية تمويل هذا النظام وكيفية ادارته فذلك يتوقف على الطرق التي. يرسمها المجتمع بهذا الشأرف بحسب الظروف والامكانيات الاجتماعيـة والاقتصادية له.

وفى الواقع يجد الباحث لهذا النظام المعاشى التضامنى جذوراً عميقة فى الطبيعة منذ وجود الخليقة بالنسبة للسكائنات الحية وأخصها الإنسان. وكانت تلك الجذور بصور وأشكال وكيفية مختلفة وتعتمد على غرائز حب البقاء والتعاون مع الغير من أجله وعلى صلة الدم والرحم والحب والحنان.

والشفقة وحبالخير بما كانت تدعواليه وتعضده الأنظمة الاجتماعية والدينية-المختلفة على بمر العصور .

وكان أصل تلك الجذور تأمين الطبيعة للإنسان وسائل الحياة من قبل وجوده ، إذ كان من الحكمة والصواب أن تؤمن للناس ، بل لجميع الكائنات الحية ، وسائل العيش والحياة الضرورية قبل تكوينهم ووجودهم على الارض . والحقيقة انه لا يمكن مطلقاً تصور هذا التكوين والوجود قبل ذلك التأمين الطبيعي .

ولقد جمل الانتفاع بكل تلك الوسائل المميشية ، كالهوا، والما، والفذاه مباحاً ومشاعاً للسكل بلا فارق ولا تمييز غير طبيعي لاحد على آخر . وهذا ما ارادته سنة الخلق وحكمة الوجود . وقد شرّعت تلك السنة وتلك الحبكمة بذلك للعالم قاعدتين أساسيتين هما : قاعدة وجوب ضمان المميشة للناس جميعاً وقاعدة وجوب المساواة والعدل في الانتفاع بوسائل للميشة الضرورية لهم .

أما وجوب ضمان المعيشة فدليله يكن فى أنه لا يمكن استمرار الحياة و بقاؤها ما لم تكفل فيها ضروريات البقاء والاستمرار ، أى أس هذا الوجوب يؤيده العقل ، كما تؤكده سنة العقل .

فالعقل يدانا بداهة على أنه لا يمكن وجود الشيء ما لم تتحقق أركان وجوده، ولا يمكن استمرار بقائه في الوجود ما لم يستمر تحقق نلك الاركان أيضاً. ولما كانت وسائل المعيشة الضرورية هي الاركان الاساسية لتمكوين الإنسان ووجوده، فضمان وجودها و بقائها له إذا ركن أساسي لاستمرار بقائه في الحياة، لذلك فان ضمان عيش الناس واجب طبيعي واجتماعي بسأل عنه المسؤول عن اذارة شؤونهم.

وان سنة الحلق في ايجاد وضمان ضروريات الميش والحياة قبل وجود. الانسان دليل طبيعي وديني على وجوب الضمان المذكور .

أما وجوب المساواة والعدل في التمتع والانتفاع بوسائل العيش الضرورية غدايله أنه لا يمكن ابجاد الصفاء والوثام والسلام بين الناس ما لم تضمن لهم جميماً قاعدة الاشتراك في جميع وسائل العيش الضرورية والعدل في التمتع والانتفاع ساعلى وجه المساواة الاقتصادية السليمة التي تقررها الجماعة ، وإلا فستبكون النتيجة أن يستولى البعض على معظم هذه الوسائل وسوف يحرم منها البعض بما يو أنَّد النفرة والفضاضة والحقد والخصام . وكل ذلك ينكره المقل ولا يرضى به دين وقد جملت الطبيعة الناس سواسية فيها أنعم الله به عليهم من نعم و خير أت الكل بحسب حاجته بالنسبة للوسائل الضرورية جداً للحياة ذائها ، وبحسب قدرته وحاجته مماً بالنسبة للوسائل الحياتيـــة الاخرى التي يتطلبها المجتمع وتمليها الظروف الخارجية والاجتماعية . فسكل انسان محتاج الى كسات معينة من الماء والهواء والغذاء أي بعيارة اخرى من الطاقات الحرارية لابدله من الحصول عليها بحسب حاجته اليها لكي يكون قادراً على الحياة ، وهذه الحاجة الطبيعية تختلف كما ونوعاً أحياناً بمقتضى اختلاف تمكوين كل انسان والظروف المحيطة به فحاجة الصغير الى ذلك تختلف عن حاجة الكبير ، وحاجة أبناه الجيال أو المناطق الباردة تختلف عن حاجة أبناء السهول والمناطق الحارة مثلًا ، وهذا أمر طبيعي لا نقاش فيه . وقد ضمنت الطبيعة اشباع هذه الخاجات للانسان على أساس أن لـكل بقدر حاجته لأن بخلاف ذلك لا تستقيم ولا تستمر الحياة .

أما بالنسبة للوسائل الحيائية الاخرى غير الضرورية للبقاء ، كالوسائل الثانوية المعيشة ، كالسكن والسكساء ووسائل واجراءات المعيشة والعيش فحاجة الانسان اليها تمليها الظروف والمحيط واس نصيبه منها يتوقف على حاجته اليها وطافته وعمله ، وهذا الاس مختلف عليه بين المجتمعات والافراد وفق الانظمة القائمة والطاقات والفرص المهيئة لسكل واحد .

ويتضح من ذلك ان قاعدتى وجوب ضمان وسائل لمعيشة للناس ووجوب

الاشتراك بالعدل في التمتع والانتفاع بها قاعدتان طبيعيتان أصيلتان في الوجود والحياة لازمتان اسعادة البشر ، وإن المجتمع بأسره مسؤول عن المحافظة على احترامهما وتطبيقهما مسؤولية تضامنية ، وتتحمل هذه المسؤولية في واقع الاسر الدولة بالذات بصفتها تمثل المجتمع بأسره وأنها أفدر من أي كيان عام أو خاص لتحقيق واحترام سير النظام الطبيعي في ضمان العيش والعدل فيه بين الناس ، وحماية السنة الطبيعية مهذا الشأن والدولة حينها تعمل على ذلك فاتما تقوم بأهم واجبانها بل بأول واجبانها الني ما وجدت في الأصل إلا لتقوم به ألا وهو ضمان عيش اتباعها وكان ذلك منذ أن تأسست في أقدم العصور على أساس الغزو والسلب والنهب لجلب المنائم لهم دون غيرهم ، وما نعتبره الآن نحن ظلماً وعدوانا لأن تحقيق هذا الضمان كان يتم على حساب شقاء الأخرين لا على أساس الكفاية والقدوة الانتاجية والبحث عن السعادة بين سعادة الآخرين .

والحقيقة ان الدولة هى نائبة المجتمع وممثلته وهى بنفس الوقت كفيلته فيا هو ملزم به من مساعدة الفرد وإعداد الظروف وتهيئة الفرص اللازمة له لحكى يحيا الحياة اللائقة به كإنسان ، وان المجتمع مدين الى الفرد فى أن يحميه وبرعاه وان يمهد له سبل الهيش براحة واطمئنان واستقرار ، ولذا فيكون على الدولة واجب تنفيذ مضامين هذه الانابة وهذه الكفالة الاجتماعية بشأن أداء هذه الحندمات للفرد ، والفرد بدوره مدين أيضاً الى المجتمع (١) الذى يرعاه ويحميه ويحقق له الراحة والاطمئنان وعليه سداد هذا الدين اليه بأن يكرس حياته لحدمته ويسمى فى مجالات نشاطاته المختلفة على ضوء مصلحته يكرس حياته لحدمته ويسمى فى مجالات نشاطاته المختلفة على ضوء مصلحته يكرس حياته لحدمته ويسمى فى مجالات نشاطاته المختلفة على ضوء مصلحته ومغير فى فلحكم الجبار دائر بانتظام مرسوم لمصلحته هو ومصلحة اخوانه من

 <sup>(</sup>١) أنظر المفارنات التصريعية للاستاذ عبد أنة على حسين القاهرة ١٩٤٩ الجوء التائي
 س ١٣٥٠

أبناء ذلك المجتمع . وعليه أن يدرك ويحسن الادراك بأنه فرد كالافراد الآخرين في النمتع بما في الكون من نميم وخيرات له مثل ما عليهم من حقوق وواجبات شخصية وعامة ، وأن يحب الآخرين ، قدر المستطاع ، ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكرهه لها ، فني ذلك راحة الضمير وأراحة الفرد والمجتمع من الحقد والغضاضة والخصام .

والإسلام كدين دنيا وآخرة ، اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدآ واعمل لآخر تك كأنك تموت غداً ، قدّس هذه السنة الطبيعية في وجوب ضمان وسائل العيش للانسان وضمان الاشتراك بالمدل فيها ، وقد وضع القواعد الشرعية الكفيلة بالسير على هداها و بالعمل على تحقيقها . وقد مهد لذلك بأن أخذ يزيل الاعتقاد الماضي بكون الناس طبقات وقبائل وشعوب متفاضلة بمضها فوق بعض وبعضها يعيش على حساب البعض الآخر ، فنادى بأن الناس كلهم من نفس واحدة وأصل واحد (١) وان إلهمم إله واحد وانهم جميعاً عيال الله ، وان لا فرق بيتهم عنده إلا بالتقوى والعمل النافع للناس . وواجهات موحدة تقرآب بين عقولهم وأبدائهم عالمه أثر في ازالة و تذويب وواجهات موحدة تقرآب بين عقولهم وأبدائهم عالمه أثر في ازالة و تذويب ترسبات الماضي بالنمايز والتفاضل بين فئة وفئة وفرد وآخر ، وازالة أسباب الخيلاء والاستعلاء الباطلة من قبل البعض على البعض والاعتقاد بأفضلية بعضهم على بعض باللقتع بالاموال والثراء والسلطان والجاه والعيش دون الآخرين .

<sup>(</sup>١) ﴿ يَا أَيِّهَا النَّاسِ اتَّقَرَا رَبِّكُمُ الذِّي خَلَقَـكُمْ مِن تَفْسَ وَاحْدَةً ، وَخَلَقَ مَنْهَا رُوحِها وَبَتُ مِنْها رَجَالًا كَتْبِراً وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهِ الذِّي تَسَاءَلُونَ بِهُ وَالْارْجَامُ ، ان اللَّهُ كان عليكم رقيباً ﴾ .

ه أيها الناس ، ال ربكم واحد ، وال أباكم واحد كاحكم لآدم وآدم من تراب أكر مكم عند الله أثناكم ، ايس لمرني على عجمي فضل الا بالتقوى ... »

ثم تعمد ازالة الفوارق الاقتصادية السيئة بينهم بالحجة والاقناع ثمم بالالزام فقرر أول ما قرر بأن المال مال الله وحده . قل اللهم مالك الملك » . لله ملك السموات والأرض، ولله ما في السموات وما في الأرض، وبذلك فقه ساوى ما بين الناس جميعاً أيضا في أنهم لا يملكون شيئاً بالمعنى الحقيقي ، وان ايس لأحد ميزة اختصاص على مال الله ، وانه قرر بان المـــال الذى يكون بيد البعض بطريق مشروع ، بالعمل أو بالارث والهبة والوصية أو البيم مثلاً إنما هو عليه مستخلف ، وعليه أن يقوم بدور الحائز الأمين على ذلك المال والوسيط الحكم في التصرف به إذ ليس له أن يتصرف به إلا وفق تعاليمه الحكيمة وطبقأ لمبدأ العدل الاجتماعي والمصلحة العامة الحقيقية وانفقوا مما جملكم مستخلفين فيه ، (١) . وقد أمر الاسلام الحائز على الاموال بالانفاق منها داءًا على المحتاجين مباشرة حتى لا تتراكم في أيدى القلة من الناس ويبقى غيرهم محرومين منها ، وحتى نتداولها أيدى الناس في مجالات النشاط الاقتصادي وفي ذلك مصلحة الأفراد وللجاعة ،كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، إذ ما من نعمة موفورة إلا وبجانبها حق مضاع (٢) ، في المجتمعات المتفسخة المتنكرة للمدل الاجتماعي . ويظهر من الآية المنقدم ذكرها أن الله قد قرن الأمر بالانفاق مر المال في الأس بالايمان بالله و الرسول(٣) ، وماذلك إلا لأهميته في تحقيق ضمان العدل في التمتع بوسائل العيش و لتحقيق التضامن الاجتماعي والتعاون بين أبناء المجتمع وهو ما ينشده كل دين لاسيما الاسلام حتى لا يبق محتاج بينهم وتبقى الأموال متراكمة بأيدى الاغنياء القلة منهم . وقد أمر الإسلام الحائزين على المال أن يتحروا هم بأنفسهم عن المحتاجين والمعوزين وأن يدفعوا لهم حقوقهم من

<sup>(</sup>١) حورة الحديد . انظر العدالة الاجتماعية اللاحتاف السيد قطب ص ١٠٦ الطبعة الثانية .

<sup>(</sup>٢) قول على بن أبي طا اب عليه السلام . (٣) سورة النور .

من مال الله الذي بجوزتهم حتى لا تهدر الكرامة الانسانية وحتى يشعرهم. بأنهم مستخلفون عليه لا مالكون حقيقيون له ، إذ لا ملك إلا لله .

وهذا قد جمل الاسلام الحائزين على المال في مركز المدينين الذين بجب عليهم أن يسموا الى الدائنين فيدفعوا لهم حقوقهم ، أو بعبارة أدق قد جعل عليهم واجب البحث عن الفقير وسداد حقه من المال الذي بجوزتهم وآتوهم من مال الله أتاكم ، (١) حتى يجعلهم يؤمنون ايمانا عميقاً بأنهم ليسوا إلا حائزين لهذا المال ، وحتى تشبيع حاجات المعوزين والفقراء غير القادرين على العمل أوالذين لا تسكيفيهم موارد أعمالهم ، بكر امة وعزة ، وحتى لا تبقى الأموال بيد فتقة خاصة عما تنشأ عنه الفروق الاقتصادية والحقد والخصام بين الناس .

و القد رسم الاسلام النهج الضمان عيش الجميع بخطة موحدة متناسقة مبنية على ظروف طبيعية واجتماعية وانسانية أساسها الممل والالتزامات الدينية المادية المختلفة وهذا ما سنوضحه تباعاً في الفصول التالية :

<sup>(</sup>١) ﴿ آمنوا بالله وبالرسول وانفقوا . . . ؟

## الفيصل لأدِّق

### واحب العمل

# والحسكم; من تنظيم المعاملات فى الاسلام <sup>(١)</sup>

لقد قاوم الاسلام فكرة أن العمل اهانة وأنه من اختصاص المستعبدين وهو لا يليق بعلية القوم ، وقرر ان العمل هو أصل وأفضل سبل الرزق والعيش ، ورفعه الى مصاف العبادات ، ونادى بأن تقاس قيمة كل امرى" في المجتمع بما يقدم من عمل صالح لربه وللناس.

<sup>(</sup>١) يحتنا في خلاصة حقوق الانسال في العمل والعيش . بقداد ١٩٦٣ ض ٨ — ٩ . وما بسدها . والاسلام دبن الاشتراكية اعداد أحمد فراج باقلام الاساتذة أحمد الصرياصي وعبد العزيزكامل ومحمد أبو زهرة ورهمت المعجوب وعيسى عبده ابراهيم ومحمد الغزالي ومحمد محمد المدني . الناهرة ٣ ١٩٦ — ١٩٦١ . والنزعة الاشتراكية في الاحلام الاستاذ أنور الخطيب ببروت ١٩٥١ . والسيد قطب ﴿ المدالة الاجتماعية ﴾ الفاهرة ١٩٥١ . وصحيم البخاري طبع الفاهرة ١٩٤٩ . ورسألة الامام الاصبهائي وسيلة النجاة يلا تاريخ طبيع النجف الاشرف . ورسالة الشييخ جغر آل الشييخ راضي طبيع النجف بلا تم رييخ . والاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية على مذهب الحنفية في المحاكم المصرية طبهم القاهرة يلا تاريخ . ومفتاح السكرامة في شرح قواعد الملامة طبيم مطبعة الشورى في القاهرة يلا تاريخ . وتذكرة الفقهاء للملامة الحلي طبع حجري بلا تاريخ . وأحكام الاحوال الشخصية في الشريمة الاسلامية الاستاذ عبد الرهاب خلاف القاهرة ١٩٣٦ . والفقه على المذاهب الاربعة قسم المعاملات الاستاذ عبد الرحن الجزيري طبعة الناهرة ١٩٣٥ . وحاشية الملامة محمد أمين بن عابدين طبع القاهرة ١٣٣٣ ه . وبداية الحبيمد وتهـــاية المقتصد للشيخ محمد بن رشد القرطي القاهرة ١٩٥٣ . ورحالة الدكتور السعيد مصطفى السعيد ﴿ فِي مدى استعمال حقوق الروجية ﴾ طبهم القاهرة ٢٩٣٦ . و ﴿ الراعي والرعية ﴾ للاستاذ ترفيق الفكيكل النجف ١٩٤٠ . و ﴿ النظم الاحلامية ﴾ للدكـتوربن حسن ابراهيم حسن رعلي ايراهيم حسن طبيم القاهزة ١٩٦٣ .

وقد نقلت أخباره بأرب أفضل الخلق وهم الأنبياء قد مارسوا الاعمال الاكتسابية فكانوا عمالاً برتزقون من كدهم مما يدل على شرف العمل وعلو شأنه.

واوجب الاسلام العمل على الناس القادرين عليه ، وأمرهم بالانتشار في الارض والابتفاء من فضل الله بالعمل ، فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتفوا من فضل الله ، وهذا أمر صريح بدعوة الناس الى العمل والى عدم الاقتصار على العبادة في أداء الواجبات الدينية ، بل عليهم أن يعملوا وأن لا يبقوا قاعدين قائمين قايمين في مكان واحد وأرض الله واسعة مليئة بالحيرات ، وإنما عليهم أن يبحثوا على الرزق في كل مكان . ، فاهشوا في منا كمها وكاوا من رزقه ، حتى أن الاسلام جعل عقاب العاطل عن العمل بارادته ومن يعيش على حساب الآخرين كعقاب الكافر بالله وبرسوله ، قال النبي (ص) : ، أشد الناس عذا با يوم القيامة المكنفي الفارغ ، (ا) وقال ايضا ، أخشى ما خشيت على امتى كبر البطن ومداومة النوم والحكسل ، ايضا ، أحدى ما اكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ، وقال في يد ورمت من العمل : « هذه يد يحبها الله ورسوله ، و « ان الله بحب خير له من أن يسأل الناس اعطوة أو منعوه ، .

وكان الخلفاء الراشدون يحثون الناس دائماً على العمل وعلى عدم التواكل والتقاعس، وان الإمام على بن أبى طالب عليه السلام وكان أفقرهم حالاً كان يحرث الارض و بزرعها و يأكل من عمل يده فى زمن خلافته.

يظهر من هذا ان الاسلام حارب بقوة الاعتقاد الخاطي. بكون العمل فُر ض كعقاب طبيعي وهو أمر مهين للسكرامة ، و بكون الناس

<sup>(</sup>١) الفارغ العاطل الكسلان والمسكني الذي بعيش على غيره.

خلقوا اغنياء وفقراء وكـتب في الاقدار أن يعيش الاسياد فيهم منكـد العبيدكا كان يعتقد به بعض الناس الاقدمون .

وما فعل الاسلام ذلك إلا لسكون العمل هو الوسيلة الفضلي الوحيدة المحصول على القوت والعيش وأن الناس جميعاً يعيشون من كسد القادرين على العمل. وأن أى تقصير أو تقاعس فيه من فئة أو فرد في المجتمع يؤثر تأثيرات سيئة على معيشة الناس جميعاً وفيهم السكشيرون من غير القادرين على أعالة أنفسهم لأسباب خارجة عن القدرة والإرادة كالصغر والحكير وللرض والبطالة القسرية.

ولكن مجرد الدعوة الى العمل لا يكنى لمهارسة العمل ، بل لابد من وجود العمل ذاته ، وقد عمل الاسلام بدوره على تنظيم الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الافراد تنظيماً من شأنه تسميل وجود الاعمال و تبادل السلع والخدمات والاموال على وجه العموم وذلك بوضع قواعد المعاملات بينهم على اسس اعتقد بأنها خير الاسس لسكى يسهل عليهم جميعاً ايجاد الاعمال ديماً واشباع الحاجات البشرية بسهولة .

ويقصد بالمعاملات التصرفات التي يقوم بها الافراد لانتاج ولتبادل بمض الاموال والخدمات ، أو للتبرع بها الى الغير .

والواقع ان جميع هذه المماملات قد حدّد لها الاسلام أحكاما معينة خصوصة لأنها ليست إلا وسائل لتحقيق اشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولارن حياة الناس تتوقف على سلامتها ، وتنتظم وتتوفر الاعمال بواسطتها فيعم الاستقرار والاطمئنان وتزدهر الحياة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لديهم .

و لقد أوجب الاسلام لصحة تصرفات الافراد واجراء هذه المعاملات ما بينهم نوفر الاهلية القانونية الشرعية وأركانها العقل والبلوغ والاختيار. وقرر أن الاصل فى الانسان أن يكون أهلاً للقيام مدده المماملات اذاما بلغ رشيداً و أن الاستثناء هو عدم الاهلية ، لذلك فقد بين الحالات التي لا يكون الشخص فيها أهلاً لمهارسة هذه التصرفات بالحصر ، ثم وضع قواعد الحجرعلى ناقصى هذه الاهلية ، حتى لا يحرج الناس فى معاملاتهم ، ولكى لا يمكر ناقصو الاهلية سلامة سير المهاملات والتعامل بينهم ، وحتى لا يتضردوا هم أنقسهم ، ولا يضروا بتصرفاتهم الفير فيا يقومون به من معاملات .

والإسلام أقر نظام الحجر بسبب الصغر والعته والسفه والجنون ، وابطل به بعض أوكل التصرفات التي يقوم بها الصغير والمعتوه والسفيه (المبدر) والمجنون ، وبين حالات عدم جواز نفاذ بعض التصرفات التي يجربها المريض في أنساء مرض الموت ، وأوجب تنصيب قيم على القصر والمحجور عليهم يقوم بادارة أموالهم ومصالحهم ليؤمن في ذلك كاه حقوق القاصرين والمحجورين من ناحية ، وليضمن سلامة وحسن المعاملات في المجتمع من ناحية اخرى ، وحنى ترسخ الحالة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية على اسس تابئة مستقرة وحتى لا تختل موازين الثقة والاعتماد بين الافراد عا يؤثر ايجابيا في مصلحتهم ومصلحة المجتمع ، وعا لا يخنى انه اذا ما قام بمارسة المعاملات المختلفة ناقصو الاهلية فار بما يسيئون النصرف أو يسيء الفيرمعهم التصرف فيلحق بهم وبالفير الضرر من جراء ذلك فيؤدى والام الله الإخلال بالروابط الاقتصادية والاجتماعية في الحياة العامة والمحتوم والمحتون التصرف والمحتوم والمحتوم

ولقد أكد الإسلام فى مناسبات عديدة على العدل والأمانة فى المعاملات -والتعامل ، وشدَّد على ضرورة عدالة الاجور والاعان والمقاييس والاوزان -والإخلاص فى الاعمال ، وعلى عدم التلاعب والغش والغين والتقرير ، ودعاً بشدة الى الوفاه بالوعود والعهود ، والى حسن النية وصفائها فى جميع الامور المادية وغير المادية ، كل ذلك من أجل تمهيد سبل النعاون والتعامل و تبادل الحدمات والاعمال والسلع والحبرات ، وازالة كل عقبة تعترض سبل النشاط الاقتصادى والاجتماعى بحسب ظروف كل مجتمع الزمانية والمكانية .

ونشير الآن الى أهم المعاملات التي أقر"ها وأحكمها الإسلام باختصار جداً بقدر ما تظهر الحكمة منها وهي ما نقصده هنا في هذا البحث الموجز وهذه المعاملات هي :\_

الته البيع وحر"م الربا، و أقر" الاحكام الكفيلة بسلامتهما على ضوء المنافع الحاصة والعامة . والحـكمة من البيع والشراء أن يحصل البعض على سلع الحاصة والعامة . والحـكمة من البيع والشراء أن يحصل البعض على سلع أو أموال لم تكن موجودة لديهم وهم بحاجة البها ، بعوض عادل موجود والغير بحتاج اليه ، فتشبع عن طريقه ، أى البيع والشراء ، حاجات الطرفين ، طرفى البائع والمشترى ، وفي هذا حافز اللانتاج وضمان لإشباع الحاجات البشرية . ولمكى يتم هذا التصرف حالا تقرو أن يكون القبض والتسليم في مجلس البيع والشراء بعد الإيجاب والقبول أو التعاطى ، حتى والتسليم في مجلس البيع والمشترى .

ولكن لوحظ انه ربما لا توجد لدى الراغب فى الشراء القدرة النقدية الآنية على دفع الثمن للمال المرغوب فى شرائه ، وإنما قد يوجد لديه مال آخر يحتاج اليه شخص ثان ، وهنا اجيز عقد البيع بالمقايضة الذى بمقتضاه يحصل كل من طرفيه على مال الآخر مقابل ماله الذى تنقل عائديته اليه .

وقد أقر الإسلام القواعد التي يراها سليمة لإتمام عقد المقايضة بغية الشباع طرفيه لحاجاتهما الى المال المعتمن وبذلك مصلحة الأفراد والمجتمع ، وضمان لإشباع بعض الحاجات البشرية ،

كما لوحظ ايضاً انه ربما لا يستظيم المشترى على سداد ثمن المبيم في. الحال وهو بحاجة آنية اليه ، لذا اجيز عقد البيـع با لنسيتة ، بالدين ، تسميلاً لامور الناس في اشباع حاجاتهم . فأقر الإسلام هذا البيدع بالثمن المؤجل وأوجب على المشترى الوفاء بالمهد والإسراع بالأداء والسداد قدرالإمكان، وحرَّم من ناحيــــة اخرى أخذ الفائدة مقابل ذلك الأجل لآن الغاية من . جواز البيم بالنسيئة في الأصل إشباع حاجة بشرية وجدت لدى الراغب في الشراء وايس عنده المقابل للحصول على المال الذي يشبح تلك الحاجة في الحال ؛ في حين قد لا توجد حاجة ملحة لدى البائع الى الثمن حالاً ولذا فهو لا يتضرر بتأجيل الدفــــع وعليه فان أخذ الفائدة عن الاجل اضرار بالمحتاج فقط . أما اذا قبل بأن البائع قد يكون محتاجا أيضا الى الثمن في الحال فيرد عنى ذلك بأن البائع عالم بحاله هو عندما يقبل البيسع بالأجل وله أرب يقدر ظروفه بنفسه وانه مختار في قبول البيدح بالمعجل أو بالنسيثة ، إلا أنه اذا لم يكن محتاجا الى الثمن في الحــــال ووجد المشترى المحتاج الى الشراء-بالنسيئة وامتنع عن البيسع المؤجل بلا سبب إلا لأن المشترى ليس عنده الثمن للمجل فهنا يكون البائع آئما إذ عليه واجب معاونة ومساعدة الآخرين. في اشباع حاجاتهم .

وارتؤى كذلك انه ربما لايستطيع البائع على تقديم المبيع الى المشترى في الحال رغم انه بحاجة ماسة الى الأن في الوقت الراهن وهو راغب في عقد الصفقة وقادر على تنفيذ الالتزام ، لذا اجيز بيسع السلم أو بيسع السلف أى شراء وبيسع شي. يتم فيه تسليم المبيع بعد أجل مضروب معين بتمن معجل وهو تماماً عكس البيسع بالنسينة .

أما اذا كان محل هذا العقد صنع شيء بعد حين من الزمن وتسليمه الى. المشترى الذي يدفع الثمن في الحال فيطلق على ذلك اسم بيــع الاستصناع وهو شراء شيء غير موجود بثمن معجل على أن يصنعه البائع حسب الشروط المتفق عليها ويقدمه الى المشترى فى أجــــل معلوم. كل ذلك قد أقره وأحكم قواعده الإسلام بغية تسهيل اشباع الحــاجات البشرية وتيسير أعمال الناس.

الذى هو بحاجة الى مال عيني أن يحصل عليه بلا فائدة أو عوض ما وذلك حتى يشهد حاجاته الضرورية البشرية .

و أعتقد بأن سبب تحريم الفائدة هنا يرجع الى وجود نقصلدى المقترض فى وسائل اشباع حاجاته الضرورية مع وجود فائض عليها لدى المقرض مما لا يتولد له فى الأصل ضرر فى القرض فى حين ارب هذا القرض يشبع حاجات المقترض التى لا يمكن أن تشبع إلا بالفرض وفى ذلك عامل انسانى واجتماعى يزيد فى قوة تضامن وتعاون الافراد فى اشباع الحاجات البشرية.

والقرض مكروه شرعا عند عدم الحاجة اليه ي الكنه واجب عند الحاجة الملحة اليه ، وإن الاقراض من المستحبات الاكدة لذوى الحاجة ، بل اننى أعتقد بأنه واجب شرعا عند الاضطرار عليه بدليل قول رسول الله (ص) ، من شكى اليه أخوه المسلم فلم يقرضه حرم الله عليه الجنة يوم يجزى المحسنين ، . وإذا فجزاء الشخص المتمكن ، اذا امتنع عن إقراض انسان محتاج ، الحرمان من دخول الجنة وهذا غاية ما يرجوه المؤهن في الإسلام . والواقع هو أن القرض في أصله وجد لمساعدة المحتاجين والمهرزين بغية والواقع هو أن القرض في أصله وجد لمساعدة المحتاجين والمهرزين بغية عليهم من الحصول على مستازمات الرزق والعيش الضرورية ، والحكمة

من تحريم الفائدة عليه هي حتى لا يكون الآمر بشأنه موضوع مساومة أو تجارة مما يذهب بالغاية الاصلية المتوخاة منه ويكون أداة لتحميل المقترض بأعياء ينوء عن ثقلها فوق أثقال عوزه وحاجته .

وان الإسلام أقر القرض وأحكم قواعده على اسس رآها سليمة لمعاونة المحتاجين وتسهيل امور الناس في الحصول على وسائل القوت والعيش.

و لقد ذكر سابقاً كيف ان الاسلام دعا الى الوفاء بالوعود والعمود حتى تؤدى الحقوق الى أهلما وحتى يطمئن كل الناس الى بعضهم البعض في علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

امارة الامرال والاشخاص الاجارة هي تحكين شخص
 للانتفاع بمنافع شيء معلوم مباحة شرعاً مدة معلومة بموض معلوم.

ولقد أقر الاسلام الاجارة ، ووضع لها أحكاماً ممينة ، وكان يريد منها أن يحصل الناس الذين هم بحاجة الى منافع أموال وجمود هى عند غيرهم ، على تالح المنافع بطريقة مشروعة حتى يشبعوا حاجتهم منها عن غير طريق البيسع حيث يكون غير مكن في بعض الاحيان ،

وقد فرق الفقها مين اجارة الاموال واجارة الاشخاص ، فاجارة الاموال هي للانتفاع بمنافع تلك الاموال شم اعادتها بعد المدة المضروبة لأصحابها . واجارة الاشخاص ، نسميها نحن عقدالعمل ، هي لعمل شيء معين الصالح الغير أي القيام بعمل معين لزمن معين .

فقد يحدث ، وكثيراً ما يحدث ، ان بعض الناس لا يستطيعون شراء مال معين وهم بأشد الحاجة الى الانتفاع به أو هم لا يرغبون فى شرائه رغم حاجتهم الى الانتفاع به مدة معلومة لذا اجيزت الاجارة لسد حاجاتهم منها بطريق عدل مستقيم يرضى به من لا يريد الشراء ومن لا يريد البيسع معاً . وقد يحدث ايضاً ان بعض الناس بحاجة الى خدمات شخص آخر ليقوم

لهم بعمل مديَّن أو بصنع شيء مديَّن ، وهذا لا يمكن تصور شراء ذات الشخص في الوقت الراهن مما لا يمكن معه اشباع حاجات او لئك البعض إلا عن طريق اجارة الاشخاص .

الخلاصة ان الحميكمة من الاجارة هي الانتفاع بشي. لا يعود الى المنتفع سداً لإشباع حاجاته مع الاحتفاظ بعائدية ذلك الشي. الى صاحبه الاصلى . وتوجد هناك حقوق وواجبات على كل من المؤجر والمستأجر لا مجال ولا محل هنا للتطرق اليها .

٤ - الكفالة الكفالة هى النزام شخص تجاه شخص آخر باحضار شخص المدين للشخص الآخر ، كى يستوفى دينه منه ، أو ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة بتنفيذ الالنزام .

وهنا ليس على المكفيل إلا احضار نفس المدين الى الدائن و ايس عليه أن يدفع الدين عنه إلا اذا اشترط في الأساس ضم ذمة المدين الى ذمته وعندئذ يطالب الاثنان بتنفيذ الالتزام ولا يطالب الكفيل في هذه الحالة بذلك إلا اذا امتنع المدين أو عجز عنه أو هرب.

أقر" الاسلام الكفالة وشرع لها القواعد اللازمة لتحقيقها حتى يسهل السباع نوع من الحاجات للبعض . إذ قد يحدث ان شخصاً بحاجة الى مال أو الى امهال لإيفاء دين عليه وليس عنده مال معين قابل للرهن يضعه عند الفير توثيقاً لنسديد الدين وايس عنده الاعتبار المالى الذي يجعل الآخرين يثقون به فيقرضونه أو يمهلونه لمدة معينة . أو ربما وجد من يقرضه ولكن يخشى من هروبه ، ولكن تمكيناً لهذا الانسان حتى يشبع حاجته الى مال معين أقر الاسلام عقد الكفالة بالتعهد من قبل شخص أمام الدائن باحضار المدين اليه عند الاستحقاق حتى يستوفى منه دينه ، أو بالتعهد بضم ذمته الى المدين اليه عند الاستحقاق حتى يستوفى منه دينه ، أو بالتعهد بضم ذمته الى الطرفين خمسة المدين في المطالبة بتسديد الدين وفي ذلك مصلحة لكلا الطرفين

وللمجتمع في نفس الوقت وتوثيقاً للتعاون وللروابط الاجتماعيـــــة بين. الكفيل والمكفول

الضمامه ؛ الضمان ممناه لدى العامة في العرف الزراعي النزام
 البسانين لمدة معينة للانتفاع بأثمارها وحاصلاتها على وجه العموم .

والضان بمعناه الشرعى المقصود هذا في البحث هو نعم ــــد شخص تجاه شخص آخر بمال ثابت له في ذمة شخص ثالث ، أى تعهد بآداء دين معين على شخص معين اشخص آخر ، و نتيجة هذا الضمان أن تبرى " ذمة المدين من الدين بعد الضمان حالاً و تشغل به ذمة الضامن المتعهد .

وقـــد أقر الاسلام هذا التصرف حتى يسهل على البعض عن لا يثق به بعض الناس و ليس عنده ما يوثق به دين الغير عليه أو يخشى هروبه ، أن يحصل مذا الضمان على ما يحتاج اليه من مال معين .

وفى هذا اشباع للحاجات مما يحقق فائدة الافراد والمجموع على السواء ويعمل على تداول الاموال بين الناس بطريقة واخرى .

والضان المعروف بالمرف الزراعي فيه أيضاً مصلحة للفرد والجماعة فقد هوجد شخص عنده بستان معين وهو لا يستطيع استغلالها ويوجد شخص ليس عنده بستان ولكنه مرود بخيرات بشؤون استفار البساتين وهنا متم عن طريق هذا الضمان اشباع حاجات صاحب البستان بيدل الانتفاع ببستانه ، واشباع حاجات المزارع بالعمل والحصول على الرزق بعمله واشباع حاجات اجتماعية باستغلال واستثار البستان التي فيه اشباع حاجة بعض الناس غذائياً واقتصادية عما لا تشكر فوائده .

الحرالة: الحوالة هي احالة المدين دينه والمطالبة به من ذمته الى.
 ذمة شخص آخر والايعاز لدائنه ليستوفى دينه عليه من ذلك الشخص.

الآخر . وأن نتيجة الحوالة هي أن تبرى ذمة المدين من الدين أذا تمت الحوالة مستوفية شروطها ، وتشغل به عندئذ ذمة المحال عليه أذا وأفق عليها المحال والمحال عليه .

ويشترط فى الحوالة قبول المحال عليه اذا لم يكن مدينا بنفس الدين الى المحيل والعكس بالمكس . أما قبول المحال فهو شرط دائم مطلق . وهو اذا قبل الحوالة فليس له بعد أن يطالب المحيل بالدين لآن ذمة هذا الآخير قد برثت بالحوالة واشغلت ذمة المحال عليه به .

والحسكمة من الحوالة هى أرب يحصل على اشباع حاجاته من مال معين ، بالدين ، أو أن يسدد دينه من ليس عنده شى، قابل للمبادلة والنوثيق أو هو لا يرغب فى اجراء ذلك ، وهو لا يحد من يكفله أو لا يرغب فى ذلك . وعندئد يتمكن من الحصول على هذا المال بالحوالة المذكورة اما لأنه دائن الشخص آخر أو عنده من يتعامل معه ويثق به وله حسابات معه فيحيل الدين عليه .

ويكشف هذا التعامل وأمثاله مبلغ الترابط والتعاون بين الناس في مجال. النشاط الاقتصادى مهما تفرعت الحاجات وتباعدت المسافات بينهم . ففي الحوالة بالاضافة الى ما ذكر ، تسهيل لتسوية الديون في الاماكن البعيدة دون نقل النقد الامر الذي قد تحدث بسببه بعض المخاطر أو توجد في طريقه بعض القيود والعراقيل.

الشركة: الشركة هى اختصاص اثنين أو اكثر فى مال أو أكثر
 على سبيل الشيوع ، وسببها قد يكون الإرث أو الاختلاط أو الاشتراك
 الارادى .

فالشركة بالإرث هي أن يتوفى شخص فيكون ورثته شركاء في التركة . والشركة بالاختلاط كأن تختلط أموال البعض بلا ارادتهم اختلاطاً بحيث. لا يمكن فرزها وتمييزها عن بعضها . والشركة الارادية هي عقد ينشي. بمقتضاه شخصان فأكثر ما بينهم شركة من الشركات كأن يؤسسوا مشروعاً اقتصادياً لهم بتقديم كل واحد منهم قسماً من رأس المال بغية الحصول في الثبيجة على الارباح المحتملة مع تحملهم الحسارة بنسب معلومة متناسبة مع أموالهم وجهودهم عند الاقتضاء.

وقد وضع الاسلام لمكل من هذه الانواع من الشركة أحكاماً معينة تتمشى مع مصلحة الشركاء والمجتمع على ضوء العدل قدر الامكان حتى يتعاون الشركاء في مجال الاعمال لإشباع حاجاتهم وحاجات المجتمع من نشاطهم الاقتصادي . كا وضع الاسلام تواعد تصفية هذه الانواع من الشركة عند الخلاف أو عند الرغبة في تصفيتها .

والجدير بالذكر ان الفاية الاصلية من شركة المقد هي تسهيل الهور الناس في العمل أو النشاط الاقتصادي على وجه العموم إذ قد لا يستطيع الإنسان أن يقوم بالعمل بمفرده إما لسعة بجاله الذي قد يتعدى حدود طاقته ، وإما للحاجة الى أموال طائلة لا توجد لديه الأمر الذي يدعوه الى تأسيس الشركة مع آخرين حتى يتماون معهم في هذا السبيل وفي ذلك تمكين طم جميعاً على عارسة النشاط الاقتصادي وتحقيق لمصالحهم ومصالح الجماعة اذا ما وضعت قواعد الشركة على ضوء العدل والمصلحة العامة التي لا يحيسه عنها الاسلام دائما.

٨ — المضاربة المضاربة هى نوع من أنواع الشركة يكون المال فيها من طرف والجهد من طرف آخر ، ويستثمر صاحب هذا الجهد المال المذكور في عمل مشروع ويقسم الربح بين الطرفين حسب الاتفاق المشروع .

ولقد أفر الاسلام عقد المضاربة ووضع له الاحكام الكفيلة بتنظيم الملاقة بين أطرافه . والحمكمة منه هي حتى لا تبتى الأموال مجمدة بيد أفراد غير قادرين على استفارها ، ولكى لا تبقى جمود وخبرات ضائعة ليس لها الخالط الطمور بسبب ضيق ذات اليد والحاجة الى الاموال اللازمة للقيام بالاعمال المفيدة . ولذا شرعت المضاربة لكى يعطى شخص ماله الى آخر لتوظيفه واستفاره بعمله وجموده وجذه الطريقة يتم التعاون فى مجال النشاط الاقتصادى بين المال والجمود فلا تبقى أموال محمدة ولا جمود ضائعة وهذا تأمين لايجاد الاعمال ولإشماع حاجات بعض الناس ، و تحكين لاستفاد الاموال والطاقات غير المستثمرة وبذا يتم تداول الاموال وتبادل الخبرات والجمود والسلع والخسدمات بتعبير اقتصادى دقيق وفى هذا كل الفائدة والجمود والسلع والخسدمات بتعبير اقتصادى دقيق وفى هذا كل الفائدة الأفراد والمجتمع حيث تشبيع حاجات كل فريق الى ما ليس لديه عن طريق التعاون والتضامن وتضافر الجمود بين الناس جميعاً .

٩ - الرهن : الرهن هو اعطاء المدين عيناً الى الدائن أو الى عدل
 أوين ، توثيقاً لاستيفائه دينه منه .

وقد أفر الاسلام الرهن ونظم شؤونه والحقوق والإلنزامات بين الراهن والمرتمن المتولدة عنه حتى يسمل على المحتاج أن يحصل على ما يحناج اليه من مال رغم عدم النقة به وحتى يجمل الدائن واثقاً من وصول حقه اليه وغير متصعب في معاونة الغير على اشباع حاجته من ماله . فقد يحدث ان شخصاً يحتاج الى قرض معين واكن لا يحد من يثق به حتى يقرضه ، ويوجد شخص يستطيع اقراضه ولكن لا يتق به لاسباب ما فهنا يستطيع المحتاج أن يعطى هذا الشخص مالاً معيناً توثيقاً لاستيفاء الدين بعد المدة المضروبة .

ويعمل الرهن على دفع المدين لتسديد دينه فى الوقت المعين وعلى عدم. تهربه من الوفاء به إذ يحبس ماله فى الرهن عند الدائن أو عند شخص أمين. حتى الوفاء . وهذه وسيلة مادية لضيان السداد . وقد حرام الاسلام أخذ. الفوائد النقدية أو العينية المشترطة مقابل الرهن لنفس أسباب نحريم الربا، ولكن جوز للدائن حق الانتفاع بمال المدين خلال مدة الرهن اذا كان . ذلك مكناً . وفي هذا مصلحة للدائن في الانتفاع بمال المدين ومصلحة للمدين إذ حصل على ما يحتاج اليه مر . نقد مذه الطريقة . كما في ذلك كله مصلحة اجتماعية إذ يتم فيه تسهيل تبادل الأموال والخدمات واشباع الحاجات بين الناس .

۱۰ — المزارعة والحسافاة: المزارعة هو أن يتفق صاحب الارض الزراعية وفلاح على زراعة الارض لمدة ممينة على أن يكون لهذا الاخير مقابل زراعته مقدار ممين من الحاصلات على سبيل الشيوع ، وأن أدوات ولوازم الزرع تكون عليهما حسب الاتفاق أو المرف الجارى .

والمساقاة هى أرب يتفق صاحب أشجار معينة مع فلاح معين على رعاية الشجر وسقايته والعناية به وكل ما يلزم له من تطهير وتقليم وتكريب وتلقيم وجنى لمدة معينة مقابل حصة معينة من تمارها . والحسكمة من المساقاة

هى نفس الحكمة من المزارعة ذاتها مع العلم ان المدة التي يتفق عليها في المساقاة تـكون عادة أطول للظروف الزراعية بالنسبة للأشجار ونموها وأثمارها.

11 — الوطائم: الوكالة هى أن ينيب شخص شخصاً آخر ليقوم مقامه في المضاء أمر له أو التصرف الجزئي أو الدكلي فيها كان له فيه حق. والحمكمة من هذا التصرف الشرعي هى أنه تحدث أسباب لشخص معين تجعله محتاجاً الى آخر ليقوم مقامه في تصرفاته ومعاملاته جزئياً أو كليا بصورة شرعية حتى لا تتأخر أعماله ولا تتأخر مصالح الأفراد الآخرين المرتبطين معه في العمل والتعامل. وقد وضع الاسلام القواعد التي نظمت الوكالة العامة والخاصة بكل جزئياتها وكلياتها تسميلاً لمصالح وأعمال بعض الناس وتمكيناً لإشباع حاجاتهم.

۱۲ – الاقالة: الإقالة هى انهاء الالنزامات بين الأفراد رضاء وبارادتهم متى ما أرادوا ذلك ، والإقالة أمر طبيعى عندما تتفق الارادتان عليها . إذ طالما جمل الرضا ركمناً أساسياً للتصرفات عامة ، لذا فهذا الرضا بامكانه دائما أن ينهى أى نوع من أنواع الالتزامات بين الافراد بالحسنى ، وقد شرع الاسلام القواعد للناس فى هذا الشأن دفعاً للحرج الذى قد يصيبهم أحيانا من الاستمرار بالتزاماتهم السابقة رغم رغبتهم فيها .

۱۳ — احياء الدرض الموات: إحياء الأرض الموات هو إحالة الأرض الجدباء ، المتروكة التي ليس لها صاحب أو لا يعرف صاحبها ولا يعتقع منها ، الى أرض ينتفع الناس منها ، من قبل شخص ليس له علاقة بها . لقد أقر الاسلام هذا التصرف ووضع له الاحكام والقواعد المختلفة وحفظ فيها حقوق المستخل حتى تستغل الاراضى دائما سواء من قبل أصحابها أومن قبل غيرهم وحتى لا تبتى بعض جهود الناس وخبراتهم دون استثمار أومن قبل غيرهم وحتى لا تبتى بعض جهود الناس وخبراتهم دون استثمار

وفى ذلك تشجيع للإعمار ودفع على زيادة رقعة الاراضى المعمورة والعمل على زيادة الانتاج بصورة مباشرة وغيرمباشرة وهو أيضا سلاح ضد أصحاب الاراضى اذا ما أهملوا أرضهم مدة طويلة دون استغلال واستثمار .

١٤ - العارية : العارية تصرف بمقتضاه يبييج شخص لآخر أب
 ينتفع بمنافع عين معينة تعود له تبردا .

الحدكمة من العارية ان بعض الناس يكونون بحاجة الى الانتفاع بأموال الفير وانهم لا يستطيعون شراءها أو لا يرغب أصحابها فى بيعها ، أو أنهم لا يحدون عندهم بدل استئجارها الانتفاع بها ، وهنا اجيزت العارية و حث الناس عليها حتى تتم مساعدة البعض فى الحصول على بعض منافع أموال غيرهم بلا عوض أو بدل وبذلك ضمان لإشباع الحاجات و تأمين لتماسك قلوب الناس بالإحسان السليم غير المبنى على نية الاستغلال وانتظار منفعة معينة ظاهرة أو باطنة .

۱۵ — الوديمة : الوديمة هى أن يودع شخص ماله لدى شخص آخر
 للحفظه له .

والحكمة من الوديعة هى مساعدة البعض بمن عندهم أموال و لا يستطيعون على صيانتها وحفظها لأسباب ما ، لدى أفراد امناء قادرين على ذلك . وقد او جب الاسلام المحافظة على الامانات وصيانتها كالعادة واو جب ردها الى أصحابها متى ما يطلب منهم ذلك ، حتى لا تعرض الاموال الى السرقات والضياع والتلف وحتى يثق البعض بالبعض ويتبادلوا جميعا حراسة أموال تعود لهم جميعا بصورة مباشرة وغير مباشرة.

 ونفسية ولابد إذا اضان الامة التعامل والمعاملات واستقرارها وثبانها ونشر الاطمئنان والثقة دائماً بين الناس ، أن يردع المعتدى وترد الحقوق لأصحابها بحزم وقوة ، ولذا اعتبر الإسلام الفصب من أفحش أنواع الظلم أولا ثم أوجب ارجاع الحق لصاحبه وتضمين الفاصب كامة الاضرار الناجمة عن فعله وردما الى المفصوب منه حتى انه اوجب التحرى عن صاحب المال اذا عثر عليه عند الغاصب وأوجب اعادته اليه .

وفى هذا حفظ لحقوق الافراد وردع للمعتدى عليها وتأمــــين للثقة وللإطمئنان بينهم فى حياتهم الافتصادية والاجتماعية وتسهيل لتبادل الاعمال والسلع والخدمات.

ويعتبر كذلك من قبيل الفصب الاحتفاظ باللقطة وعدم ارجاعها لاصحابها . واللقطة هي ما يجده الانسان من مال أو شي. في طريق أو محل معين . وقد اوجب الاسلام ارجاعها لاصحابها بعد البحث عنهم ودعا لاتخاذ اجراءات معينة بهذا الشأن اذا لم يوجد لها صاحب حتى تصان حقوق الناس بالعدل والحسني .

۱۷ — الصلح: الصلح هو حسم النزاع بالتي هي أحسن عن طريق
 التراضي والتسايح بشأن أمر من الامور لاسيما الامور المادية.

وقد توقع الإسلام أن يحدث بين الناس أحيانا نزاع بشأن حق مر الحقوق أو النزام من الالنزامات ، فحث أولا على التعامل والتصرف مع الآخرين بالحسني حتى لا يقع نزاع بينهم وحتى تستمر جمودهم تتعاور وتتضافر في مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي ودعا الى الصلح عند وقوع الحصام والنزاع لأن الصلح سيد الاحكام في نظر الشريعة الاسلامية إذ هو يحفظ العلاقات الفردية والعامة في صفاء ووثام ويشد به بعضمم وزر بعض في مجال أعمالهم وحياتهم دون بقاء الحقد في قلومهم.

1/1 — الوصية : للوصية معان مختلفة ويستحسن أن تبين مفاهيمها كاما ولو بايجاز حتى يظهر المفهوم المراد التأكيد عليه في هذا البحث . فن مفاهيمها أن يمهد شخص كامل الأهلية في أثناء حياته لشخص آخر كامل الأهلية أيضاً . إما ليقوم بعد موته بتصفية تركنه بأن يجمع حقوقه ويسدد ديونه ثم يوزع المتبسق منها على المستحقين الشرعيين ، أو ليقوم بادارة شؤون أو لاده القصر الى أن يبلغوا رشدهم ، ويكون عليهم فيماً ووصياً ، أو أن يملدكه مقداراً من التركة الى غاية ثلثها تمليكا مضافاً لما بعد الموت بطريق التجرع .

فنى المفهوم الأول تسمى الوصية ، بالوصية العمدية ، وفى المفهوم الثانى تسمى ، الوصية تسمى ، الوصية المفهوم الثالث تسمى ، الوصية التمليكية ، .

فنى الوصية المهدية بيين الموصى قبل وفاته ما له من حقوق وأموال لدى الناس وما عليه من ديون وحقوق للآخرين ولله ، لسكى يقوم الوصى بنسوية هذه الحقوق والديون حتى لا يتضرر بشأنها أحد وحتى تدفع حقوق الله الى الفقراء والمساكين وأبناء السييل وفى ذلك تسوية للحقوق والواجيات واشباع لبغض الحاجات بهذه النسوية .

أما القيمومة أو الوصاية المختارة فان الغرض منها ادارة أموال وشؤون القصر حتى لا تتضرر مصالحهم وحتى تسير امورهم سيراً منتظماً ويعيشوا عيشاطيها حسما يرسمه لهم وليهم المتوفى وانه أدرى عصلحتهم ويما يحتاجون من عناية ورعاية وأحنى عليهم من غيرهم وفى ذلك ضمان لماشهم وصيانة لحقوقهم من المبث واساءة الاستمال ، وتأمين لحسن سير النصرفات والمعاملات في محيطهم.

أما الغرض من الوصية التمليكية فهو أولاً مساعدة بعض الأقارب المحجوبين

السبب ما عن الميراث وثانياً معاونة المحتاجين من المقربين على اشباع بعض حاجاتهم جده الوصية أو تأسيس المؤسسات الحيرية التى نقدم بدورها بعض الحدمات ووسائل العيش للفقراء والمحتاجين.

ولم يهمل الإسلام مصلحة الورثة من الوصية التمليكية بل وضع لها حدوداً وشروطاً حفظ بها مصلحتهم ، فلم يجزها بأكثر من الثلث ، وجعل ما زاد عن ذلك متوقفاً على اجازة نقس الورثة حتى لا يتضرروا ويصبحوا في حالة فقر بعد موت المتوفى بسبب هذه الوصية التي يوصي بها المورث للغير لسبب ممين في نفسه . وربما كان للورثة أثر ويد مع المورث نفسه بصورة مباشرة وغير مباشرة في تسكوين ثروة مورثهم في أثناء حياته مما يستوجب عدم جواز حرمانهم منها كلياً .

و الحقيقة ان الوصية التمايكية في بعض الاحيان يوجبها العقل ويدعو اليها العدل كما هي الحالة بالنسبة للوصية الى الحفيد الذي توفى والده في أثناء حياة الجد والذي له أعمام يحجبونه عن الميراث أحيانا.

ويظهر مما ذكر عن الوصية كام انها تنظم شؤون البعض في ادارة الأموال وتعمل على اشباع بعض الحاجات وضمار سير الملاقات الافتصادية والاجتماعية في مجال النشاط الاقتصادي .

19 - الوقف: الوقف هو حبس الهين على جهة من الجهات التي يجوز شرعاً الحبس عليها كى تصرف منافعها أبداً على تلك الجهة. ولا يجرى بعد الوقف أى تصرف في ملكية الهين الموقوفة بل تبقى دائماً محبوسة بمنافعها على الموفوف له أو عليه.

و القد أقر الإسلام نظام الوقف الهرض ضمان استمرار الانتفاع بالوقف من قبل الموقوف عليهم لكى تشبيع حاجاتهم البشرية منه على وجه الدوام، وفى ذلك تحرير للبعض من الخوف المادى الاقتصادى وضمان دائم لعيشهم، ور بما الغاية من الوقف أحياناً وبعضاً ضمان القوت للبعض حتى يتحردوا من. أطاع الدنيا ويتجردوا الى عبادة الله وخدمة الناس ، أو الحوف من تبديد الموقوف بعد موت الواقف من قبل الورثة أو الحوف من الاستيلاء عليه من. قبل العاصبين . ومهما تسكن الغاية منه ومهما كان له من المؤيدين والمعارضين. فانه يقوم بمقدار محدود بتأمين العبش واشباع الحاجات البشرية للبعض .

٢٠ – الربية: الهبة هي تمليك مال بجاناً بلا عوض من قبل شخص كامل الأهلية الى شخص آخر كامل الأهليسة أو ناقص الأهلية بشرط أن يكون أهلاً للتملك.

والاسلام قد أقر الهبة ووضع لها أحكاماً معينة إذهى توثق الروابط الاجتماعية وتزيد فى قوة التضامن والنماون بين الناس لآن الحكمة منها فى الأصل هى مساعدة البعض للبعض فى اشباع الحاجات البشرية بطريقة تبرعية فقد يتقدم انسان ، مدفوعاً بدافع صلة الرحم والقربى أو بدافع الحب أو التودد أو حباً للخير ولوجه الله أو حباً فى النظاهر ، فيمد يد العون لآخر بمال معين يشعر انه بحاجة اليه أو مفيد له ، وفى هذا ما فيه من معنى الترابط والتحانن والتساعد الاجتماعي مما يعمل على ضمان اشباع بعض الحاجات لدى البعض ، والهبة من الصدقات ووسائل الإحسان وقد دعا اليها الحاجات لدى البعض ، والهبة من الصدقات ووسائل الإحسان وقد دعا اليها الاسلام وفيها المساعدة من ناحية والعمل على تداول الاحوال وعدم ولو بجزء ضئيل ،

هذه أهم المعاملات التي أقرها الاسلام وأحكم وضع القواعد والاحكام . لها بما يكفل عن طريقها تنظيم الملاقات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف . يجالات الانتاج والعمل وتبادل السلع والخدمات والعيش والحياة .

واننا إذا وجدنا الآن الشعوب الاسلامية من أكثر الشعوب تأخراً

عنى العالم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فليس ذلك معناه أن الدين الاسلام هو سبب هذا التأخر ، فالاسلام من جانبه قد وضع كل أسباب التقدم في مجالات الحياة ومهد الطريق الى هذا التقدم بالدعوة الى العمل والجد فيه والى العلم دائما دون ملل أو كالل ، ولكن الادوار التي مرت بها الشعوب الاسلامية وأنواع التناحر المختلفة بين قادتها وأبنائها هي التي أدت الى تقهقرهم وتدهورهم والى عدم تقدمهم التقدم اللائق بنظامهم الاسلامي الإنساني العتيد.

وننتقل الآن بعد هذا الى الإشارة الى عقد العمل فى الشريعة الاسلامية وهو من أهم المعاملات التى تتوقف عليا حياة الناس فى مجال النشاط الاقتصادى خاصة .

# القصل الثاني

#### عقد العمل

# فى الشريعة الدسمومية « لمجارة الأشخاص »

قبل الحكام عن عقد العمل في الشريعة الاسلامية مر. المقيد علمياً أن - فوضح المفاهيم العامة لهذا العقد والصاحب العمل والعامل بالمعنى القانوني الحديث .

يقصد بمقد العمل هو الاتفاق الذي يبرم مابين (١) العامل وصاحب العمل من أجل القيام بعمل معيَّن .

<sup>(</sup>١) انظروا تفصيل ذلك في مذكر اتنا عن اقتصاد وتشريع الصل طبيع ينداد ١٩٥٩ ٥ وكتا بنا ﴿ من حقوق وواجبات العهال وأصحاب العمل ﴾ طبيع بهنداد ١٩٦٢ .

ويقصد قانوناً هنا بالعمل هو الجهد البدق والعقلي الذي يبذله الإنسان. في مجال النشاط الاقتصادي المهني لصالح شخص آخر ، بموض مدَّين ، وبأمره. وبتوجيهه أو من يقوم مقامه قانوناً .

ويقصد بصاحب الممل قانوناً الشخص الذي يستخدم قوة عمل الآخرين، الصالحه أو لصالح من يقوم هو مقامه قانونا ، في مجال النشساط الاقتصادي بعوض معين ولمدة معينة أو لإتمام عمل معين.

ويراد بلفظ العامل بالممنى القانونى هو ذلك الانسان الذى يضع نشاطه المهنى المشروع تحت تصرف صاحب العمل بعوض معاًين مشروع ويمارس ذلك النشاط تحت أمره وتوجيهه لأمد معلوم أو لانجاز عمل معلوم ،

ويكون هذا الجهد البدنى والعقلى ، المبذول فى مجال النشاط المهنى متصلاً التصالاً طبيعياً بكيان وتسكوين الإنسان ذاتيا ، بحيث لا يمكن تصور فصلهما مادياً ، لذلك فلا يمكن أن يكون العامل إلا انسانا حقيقياً له وجوده الحقيق المادي والإرادي .

ولا مم كون هذا الجمه البدنى والمقلى ينتج خدمات وسلع اقتصادية فى القطاع الصناعى والتجارى أو الزراعى أو فى المحيط المدنى الاعتيادى على وجه العموم . وهذا ما يؤيده القانون المدنى المصرى (١) والقانون المدنى

<sup>(</sup>۱) أمس الفائون المدني المصري رقم ١٣١ اسنة ١٩٤٨ في المادة ﴿ ١٧٤ كَ كُلُ أَنْ عَدَدَ المَمَلُ هُو اللّهِ يَتَمَدِدُ فِيهَ أَحَدُ الْمُتَاقِينَ بَأَنْ يَسَلُ فِي خَدَمَهُ الْمُتَاقِدُ الآخِرُ وَتَحَتُ الدَارِثَةُ أَو اشرافَهُ مِقَابِلُ أَخِر يَسْهِدُ بِهِ المُتَعَاقِدُ الآخِر ﴾ . وقد جاء النص مطفأ وعاماً غير مقيد وغير عصمن . وقد نصت المادة ﴿ ٩٠٠ ﴾ من الفاؤول المدني المراقيم أن ﴿ عقد المدل يَتَهَدُ بِهِ أَحَدُ طَرِقِيهُ بِأَنْ يُخْصِصُ عَلِهُ خُدَمَدَ الطَّرَفُ الْخَرُونَ الْآخِرُ وَيَكُونَ الْآخِرُ وَيَكُونَ الْمَالِ أَجْرِ بَعْهُدُ بِهِ الطَّرِفُ الأَخْرُ وَيَكُونَ النّامِ اللّهُ اللهُ المُولِ مَن المَّامِلُ أَجْرِ وَتَعَالِي أَوْلُ مَن المَّامِلُ أَجْرِ وَتَعَالِي أَوْلُولُ مَن اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَالُ أَجْرِ وَقَدُ نُصِيمًا لَمُا النّفِي مَطْلَقاً وعاماً . وقد نصت المادة الأولى من حَدِيمًا اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الله

العراقى وما أيده مرسوم نقابات العال فى مصر رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٧ . وان عقد العمل بحسب المفهوم الحديث هو انفاق يضع بمقتضاه الانسان نشاطه المهنى المشروع تحت تصرف شخص معيَّن لمدة معينة أو لعمل معيَّن ، بعوض مشروع معين ، و بمارس ذلك النشاط بأمره و توجيهه ، بمقتضى الاصول القانونية المرعية .

فعقد العمل هو اتفـــاق لأنه مبنى عادة على النفاهم والمساومة والتراضى وليس على الأمر والاذعان والاكراه .

وان الإنسان فيه هو العامل . لأنه لا يمكن تصور بذل الجهد البدني والعقلي المهني الارادي إلا من قبل الإنسان دون أي مخلوق آخر .

وسبب تحديد النشاط هنا بالنشاط المهني هو الهرض اخراج النشاط غير المهني عن مفهوم هذا العقد .

والغابة من تخصيص النشاط المهنى بالمشروعية هو من أجل ابعاد النشاط المهنى الذى يكون أحيانا غير مشروع في مكارب أو زمن معين كالتهريب والمقامرة والافعال غير المشروعة التي يمارسها البعض كمهنة لهم.

وان سبب الفول بأن يضع العامل في عقد العمل نشاطه المهنى المشروع تحت تصرف شخص معين دون التأكيد على أداء العمل هو لأن مجرد تهيء العامل للعمل وتخصيص جهده المذكور لصاحب العمل يجعله مستحقاً الأجر وإن لم يقم به فعلاً.

وان عقد العمل يكون محدداً بالمدة والعمل إذ قد يكون الاتفاق مع العامل بأن يعمل لمدة يوم أو شهر أو سنة أو لأى زمن آخر أو فقط للقيام بعمل محدود معين.

المرسوم المذكور أعلاه على أن « يعتبر عاملا ... كل عامل ومستخدم يتوم عادة منابل أجر يتأدية عمل بدوي أو عقلي في أي فرع من فروع النشاط الانتصادي صناعياً كان أو تجارياً أو زراعياً أو في أية خدمة عامة أو خاصة ... » وهذا النص صريح على ما قلناه .

وسبب القول بأن يكون الطرف الثانى من عقد العمل شخصاً وليس انسانا هو لآنه قد يكون هذا الطرف ، طرف صاحب العمل شخصاً حقيقيا أو معنويا إذ أن صفة كون الشخص صاحب عمل ليست صفة ملازمة لذات الإنسان ، فقد تكون شركة معينة أو هيئة معينة صاحبة العمل .

وان سبب تخصيص وصف العوض بالمشروعية هو لابعاد احتمال وجود العوض غير المشروع في هذا الانفاق .

كما ان العامل بحسب هذا العقد يؤدى العمل دائمًا بأمر وتحت اشراف صاحب العمل، وهذه هى التبعية القانونية فى هذا العقد. فالعامل هو المأمور وصاحب العمل هو الآمر فى مجال هذا النشاط المهنى بشرط أن يكون ذلك على ضوء ما يحدده القانون وتحدده الأنظمة والتعليمات المستندة الى القانون فى أى مجتمع من المجتمعات.

هذا هو التعريف العام الذي نضمه لمقد العمل بحسب مفهومه الحديث المطلق.

أما فى الفقه الإسلامى فاطلق على عقد العمل (١) تعبير (عقد اجارة الاشخاص أو اجاره النفس)، والمقصود بالشخص أو النفس هذا هو الإنسان بالذات أى الشخص الحقيق، وعلى العامل تعبير (الاجير)، وعلى صاحب العمل تعبير (مستأجر الاجير)، وعلى مؤجر الحيوان تعبير كارى ، حارى،

<sup>(</sup>١) وسيلة النجاة للملامة الاصفهائي كتاب الاجارة . طبع النجف بلا تاريخ بجلة الاحكام العدلية العنهائية كتاب الاجارة بيروت ١٩١٣ . وبداية المجتهد ونهاية للقنصد لابين وشد القرطي ابن رشد الحفيد » القاهرة ١٩٢٣ه . الجزء التأفي كتاب الاجارات . وصحيح البخاري الجزء النافي كتاب الاجارة طبع القاهرة ١٩١٩ . الانوار لاعمال الابراري نقه الامام الشاهمي للملامة بوسف الارديبلي ومعه حاشية الكندي طبع القاهرة بلا تاريخ . كتاب الاجارة . كتاب الغارة . وتبصرة المتعلمين للملامة الحلي طهرات القاهرة ما الاجارة والوديمة .

وسبب ذلك ان هذا الفقه اطلق تعبير عقد الاجارة على الاتفاق القاضى بالانتفاع بمنافع أو بعمل الغير . ولذا فيكون بحسب هذا الاتجاه عقد العمل هو عقد يرد على منافع الاشخاص الحقيقين ، وهو كعقد اجارة الاعيان والحيوانات . ونجد تشاماً ما بين هذا الفقه من هذه الناحية والفقه الروماني القديم الذي قبل بأنه كان يعتبر عقد العمل من عقود الإنجار (١) . وكان يعتبر الجار الرقيق هو كايجار المنقول بالمعنى الحقيق لهذا الإصطلاح . وعليه فيكون المجار الرقيق هو كايجار المنقول بالمعنى الحقيق لهذا الإصطلاح . وعليه فيكون من المفيد ومن الضروري عليها أن نورد هنا المفاهيم الفقهية العقد الإجارة من النفس مدارس الفقه الاسلامي ، توضيحا المقد اجارة الشخص أو النفس وهو عقد العمل المقصود من بحثنا هنا .

فقد عرّف الفقه الجعفرى عقد الاجارة بأنه . هو اللفظ المشتمل على الايجاب الدال بالظهور العرفى على تمليك المنفعة أو العمل بعوض والقبول الدال على الرضا به وتملكهما بالعوض . (٣) أو هو . الايجاب والقبول الدلان بالوضع على تمليك المنفعة مدة من الزمان بعوض معلوم مشروع .

وقد عرفه الفقه الحنفي بأنه وعقد يفيد تمليك منفعة معلومة مقصودة من العين المستأجرة بعوض والاجارة قسمان قسم يرد على منافع الاعيان وقسم يرد على نفس العمل ٢٠٠٠).

وقد عرفه الفقه المالكي بأنه ، عقد يفيد تمليك منافع شي، مباح مدة معلومة بعوض غير تاشي، عن المنفعة .

وقد عرفه الفقه الشافعي بأنه ، عقــــد على منفعة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم ، .

<sup>(</sup>۱) عقد العمل في القاغون المصري . الحكتور محمود جمال الدين ركي القاهرة ١٩٥٦ ص ٣ — ه

 <sup>(</sup>٣) وسيلة النجاة - كثاب الاجارة - العلامة السيد أبي الحسن الاصبهائي بلا تاريسة النجف ص ٣٣٣ و تبصرة المتعادين العلامة الحلي - كتاب الاجارة - والوديمة ص ٣٣٠ .
 (٣) الفته على المذاهب الارجمة - كتاب الاجارة ص ١٢٨ - ١٢٣٠ .

وعرفه الفقه الحنبلي بأنه وعقـــدعلى منفعة مياحة معلومة تؤخذ شيئاً فشيئا مدة معلومة بعوض معلوم . .

وعلى ضوء هذه التعاريف بمكننا تعريف عقد العمل فى الفقه الاسلاى بأنه عقد بين العامل وصاحب العمل يضع بمقتضاه الأول قوة عمله المشروع تحت تصرف الثانى لينتفع منها انتفاعاً مشروعاً بعوض مشروع إما لمدة معينة وإما لإنمام عمل معين .

ويتم ابرام هذا العقد بصيغة الايجاب والقبول كتابة أوشفاها ، أو باشارة الاخرس المفهومة ، وكذلك بالتعاطى كأن يأتيك حمال فى السوق أو عند نزولك مرس القطار ويأخذ من يدك الحمل دون أى كلام فتعطيه إياه ليحمله عنك .

والمهم ذكره الآن أن تعرف أركان هذا العقد من أهلية ابرامه والرضا بشأنه شم المحل والسبب له بمقتضى الفقه الإسلامى.

# المبحث الاً ول

# أهلية ابرام عقد العمل

يشترط في العاقدين أن تتوفر فيهما أهلية ابرام العقد وهي البلوغ والعقل. وهي الصفات الاساسية التي يجب أن تتوفر في الإنسان لان يكون أهلاً للتمتع بالحقوق وللالنزام بالواجبات في مجال النشاط الافتصادى والتعامل. مع الآخرين.

ويقسم الناس من حيث هذه الأهلية الى ثلاثة أقسام وهي :

١ - تام الاهلية: وهذه صفة الإنسان الذي يبلغ سن الرشد عاقلاً وايس.
 في حالة مرض الموت أو محجوراً عليمه لسفه أو لدين في ذمته أو باشهار افلاسه أو لعبوديته كالرقيق.

وتسكون جميع تصرفات هؤ لا. السليمة الابجابية ، والسلمية جائزة و نافذة. ومعتبرة شرعا .

٢ - ناقص الآهلية \_ وهو الانسان الذي لم يبلغ سن الرشد ولمكنه بلغ سن النميز وهي السن السابعة من العمر ويطلق عليه تعبير الصبي المميّز، وكذلك الانسان المعتوه والسفيه والمدين والمفلس المحجور عليهم وكذلك الذي في حالة مرض الموت والرقيق . وارب سن البلوغ عادة هي ما بين الخامسة عشرة والتاسعة من العمر مع اختلاف فيها بين المذاهب .

و تسكون التصرفات النافعة لناقص الاهلية نفعاً محضا جائزة ، أما التصرفات المضرة بهم ضرراً محضا فهى غير جائزة . أما تصرفانهم الدائرة بين النفع والضرر فهى موقوفة على ادن أو اجازة أو ليائهم ومن يقوم مقامهم شرعاً وقانونا ، أو من تمسه هذه التصرفات ، كالورثة والدائنين مثلاً بالنسبة للمريض مرض الموت أو بالنسبة للمدين المحجور عليه .

٣- فاقد الآهلية: فهو الانسان الذي لم يبلغ سن السابعة من العمر ويطلق عليه تعبير الطفل غير المه يز. وكذلك الانسان المجنون. وأن تصر فات فاقدى الأهلية كلها باطلة لآنهم لا يفقهون المغزى والحكمة منها عندما يمارسونها وذلك هو الآساس في سلامة وقوع النصر فات الشرعية على وجه العموم. فكل التسكاليف الشرعية والنصر فات والمعاملات نقتضى الادراك والفهم للقيام بها وهذا مما ليس متوفراً بالنسبة للصغير غير المميز وبالنسبة للمجنون. وعليه فلا يصح أن يبرم فاقدو الآهلية عقد العمل كعامل أو للمجنون. وعليه فلا يصح أن يبرم فاقدو الآهلية عقد العمل كعامل أو مسرعاً صاحب العمل الذي يشغل المجنون أو الصي غير المميز اعتباطاً بأجر شرعاً صاحب العمل الذي يشغل المجنون أو الصي غير المميز اعتباطاً بأجر المثل لآنه قد انتفع من جهودهما ولذا فيجب أن يدفع عايقابل هذا الانتفاع وهو أجر المثل لآعمالهم في نفس العمل وبنفس الظروف والاحوال.

أما بالنسبة الحاملي الاهلية وهم الذين بلغوا سن الرشد وكانوا عقلا. غير

محجور عليهم لأى سبب من أسباب الحجر فيامكانهم أن يبرموا عقد العمل بصفتهم أصحاب عمل أو بصفتهم عمالاً في أى قطاع مر فطاعات النشاط الافتصادي الزراعي أو التجاري أو الصناعي.

أما بالنسبة للصفير غير المميز والمحجور عليه فيصح لمر. يقوم مقامهما شرعا أن يبرم نيابة عنهما عقد العمل كصاحب عمل لإدارة أعمالها وأموالهما حسب الاصول الشرعية والقواعد المتعارف عليها بين الناس .

ويستطيع السفيه والمحجور عليه لسفه أو لدين أن يبرم هو بنفسه عقد العمل مع الغير إذ له فى عقد العمل نفع محض ووسيلة للنعيش وربما يكون أجره منه وسيلة من وسائل تسديد بعض ديونه ، وهذا ما يؤيده الشرع ولا يمنع عنه .

و بالنسبة للصغير غير المميز فلا يصح لمن يقوم مقامه شرعا أن يبرم نيابة عنه عقد العمل مع نفسه أو مع الغير لتشغيله عنده أو عند الغير بأجر ممين، وذلك أولاً لاستحالة انعقاد هذا العقد بالنسبة للحالة الاولى ، حالة تشغيل القاصر عنده ، إذ لا يستطيع القائم مقام القاصر أن يبرم هذا العقد بصفته الاصلية وبصفته قيماً أو وصياً على القاصر بنفس الوقت ، .

كا ان فى تشغيل الصبى غير المميز ضرر بليبغ من الناحية الصحية وربما من الناحية الاجتماعية بترك الصغير المذكور يعمل بجو وبعمل لا يتناسب وصغر سنه واذا قيل بأن ضرر الفقر أخطر من ضرر التشغيل فيرد على ذلك بأن الاولياء والاقر بون و . بيت المال . هم المسؤولون عن ازالة ضرر الفقر عن الصغير بتحمل اعالنه حسما بحتاج اليه شرعا . مع العلم ان فى تشغيل الصغير ضرر بليبغ عليه أيضا من ناحية احتمال حرمانه من التعلم ومن البقاء فى مثل هذا السن فى أحضار العائلة أو المربيسة اتربيته . أما اذا كان هذا الصغير غنيا فمند ثد لا مجسال للنقاش حول مقارنة خطورة الفقر مع خطورة التشغيل إذ يكون عيشه فى ماله ولا حاجة له مطلقا الى تشغيله .

أما بالنسبة للصغير المميز فيقرر بعض الفقهاء بأنه لا تصح اجارته ، وقد لا ايجاباً ولا قبولاً سواء أذن له الولى أم لا إذ لا عبرة بتصرفه هذا ، وقد علمنا سابقا بأن عقد الإجارة في الفقه الإسلامي يشمل عقد العمل باعتباره عفد الجارة الشخص أو اجارة النفس. ومعني هذا الرأى انه لا يصح للصغير المذكور أن يبرم عقد العمل مع الفير سواء بصفته عاملاً أوصاحب عمل (١) ، ونعتقد بأن هذا الرأى مرجوح إذ فيه نوع من الحرج ، والرأى الراجح هو انه يصح لمن يقوم مقام القاصر المميز أرب يشغله بعقد عمل لدى الغير وفق الاصول المرعية عند التأهكد من المنفعة له ، وهنا يشترط البعض وجوب رضاء القاصر الى جانب رضاء القائم مقامه (٢) في عقد العمل بحجة أن العقد يتعلق بشخصه ولا محل لا جباره على العمل دون رضاه ، بينها يقول وجوب رالا كتفاء برضاء القائم مقامه دون تدخيل القاصر نفيه ، البعض الآخر بالا كتفاء برضاء القائم مقامه دون تدخيل القاصر نفيه ، من إدراك ضرورة وفوائد عقد العمل و التشفيل وانه لا يملك القدرة السليمة من إدراك ضرورة وفوائد عقد العمل و التشفيل وانه لا يملك القدرة السليمة على الرضاء والرفض .

ويوجد رأى فى الفقه الاسلامى مفاده أن ليس للولى ولوكان أبا الحق فى . تشغيل البنث الفاصر ، أى لا يحق له ابرام عقد العمل نيابة عنها لنشغيلها ،. و لكن يجوز له ذلك بالنسبة للابن القاصر (٢) .

 <sup>(</sup>١) تذكرة الفقراء العلامة الحلى الفصل الدايم من كتاب الاجارة بلا تاريخ .
 ﴿ لا تعقد احرة الصبي ابجاياً ولا قبولا دواء كان يميزاً أو لا ودواء أذن له الولى أو لا الذلا عبرة بمبارة الصبي ٤ .

وترى ال هذا الرأي لا يتنق والعصر الحاضر والطروف الراهنة .

<sup>(</sup>٢) الاحتاذ على العريف. تشريع العمل في مصر ص ١٥١ الجزء الاول.

 <sup>(</sup>٣) م ٣٣٤ - محموعة قدري بادا الاحوال الشخصية \_ عن الاستاذ على الدريف نفس.
 المصدر السابق ص ١٥٦ . والكن يحدث الآن هذا الرأي مشكلة بشأن العاملات القاصرات.
 اللائن يعمان في الخدمات المذلية وهن كتر .

ولكن يوجد رأى آخر فى هذا الفقه ينص على أنه ، يجوز لولى الطفل إجارته وإجارة ما يرى من أمواله سواء أكان أباً أو جداً للأب أو وصياً أو قيماً من جهة الحاكم مع المصلحة له فى ذلك ... ، (١).

ومعنى ذلك أنه يصح للولى أن يبرم نيابة عن القاصر عقد عمل بصفته صاحب عمل بفية إدارة أمو اله وأعماله ، وكذلك كمامل لتشغيله بعد أن يكون قادراً على العمل أى بعد سن التميين على الأقل (٣).

والآن تتطرق باختصار الى امكانية ابرام عقد العمل ما بين الآباء والابناء ثم ما بين الازواج والزوجات باعتبار ان ذلك يمس أهلية ابرام العقد المذكور من بعض الوجوة.

#### المطلت الاول

ابرام عقـــد العمل<sup>(۱)</sup> بين الآباء والابنا.

يثار بين الفقماء نقاش حول جواز أو عدم جواز ابرام عقد العمل ما بين الآباء والابناء كعمال أو كأصحاب عمل .

فيقول البعض ببطلان هذا العقد بحجة مخالفته للنظام العام الذي يقضى اللوالد بالولاية على نفس القاصر ، لأن الولاية تفترض السلطة على نفس الولد

<sup>(</sup>١) تذكرة الفقهاء للملامة الحلمي . كتاب الاجارة .

<sup>(</sup>٣) والذي نؤيده الآل على صود الطروف الحالية والمصاحة العامة أنه لا يصح تشغيل الطفل قبل بلوغه نهاية سن التعليم الالزامي ٤ كا لا يصح اعطاء القائم مقامه قانوناً وشرعاً حق الرام عقد العمل المشفيلة الدى النبر قبل اتحامه هذا السن ذكراً كان أو أنثى حتى لا يحرم الطفل من التعليم ٤ وحتى لا يعاق نموه بالارهاق وعلى الدولة ضمان معيشته لكي لا يضطر الولي أو القيم أو الومي الى تشفيلة بصورة غير سليمة .

<sup>(</sup>٣) انظر كتأينا حقوق وواجبات العهال وأصحاب العمل ص ٦٥ — ٧٠

القاصر عا لا يمكن معه أن يشتغل الوالد عاملاً لدى ولده القاصر أو أر. يشغل الوالد الولد القاصر لديه كعامل بعقد عمل.

والحقيقة أنه كيف يتم للولى ابرام هذا العقد بنفسه مع نفسه ولاية واصالة اللهم إلا اذا بلغ القاصر سناً يستظيع فيها أن يتصرف بعض التصرفات القانونية ، ولكن يرى البعض جواز ذلك وانه لا تمارض بين الولاية على النفس والحضوع لمسلطة صاحب العمل، لاسيا عندما يكون القاصر عاملاً لدى وليه .

و بمكن القول بحسب الفقه الاسلامى ببطلان عقد العمل الذى قد يبرم بين الوالد كمامل وولده القاصر كصاحب عمل ، لأن ولاية الوالد (1) على نفس القاصر تتعارض مع ابرام هذا العقد ومع الخضوع لسلطة صاحب العمل التى تقرر أحيانا الجزاء على العامل عند مخالفته لتعليماته ، وتفترض الولاية أساساً نفاذ سلطة ولاية الولى على من تحت ولايته ، وليس العكس .

ويقرر بعض الفقهاء المسلمين ، والفرنسيين بأن ولاية الوالد (٢) على نفس القاصر تتمارض مع تشفيله لديه واستغلال جهوده والانتفاع بعمله .

وقـــد يرجع سبب هذا الرأى الاخير الى الاعتقاد بأن صاحب العمل يستغل فى الاصل جمود العامل ويدفع له أجراً أقل بما يستحق ، أو الى مسؤولية الولى فى ضمان معيشة ورعاية القاصر دون الحصول على عوض منه اذا كان القاصر فقيراً.

ولكننا لا نرى أى مافع من تشغيل الآباء الأولاد لديهم بعقد عمل فى الظروف الراهنة ، بل نرى ذلك خيراً من تشغيلهم لدى الغير لاسيما اذا كان الولد قاصراً أو بنتا مع العلم أن ذلك لايتمارض مع ولاية الوالد على أو لاده.

<sup>(</sup>١) الولاية هي تقنيد القول على النبر جبراً عنه . انظر أحكام الاحوال الشخصية في الشريمة الاسلامية لاستاذنا المرحوم عبد الوهاب خلاف الفاهرة ١٩٣٦ ص ٥٥ .

<sup>(</sup>٣) الاستاذ على المريف س ١٥٧ . رائنته على المذاهب الاربعة ص ١٦٧ .

أما بالنسبة للولدكامل الاهلية فيقضى رأى فى الفقه الاسلامى أنه لايصح أن يستأجر الولد والده ووالدته للعمل عنده بهقد عمل وكذا الجد والجدة (١٠). ونعتقد بأن سبب ذلك برجع الى تعارض حرمة الابوة مع سلطة صاحب العمل وتعارض هذه السلطة مع القاعدة القرآنية و فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب إرحمهما كما ربياني صغيراً ع .

كما يوجد رأى في نفس الفقه يقضى بمدم جواز استنجار الوالد أوالوالدة ولدهما قاصراً أو غير قاصر .

ولكن وجد رأى آخر فيه يقرر بأنه يجوز للرجل استنجار أمه أو ابنته لإرضاع ولده (۲).

والحقيقة أنه بناء على الفاعدة الفقهية والضرورات تبييح المحظورات وعلى توسع الاعمال والمشاريع الصناعية وتنظيم قواعد العمل بالقوانين الموضوعة من قبل الهيئة الاجتماعية بحسب ظروفها وحاجياتها ، يمكن القول بأنه من صالح الإبناء والآباء اشتغال بعضهم لدى البعض في الوقت الحاضر لأنهم أكثر حرصا على مصالح بعض البعض ورعاية بهم من الغير (۴) .

<sup>(</sup>١) ﴿ لا يُصِح الدُسانِ أَن يَستَأْمِنَ أَيُوبِهِ وَلَوَ كَانَا كَافَرِ مِن وَاذَا عَمَلِ الأَبِ فَلَهُ أَحِن ( النَّيْلُ) وَمَثْلُ الأَبْوِينَ الجَدُّ وَالجَدَّةِ . وَإِذَا اسْتَأْجِرَ ابنِهِ أَوْ المُنَّةِ ابنَهَا ظَانه لا يَصِح ٥٠٠ وَمَشْهِم يَقُولُ لا يُصِح اسْتُجَارِ الهم وَالأَخْ الأَحْكِرِ لمَا فَ ذَلِكُ مِن الاَذْلالُ ﴾ . الفقه على المفاهب الأربِّمة قسم الماملات الاستاذعبد الرحن الجزيري الطبعة الأولى ١٩٣٥ القاهرة ص ١٩٧٠ .

<sup>(</sup>٣) « محور استثجار ابنته وأخته وأمه لارضاع ولده . •

تذكرة الله \_ بهاء العلامة الحلمي \_ كشاب الاجارة \_ الا يوجد فيه تاريخ ولا ترقيم بالصفحات خط حجري .

 <sup>(</sup>٣) و لكن هل يحق لولي البنت الباكنة الرشيدة أن يمنهما من ابرام عقد عمل أو يفخ
المقد المذكور الذي تبرمه مع من تشاه كافا لم يوانق هو على ذلك م

يرى همش فقهاء المسلمين أث للولي حق قسخ عقد زواج ابنته أو الحق في منم ابرام 💳

#### المطلب الثانى

## ابر ام عقد العمل بين الأزواج والزوجات

قد تكون من المفيد الإشارة الى أن البعض يتصور وهماً عدم جواز خروج المرأة من البيت والاشتغال مع الرجل والى جنبه ، بعقد عمل تعقده هي بنفسها مع الغير .

الواقع أنه لا فرق بين الرجل والمرأة في امكانية عقد العمل كمعاملة أو كصاحبة عمل ، ولكن طبيعة التكوين لها ولظروفها الحاصة وللظروف الاجتماعية السائدة ، وضعت النشريعات قواعـــد مخصوصة تحدد أهليتها لإبرام عقد العمل بصفتها عاملة في بعض الأعمال والاوقات .

والشريمة الإسلامية أساساً عندما أجازت إجارة الاشخاص لم تفرق بين المرأة والرجل، وارخ النصوص جاءت بشأنها عامة مطلقة في مفهومها وروحها (١). وانها أقرت المرأة حقوقها المستقلة سواء كانت غير متزوجة أو ذات بعل.

<sup>=</sup> عقد زواج ابنته البالغة العاقلة ممن تريد اذا لم يكن كمنؤا لها . انظر « حانية العلامة عمد أمين بينطيدين » طبع القاهرة ١٩٣٣ه ط ٣ ص ٣٠٦ و ﴿ يداية المجتهد وتهاية المقتصد الشيينغ محمد بين زشد القرطبي » ج ٢ القاهرة ١٩٥٢ ص ٨٠ ، وتعتقد بأن الولي ، بحسب هذا الرأي ، الحق من باب أولى ، في منع ابنته البالغة الرشيعة غير المتزوجة البكر من ابر ام عقد عمل دون رضاه ، لأن اعتلاط البنت البكر عقد عمل دون رضاه ، وفي ديخ هذا العقد اذا ابرم دون رضاه ، لأن اعتلاط البنت البكر بالرجال في بعض المهن والاعمال قد بولد أضراراً البنت والعائمة جمة أكثر من زواج هذه البنت من غير كفؤ لها .

 <sup>(</sup>١) لقد جاء في القرآن الكريم ٥٠٠٠ يا أبت استأجره أن خير من استأجرت القوي الأحين . . . ۵
 الأحين . قال أربد أن الكحك احدى إبني هاتين على أب تأجرني تماني حجيج . . . ۵
 قان أرضمن له كم قاتوهن اجورهن بالمعروف ٥ .

وقال الذي ( ص ) : ﴿ أَعِلُوا الأَجِدِ اجْرَتُهُ قَبِلُ أَنْ يَجِفُ عَرَقُهُ ﴾ . وعن ابن عباس في قوله تمالى : ﴿ لَهِسَ عَلِيمَ جِنَاحِ أَنْ تَبَعْرِا فَضَلا مِن رَبِّكُ ﴾ أثث يحج الرجل وبواجر =

فالزوجة المسلمة لهاشخصيتهاالمستقلة ، حرة فى اجراء التصرفات القانونية التى تخصها ومنها ابرام عقد العمل كعاملة أو كصاحبة عمل مع من تشاء بشرط أن لا يؤثر ذلك على الحقوق الزوجية لزوجها .

حتى انه يوجد رأى فى الفقه الإسلامى مفاده أنه بحق للرجل أن يستأجر زوجته الحرة المطلقة لإرضاع ولده منها، وذلك استناداً الى قوله تعالى: . فإن أرضعن لـكم فأتوهن اجورهن بالمعروف، .

وليكن للرجل بمقتضى أحكام الشريمة الحق بمنع زوجته من الحروج من البيت والاختلاط بالرجال ، ولذا فيكون له بمقتضى هذا الحق أن بمنع استمرار عقد العمل الذى أبرمته زوجته مع الفير دون رضاه وفسخه (۱) . و نعتقد بأن ليس للزوج هذا الحق أذا كان يعلم حين عقد الزواج باشتغال زوجته ولم يبد اعتراضاً عليه في حينه ، أو اذا كانت الزوجة متخصصة في أعمال تخص النساء كالتمريض والقبالة والتدريس في مدارس البنات .

والحقيقة انه طالما لا ضرر على الحياة والحقوق الزوجية من اشتغال الروجة فيكون لها هذا الحق دون رضا. زوجها لاسها في المهن والاعمال التي هي مقصورة على النساء ولكن رضاء الزوج خــــير وأطيب للقلوب وأضمن لصفاء الحياة الزوجية ،

تفسه ، وجاء في كتاب نذكرة الفتهاء العلامة الحلي ٥ أنه ٥ بجوز استثنيار المرأة التخدمة جيلة أم فيبحة قريبة أو أجنبية حرة أو أمة ٥ . وقبل بأنه يحوز للمرأة أت تؤجر نفسها لحدمة الرجل لتأكل هي وعيالها بشرط أن لا تختلي ممه فان الحلوة بالاجتبة حرام ٤ وبكره الرجل أن يخلوبها . ٥ الفقة على المذاهب الأربية للاستاذ عبد الرحمن الجزيري ١٩٣٥ القاهرة ص ١٦٧ .

<sup>(</sup>١) يقول الدكتور السميد مصطفى السميد في رسالته ﴿ في مسدى استمهال حقوق الزوجة ﴾ طبعة القاهرة ١٩٣٦ صفحة ١٨٧ يأن الشريعة الاسلامية تقرر حتى الزوج في منم زوجته من الاحتراف بمهنة أو بعمل حتى ولوكان ذلك لا يستدعي خروجها من متزلها ولوكانت تعمل يدوق أجر ﴾ وتعتقد بأن ذلك صحيح اذا كان الاحتراف بؤثر على الحياة الزوجية والافلا . وبكون المنح من باب الحرج للفقراء الذي لا ترضى به الشريعة نفسها م

ولكن لا تستطيع الزوجة المسيحية بحسب القواعد الكنسية والقواعد الكنسية والقواعد الشائمة في كشير من المجتمعات المسيحية أن تتصرف التصرفات المالية ، ومنها عقد العمل ، من دون موافقة زوجها ، لانها تكوّن مع الزوج كياناً واحداً وذمة واحدة بحسب الاصل ، ولذا فلا تستطيع أن تبرم عقد عمل كصاحبة عمل أو عاملة بدور موافقته (۱).

وقد صدر فى فرنسا قانون بتاريخ ١٩٤٢/٩/٢٢ قرر إمكان تعاقد المرأة المتزوجة دون اذن زوجها ، غير أنه أجاز للزوج الحق فى ايقاف العقد ومنع استمراره اذا كانت مصلحة الاسرة تستوجب ذلك . ونعتقد بأرب الحرب كانت السبب فى إصدارهذاالقانون لذهاب كثير من الرجال الى القتال .

غير أنه لا فرق بين الزوجة المسلمة وغير المسلمة في العراق بشأن ذلك ، لأن قواعد الشرع والفقه الإسلامي تطبق هنا على الجميع (٣) في المعاملات . وعليه تستطيع الزوجة المسلمة وغير المسلمة أن تبرم عقد عمل كصاحبة عمل أو كعاملة ، ولمكن يستطيع الزوج المسلم وغير المسلم في العراق أن يوقف أو يقسخ عقدد العمل الذي تبرمه زوجته كماملة دون رضاه حين يمتعها من الجروج من البيت .

ويشير بعض الفقهاء المسلمين الى انه طالما الرجال قوامون على النساء ، لذا فتتعارض هذه القاعدة مع ابرام الرجال عقود عمل مع زوجاتهم للاشتغال كمال لدين ، وهذا ما يؤيده بعض الفقهاء الفرنسيين أيضاً (؟) ، ويقولون بمخالفته للنظام العام الذي يقضى بأن يكون الزوج قواماً على زوجته ، وأن عقد العمل يقضى بأن يكون العامل خاضماً الصاحب العمل .

<sup>(</sup>١) المادة ﴿ ٢٢٣ ﴾ من الما نون المدنى الفرنسي والاستاذ على المريف ص ١٥٦ .

<sup>(</sup>٣) انظروا نصوص قانون الاحوال التخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المسواد

 $<sup>\</sup>cdot (r-1)$ 

<sup>(</sup>٣) الاستاذعلي المريف ص ١٥٨

ولسكن يقررالبعض الآخر (۱) بامكان صيرورة الزوج عاملاً لدى زوجته لأن الإشراف والتوجيه محصوران فى العمل ووقته وهو لا بخرج عن دائرة. عارسة العمل بما لا تعارض فيه مع سلطة الرجل فى الحياة الزوجية لاسيما وأن. تشغيل الزوجة لزوجها فى عملها خير من تشغيل غيره معها.

ويرد نفس النقاش بين الفقهاء القانونيين حول إمكان أو عدم إمكان. ايرام الزوجة عقد عمل مع زوجها كماملة لديه .

فيقول البعض بعدم جوازه لتعارض نظام الاسرة مع تنظيم علاقة الرجل. بالمرأة بعقد عمل ، ولكن لا يرى البعض الآخر أى تعارض بين نظام الاسرة و تكوين العقود المختلفة بين الزوجين ومنها عقد السمل . ولكن يتعذر تطبيق هذا الرأى الاخير في المجتمعات التي نقر باتحاد ذمـــة الزوج. والزوجة وبوحدة شخصيتهما المالية .

أما فى الفقه الاسلامى فقيل بأنه عكن أن تكون الزوجة عاملة بعقد عمل لدى زوجها لعدم تعارض ذلك مع سلطة الرجل والاستقلال ذمة وشخصة كل منهما (٢) ولكن حق الامر والإشراف اللذين اصاحب العمل على العامل وحق فرض الجزاء القانونى عند المخالفة قد يتعارض مع رأى بعض الفقهام المسلمين الذين الا يحددون الرجل أن يجبر الزوجة على خدمته حى ولو فى جلب المتاع اليه .

والحقيقة انه من الأصلح والأحرى أن يكون الزوجان شريكين في العمل.

 <sup>(</sup>١) والمرأة أن تستأخر زومها التخديدة أو ارعي الغتم وله أن يفدخ الجارتها ولا يخدمها الأربعة على المداهب الأربعة على ١٦٧٠.

<sup>(</sup>٣) أحكام الاجوال الشخصية في الدرية الاسلامية ص ٢٠٠٥ ﴿ فَادَا كَانَ الطَّمَامِ الذِّي تَمِيثُهُ لَوْ وَمَهَا لَأَجِلُ أَن يَبِيعَهُ لَسَمَعَتَ عَنِيمَ الأَجِلُ قَضَاهُ وَدَهَا لَا لَا عَارِجَ عَمَا تَعَنَاجِهُ المُعِشَةُ لَلْمَالُومِهَا لَأَجِلُ عَن الاستاذ على المريف ص ١٥٨ والفقه على المذاهب الأربعة . ووسيلة النجاة للعلامة السيد الاستهافي ص ٣٤٠٠ .

والحياة وأن لا يبرم بينهما عقد عمل إذ قد يثير بينهما بروابطه بمض المشاكل التي قد تؤثر على الحياة الزوجية .

و لقد استبعدت بعض التشريعات العالية ومنها قانون العمل العراق أفر اد العثلة الذين يعملون لبعضهم سوية من تطبيق قواعدها .

الخلاصة انه يشترط لأهلية ابرام عقد العمل أن يكون الانسان عاقلاً بالغاً حتى ينعقد عقد العمل صحيحاً بحسب الأصل والقواعد العامة .

وان الصغير غير المميز والمجنون لا يستطيعان ابرام هذا العقد مطلقاً. وبامكان غيرهم من المحجور عليهم لأى سببكان أن يبرموا عقد العمل باذن أو باجازة أو ليائهم أو من يقوم مقامهم شرعاً وقانونا.

أما اذا أبر موا هذا المقد واتموا العمل بمقتضاه دون اذن أو اجازة الولى أو القائم مقامهم شرعاً فيعتبر العقد نافذاً وهم يستحقون بمقتضاه اجورهم كاملة ويعتبر القائمقون مقامهم شرعاً كأنهم قد أجازوهم في ابرام هذا العقد أو أنهم قد أذنوا لهم بذلك.

## ملاحظة هامة بشأته واجب العمل

نسيت أن أذكر فى أو اخر الفصل الأول ، واجب العمل والحكمة من تنظيم المعاملات فى الإسلام ، ان الإسلام علاوة على أنه هي المناس ظروف العمل وسبل ايجاده بتنظيمه قواعد المعاملات ، فانه أيضاً قد أوجب على ولى الأمر ايجاده للعامل العاطل غير القادر على ايجاده ، إذ قال رسول الله (ص) و الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته ، ، وان هذه المسؤولية عامة مطلقة وهى تشمل كل شي مس الرعية من قرب أو بعد لاسها ما يتصل بمعيشة الانسان بعمله . وهذه سنة واجبة الاقتداء أو الاتباع من قبل كل حاكم مسلم بالنسبة للرعية إذا كان يحكم حكماً دينيا .

شم هناك حديث آخر يظهر أن للناس حقاً في طلب العمل من الحاكم =

# المبحث الثانى

### الرضا في عقد العمل

الرضا ركن مر أركان كل عقد الاسيما عقد العمل حيث يبذل بمقتضاه الانسان جمده البدنى والعقلي مر أجل العيش بالطرق المشروعة ، ولأن اوجب بعض الفقهاء مجرد صيغة الايجاب والقبول لابرام العقد فربما ذلك لانه لا يمكن تصور صدور الايجاب السليم أو القبول السليم من دون رضا

= وان على الحاكم تلبية هذا الطلب لأنه واجب عليه فقد جاء رسول الله رجل يطلب منه أن ينظر في أمره لأنه لا عمل له فدعا الذي (ص) بقدوم وبيد من خشب قد سواها بنفسه ووضعها فيها ودفعها الى الرجل وأمره أن يذهب الى مكان عينه له وكلفه أن يعمل هناك وطلب اليه أن يعود اليه بعد أيام ليخبره بحاله فجاء الرجل وشكر رسول الله (ص) على صنيعه وذكر له ما صار اليه من يسر الحال . وان هذا الحديث من السنة الواجبة الاقتداء بها والعمل بمقتضاها على من يقوم بادارة شؤون الناس العامة . كما اننا نستدل من هذه الواقعة في هذا الحديث انه يصح لولى الأمر أن يأمر الناس العاطلين في العمل بأي مكان كان ، و بأي عمل يدعوهم اليه اذا رأى من ذلك جدوى ومنفعة لهم وللناس.

عن البخاري ومسلم وانظر نفسكتابنا ص ٢١ ، ٢١

الطرفين . ومعنى الرضا فى عقد العمل هو أن يكون كل طرف من أطرافه أهلاً لابرامه من حيث تحرر ارادته واختياره الذاتى ، أى أن يكون العامل مختاراً فى التقابل مع صاحب العمل ، كما أن يكون صاحب العمل كذلك حراً فى هذا التقابل المهنى فيتساومان ثم يتفقان على ابرام العقد المذكور دون اجباد أو اكراه .

و لإن كان الرضا من أركان سائر العقود المالية التبادلية عادة فانه من باب أولى وأقوى أن يكون ركناً أساسياً من أركان عقد العمل حيث يضع فيه الإنسان جهده العقلى والبدنى في خدمة شخص آخر لمدة معينة الآمر الذي يستوجب اعلان الإرادة الحرة السليمة في هذا الآمر المتعلق بالطبيعة البشرية من جانب العامل.

وان الاكراه بغير حق يحول دون ابرام عقد العمل بحسب الأصل ، واذا حدث أن حصل اجبار خطير أو شديد على انسان ألزم بمقتضاه بابرام هذا العقد شكلياً فيعتبر باطلاً و ليس له أى أثر شرعى اللهم إلا استحقاق أجر للثل اذا ما قام العامل بالعمل بمقتضى هذا العقد الباطل الذى تبين أو أحر نظهور بطلانه فما بعد.

فبحسب الفقه الجعفرى انه يجب ، أن يكون المتعاقدان كاملين حائزى التصرف ، (١) ، ولا يكون طرفا العقد كذلك إلا اذا كانا مختارين يقومان بالنصرفات الشرعية والمادية ومنها عقد العمل برضاهما واختيارهما.

ولا يصح بحسب هذا الفقه الاعتقاد بجواز وبصحة عقد العمل بالاكراه حتى ولو لحقته الاجازة بعد ذلك عتد زوال الاكراه ، إذ لا وجود للمقد المذكور دون رضا أحد طرفيه حتى يقال بصحته (٢).

 <sup>(</sup>١) شرائع الادلام العلامة المحقق الحلى . طبع بعروت باشراف الشيخ عسد جواد مغنية بلا تاريخ كتاب الاجارة س ٢٢٣ .

<sup>(</sup>٣) لقد روي أن رسول الله (ص) قد أرصي علياً (ع) عند موته فنال: ﴿ وَإِعَلَى =

وقد قرر الفقه الحننى بأنه ، لا تصح اجارة المكره وإنكانت تنعقد ، إلا أنها تكون اجارة فاصدة حكمها ان فيها أجر المثل بعد الاستمال ، (١) ، ومعنى ذلك انه يصح ابرام عقد العمل بالاكراه ، ولكن لا يكون العقد صحيحا ، وإذا اجبر العامل على ذلك وقام بالعمل فله أجر المثل ، ولكن اذا أجاز المكره العقد بعد زوال الاكراه يعتبر العقد صحيحا وعند تنفيدة يستحق الاجر المعين فيه كالهلا .

ولكن اذا قصد المكرة ونوى ابرام العقد فى أثناء الاكراه فانه ينعقد. وهنايظهر بأن الاصلالنية والقصد، ولكن الكشف عن هذه النية والقصد فى أثناء الاكراه أو بعده من الصعوبة بمكان.

أما اذا وقع الاكراه بصورة غير مباشرة على ابرام عقد العمل كأن اجبر الشخص على تسديد الدين فأبرم هذا العقد للحصول على أجر يسدد منه الدين المذكور فانه لا يبطل العقد المذكور بل يكون تاماً وصحيحا إذ هو لم يكره

الا يظلم الفلاحوق بحضرتك . . ولا سجرة على مسلم .. يمنى الاجير .. له . وقد كات على يكتب الى عماله فإ لا تسجروا المسلمين . . . له أي لا تجبروم على العمل . ويستدل من هذا بصورة عمومية أن لا أكراء في أبرام عقد العمل .

ولقد قال الله تعالى: « الا أن تكون تجارة عن تراضى مشكم ﴾ وتولة ( ص ) : ه اتما البيسع عن تراضى ﴾ وأعتقد بأن عقد العمل من حيث الحدكة والغاية كالتجارة والبيسع وهو لذلك مشعول بيغه الآية الحديث في لزوم وجوب التراضي بيغ موافا كان الرضا واحباً في التجارة والبيسع اللذ ن يكون محفيها مفسو ابن عن ذات وطبيعة الانسان وانه لا يصيب حسم الانسان ضرر مادي الاكراء توبها › فأنه يكون الرضا أكثر وجوباً في عقد العمل لاسها من جانب العامل حيث محله هو في جهده البدئي والعالى وإن الاكراء وها يؤدي الى الاضرار المادية مجسمه . الفروع من السكاني العلامة السكايي الرازي ال ج ه ) هي ٢٨٤ طبيع عامران ١٣٧٨ هـ .

<sup>(</sup>١) الفته على المذاهب الأربعة - كتاب الاجارة ص ١٦١ - وما بعدها -

على نفس ابرام عقد العمل وإنما اكره على سببه أى تسديد الدين وهو أمر مشروع هنا (١) .

ومعنى ذلك أن الاكراه الوارد على أبرام العقد يبطل العقد ، ولكن الاكراه على سبب العقد لا يبطله .

ويقرر الفقه المالكي ان انعقاد عقد اجارة الشخص ، كانعقاد عقد البيع ، يتم بكل قول يدل على الرضا ، واذا جرت صيفة العقد بالماضي ابجاباً وقبولاً فينعقد العقد لازماً . أما اذا قال صاحب العمل للعامل إعمل عندى يومياً بنصف دينار وقبل العامل بذلك ينعقد العقد ولسكن في لزومه لدى المالكية خلاف فبعضهم يقول ان اصاحب العمل حق الرجوع عن الابجاب لأنه جرى بفعل الأمر ، وربا سبب اعطاء هذا الحق ان فعل الأمر لا يدل على الرضا السليم من جانب الآمر ، ويقول البعض الآخر ان العقد هنا أبضاً يكون لازما وايس الآمر حق الرجوع سواء قبل رضاء الطرف الآخر أو بعده ، ويقول البعض الأخر .

أما اذا بدأ المجيب الايجاب بالفعل المضارع كأستأجر وأوجر فانـــه لا يلزمه العقد وله حق الرجوع و لكن عليه اليمين اذا رجع بعد رضاه الآخر ، وهنا تقع اليمين لنق وجود قصد ابرام العقد حقيقة ، أما اذا تم الرجوع عن الايجاب قبل اعلان رضاه الطرف الآخر فهو صحيح .

ويظهر من هنا تردد فى أقرال المالكية بشأن اعتبار الرضا ركناً مر. أركان العقد أو شرطاً من شروط تفاذه .

والاكراه عند المالكية كالشافعية قسيان: فسم يرد على نفس العقد وقسم على سبب العقد . فاذا اكره الإنسان على ابرام عقد العمل مباشرة فحكم هذا العقد انه غير لازم (ولكن اذا قام العامل بالعمل فله الآجر المسمى لان

<sup>(</sup>١) الفقه على المذاهب الأربعة - كتاب البيوع - ص ١٦٣.

المقد تام وصحيح) أما اذا اكره على ابرام عقد العمل لتسديد دين من الجوره فقال البعض بأن العقد غير لازم أيضا ويقول البعض الآخر بأن العقد لازم والرأى الأول هو المشهور لدى المالكية ولكن الثاني هو الذي عليه العمل (1).

وقد اشترط الحنابلة في العقد أن يكون العاقدان مختارين ظاهراً وباطنا أي أنهما مريدان ابرام العقد بحريتهما المباشرة بيماً كان أم اجارة ، فلو أن عاملاً عقد عقد عمل مع شخص ذي نفوذ خوفاً من سخرة تفرضها الحكومة مثلا وانه لم يرد ابرام هذا العقد إلا في الظاهر فيعتبر العقد باطلاً . ولكنهما لو أرادا ابرام هذا العقد حقيقة في الظاهر والباطن فانه عقد صحيح ولوكان هناك في ابرامه اكراه على العامل وهو تخوفه من الدخرة .

خلص من كل ذلك الى القول بأن فقهاء الشريعة الإسلامية قد اختلفوا بشأن مركبر الرضا في العقود فالبعض قرر بأن الرضاء ركن من أركان العقد وأن الاكراه يبطله كالجعقرية ، ويقرر البعض الآخر بأن الرضاء في العقود التبادلية شرط من شروط الصحة وان الاكراه يفسده فاذا أجاز الذي وقع عليه الاكراه ، بعد زوال هذا الاكراه ، العقد الواقع فينقلب صحيحا كالحنفية ، واعتبره البعض الآخر بأنه شرط من شروط النفاذ أي أنه اذا اكره الشخص على التعاقد فييرم العقد و لكنه يكون غير لازم ، فلو أجاز المسكرة العقد الواقع بعدما بزول الاكراه فيصبح العقد نفسه نافذاً . ومعني ذلك ان العقد بحسب الرأيين الاخيرين يعتبر عبر ما بوجود الاكراه . وبحب الانتباه الى أن الاكراه المقصود هنا هو الاكراه بغير حق ، وان الاكراه عق لا يبطل و لا يفسد ولا يوقف العقود .

والذي اعتقده أن الرضا هو ركن مهم من أركان جميع التصرفات.

<sup>(</sup>١) الفقه على المداهب الأربعة -كتاب البيع - ص ١٦٣ الهامش ،

الارادبة فى مجال النشاط الاقتصادى وان أى تعامل أو عقد يقع بالاكر الم يكون باطلاً طالماً لم يترك للإنسان فيه الحرية والاختيار. فقد يجبر الإنسان مثلاً بتهديد الفتل أو التعذيب الشديد على قبول شيء أو ابرام عقدما فيضطر اضطراراً على اعلان قبوله أو ايجابه رغم انفه ، فكيف بمكن القول بأن هذا الاعلان صادر عن إرادة حرة وهو رضاء منه به ، لاسيما في العقود البشرية التي عمل أحكامها الناحية الجسمية والعقليدة في الإنسان كمقد العمل وعقد الزواج أيضا .

والحقيقة أن الرضا دليله الإرادة الحرة . وإعلان الإرادة في عقد العمل يتم بالايجاب والقبول . وعليه فيجب أن تكون هذه الإرادة الحرة سليمة من كل ما يعيق ظهورها وسلامتها حتى يتم الايجاب والقبول بصورتهما الصحيحة . وأن الصغر والجنون والمته والسفه والحجر على وجه العموم من العوائق التي تمنع ظهور الارادة المتحررة السليمة التي تصوغ الإيجاب والقبول الصحيحين . وقد تمكلمنا قبلاً عن هذه العوائق في بحث أهلية ابرام عقد العمل عالم تبق بعد حاجة لنا هنا الى تمكراره وعرفنا كيف يمحكن النظب على العوائق المذكورة وكيف يتم اجراء التصرفات والمعاملات بالنسبة لمن تلازمهم هذه العوائق في بعض فترات حياتهم لرعاية مصالحم بالنسبة لمن تلازمهم هذه العوائق في بعض فترات حياتهم لرعاية مصالحم ومصالح الناس في مجال النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

ويعيب الرضا في الشريعة الاسلامية أيضا الفلط والتدليس والغبن (١٠) والتغرير وأن تأثير ذلك من حيث الاحكام لدى الفقهاء يختلف باختلاف

<sup>(</sup>۱) الفلط: هو كأن يعتقد العامل بأنه قادر على القيام بعبل معين ثم تبيز له قيها عبد عكس ذلك دون تصد سيء . والندايس هو التقصد باظهرار شيء على غير حقيقت بسوء - قصد عكان يكذب العامل وبين بأنه قادر على الغيام بالعبل ثم يظهر انه غير أهل لذلك . والنفر بر هو أن يخدع الانسان أحداً بواقعة معينة هي غير حقيقية بقصد جعله يقدم على أمرها . والغين هو أخذ أو اعطاء شيء بأعلى أو يأقل من تمنه لا لدى أهل الخبرة به عقدار كبر جداً .

. وجهات نظرهم وبحسب درجة حسن وسوء النية في كل أمر من هذه الامور ، وتتيجته إما البطلان وإما الفسخ.

والأصل في سلامة التعاقد والتعامل في الاسلام حسن النية والقصد الطيب فني الحديث ، إنما الاعمال بالنيات وإنما لـكل امرى" ما نوى ، (١) ، و ، أن الله لا ينظر الى صوركم وأموالـكم ولـكن ينظر الى قلو بكم وأعمالـكم ، .

وان الخطأ غير المقصود في الشريعة الاسلامية لا ذنب عليه ، إذ قال الله عز وجل ، ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به والكن ما تعمدت قلوبكم ، ، ونستنتج من هذه الآية والاحاديث ان الحطأمسموح به ويجعل للآخرين به بحالاً للنسامح عند الإمكان ، وإن الإيجاب والقبول لا قيمة لهما أذا وقما باكراه شديد وبغير رضا صاحبيهما وإن الغش حرام ،

#### المبحث الثالث

### 

المقصود بمحل عقد العمل هو الشيء الذي يلتزم بأدائه العامل أو صاحب العمل، وبسبب عقد العمل هو الغرض الذي من أجله يلتزم كل واحد منهما تجاه الآخر. أو بعبارة كلامية اخرى يقصد بالمحل مدلول الجواب على : ماذا النزم كل من طر في عقد العمل؟، والسبب هو مدلول الجواب على : علاذا النزم كل من طر في عقد العمل؟، ومعنى ذلك أنه يختلط المحل والسبب هنا الختلاطاً كلياً. باعتبار أن العمل والآجر هما أصل هذا المحل وهذا السبب بالنسبة لذكل من العامل وصاحب العمل.

 <sup>(</sup>١) الاحكام في أصول الاحكام للحافظ أني محد الاعدامي الظاهري ، طبع الفاهرة
 ١٢٤٦ هـ الجزء الحامس في ١٤٣ و ١٤٩ .

وليسكل عمل أوكل أجر يصح أن يكون محل أو سبب عقد العمل فى الشريعة الاسلامية إذ يجب أن تتوفر فيهما شروط معينة حتى يصبح عقد العمل بهما مبرماً صحيحاً نافذاً . وعليه فالأفضل أن يقسم هذا المبحث الى مطلبين أحدهما خاص بالعمل والثانى خاص بالاجر ، لبيان ماهية كل منهما.

#### المطلب الاول

#### ماهية العمل

يشترط الفقه الإسلامي في العمل شروطاً معينة لسكى يكون أداؤه جائزاً وممكناً أن يصبح محلاً أو سبباً في عقد العمل وان هذه الشروط هي :

ا ـ يجب أن يكون العمل الواجب أداؤه بمقتضى عقد العمل هو منفعة وليس تقديم شيء مادى ، أى أن عقد العمل يفيد تمليك المنفعة التي يقوم بأدائها العامل وليس تمليك ذات العامل . فالعامل يقدم الى صاحب العمل بحرد الجهد البدنى والعقلى في بجال النشاط المهنى لصنع شيء معين أو للقيام بعمل معين لا لنقديم صناعة أو شيء معمول مصنوع سلفاً . وقد اتفقت على هذا الأمر جميع المذاهب الاسلامية باعتبار ان اجارة الاشخاس أو الجارة الأشخاس أو الجارة الاشخاس أو الجارة الأدى هي عقد يفيد تمليك المنفعة لا تمليك الذات .

آما قبول الفقهاء لإجارة المرضعة لإرضاع الطفل من لبنها ، وهو شيء عينى ، فهو يخالف القواعد العامة فى اجارة المنافع ، غير أنه ورد ذلك على سبيل الاستثناء لحاجة الناس الملحة فى بعض الاحيان الى الضيّر (١) .

<sup>(</sup>١) ولربما أيضاً الكول القرآن قد أورد ذكر الارضاع بالاجر يقوله تمالى: ﴿ وَتُنْ الرَّضِينَ الْحَرِيقِ لِلْمُورِقِ ﴾ .

ويجيز العقه الجعفري أيضاً ( استشجار الشاء الحلوب الانتفاع بلبنها والبش للاستقاء منها ولا يضر بصحة اجارتها كون الانتفاع هيما باتلاف الاعيال من اللبن والماء لأن الذي يضر ==-

وقد اشترط الفقها، أن تمكون المنفعة علوكة لذات المؤجر ومعنى ذلك النفعة في عقد العمل يجب أن يقدمها مباشرة العامل بذاته وليس له أن يحل هو محلها منفعة شخص آخر اللهم إلا اذا رضى صاحب العمل أو صاحب المال باحلال العامل المتفق معه عاملاً آخر محله في القيام بالعمل الملتزم به أي لحلال منفعة شخص آخر محل منفعته هو عند الاقتضا، كالمرض مثلاً ليقوم بتقديم النشاط المهنى المتفق عليه أو ليقوم بصنع الشيء المتفق على صنعه مع صاحب العمل أو صاحب المال . وكأن ذلك عند حصوله انهاء أو ليقاف للمقد السابق وابرام لعقد جديد مع العامل الجديد .

٧- و بحب أن تكون قوة الإنسان أهلاً للاستفادة منها مر. قبل صاحب العمل ولذا فلا يصح ابرام عقد العمل مع مريض عاجز ليقوم بعمل ما في وقت مرضه و عجزه ، كا يجب أن تكون هذه القوة ملكاً للعامل أو في حكمه غير معلق به حق الغير كأن لا يكون رقيقاً أو قد آجر نفسه للعمل كل وقته لشخص آخر من قبل . صحيح ان الشريعة الاسلامية قد قسمت العامل الى عامل خاص و عامل مشترك (أي أجير خاص و أجير مشترك) وان العامل الحاص هو الذي يؤجر نفسه كل وقته لصاحب عمل معين وهنا لا يصح له ابرام عقد عمل جديد مع آخر للقيام بالعمل في نفس الوقت ، ولكن اذا كان عاملاً مشتركا أي يعمل بنفس الوقت الى أشخاص متعددين غير معلومين كالحلاق و الحياط و الحيال فهنا يصح له ابرام عقود عمل متعددة الاشخاص كالحلاق و الحياط و الحيال فهنا يصح له ابرام عقود عمل متعددة الاشخاص متعددين . و الحقيقة أن العامل الخاص يضع قوة عمله نحت تصرف الغير خلال كل أوقات العمل الأمر الذي لم يعد معه يملك من قوة عمله شيئاً خلال

بصحة الاجارة بن بنساق حقيقتها كرن الانتفاع المقصود باتلاف المين المستأجرة كاجارة الحبر الاخرارة بالاستأجرة كاجارة الحبر والماء بن الماقت بالمرآة والشاة والبشروفي باثية).

وسيلة النجاة للسيد العلامة الأصبهائي .. كتاب الاحارة \_ ص ٣٤٣ .

الأوقات المذكورة ، لذا فلا يستطيع ابرام عقد على شيء لا يملكه . بينها العامل المشترك هو لا يضع كل أوقاته تحت تصرف شخص معين و إنما هو يتعمد بالقيام بعمل معين خلال فترة معينة أو غير معينة وانه حر" في أن بخصص أية فترة من فترات أوقات عمله لهذا أو لذاك حسب اختياره واتفاقه ولذا فهو يستطيع أن يبرم عقد عمل مع أى شخص كان في أى وقت كان وقد يفيد هذا العقد الحسكم حالاً أو في المستقبل حسب الظروف والاتفاق .

وهذا ما ينسجم وآراء مختلف المدارس الفقهية الاسلامية التي تشترط أن تكون المنفعة في الاجارة (ومنها اجارة الاشخاص أو اجارة النفس أو اجارة الآدميين) مفيدة وملكاً للمؤجر.

٣- أن يكون العمل المتفق على أدائه غير محرم شرعاً بذاته أو للفرض منه ، إذ حر م الإسلام العمل بأى شيء محرم أو لاى شيء محرم ، ومنع ارام عقد العمل عليه منماً باتاً ، كالبغاء والقيار والاشتغال في صناعات الخور وأدوات الطرب وفي محلات الملذات والمهمو غير البرى ومؤسسات التمامل بالربا ، وفي العمل لإعانة الظالمين على فعل ما هو محرم .

فقد قرر الفقه الجعفرى وجوبكون المنفعة فى الاجارة مباحة شرعا . فلا بجوز مثلاً تشغيل أجير ليحمل أو ليعمل مسكراً أو أى فعل حرام وان عقد العمل لهذا الفرض باطل (١) .

<sup>(</sup>١) تقسم الاشياء التي يمكن الاكتساب بها في الفقه الاسلامي الى ثلاثة أنواع هي محرمة ومكروهة ومباحة ، وال الاشهاء المحرمة أقسام عديدة أهمها : \_

١ - الاعبان النجسة التي ورد بها التحريم مباشرة كالحر والانبذة والدم وأبوال ما لا يؤكل لحمه والحنزير والكاب.

كل ما يحرم لتحريم النصد منه كآلات الطرب والاصنام وآلات النياز وأدوات وآلات أماكن وشعارات العبادات المنسوخة بالاسلام . واجارة المساكن والسفن للاعمال المحرمة .

٣ \_ ما هو محرم بذاته كالغنا\_اء للطرب والخلافات وحفظ كتب الضلال و فسخها لغير =

وقرركذلك الفقه الحنني أنه لا تصح اجارة شخص على عمل معصية لانه وإنكان مقدوراً عليه بالفعل ولكن في حكم غير المقدور عليه من. جهة الشرع لان الممنوع شرعاً في حكم الممتنع حقيقة (١).

ويقرر الفقه المالكي أنه يجب أن تكون المنفعة في الاجارة مقدوراً على تسليمها شرعاً أي أن يعقد عقد العمل على الاشتغال بعمل مشروع لذا حرم استثجار الحائض لكنس المسجد أو استئجار شخص ليعتدي على آخر بالضرب أو لعصر الحمر والقيام بالمحرمات الاخرى (٢)،

وقرر الفقه الشافعي أنه تصبح الاجارة (٣) في كل شيء يمكن الانتفاع به شرعاً مع بقاء عينه مدة الاجارة . ومعنى ذلك أنه يجب توفر المشروعية في الشيء ليكون محل عقد الاجارة ومنها عقد العمل ، وأكد هذا الفقه على أن و تكون المنفعة في الاجارة مقدورة التسليم شرعاً فلا يصبح استثجار الانسان لقلع يد صحيحة أو للفحش أو استثجار الحائض لكنس المسجد وخدمته أو لنقل الخروات ، .

وقرر الحنابلة أنه بجب أن تكون المنفعة هنا مباحة لغير ضرورة وعليه لا تصبح الاجارة على ضرب شخص أو فعل محرم أو السميل فعل محرم أو العمل في أى شيء يساعد على فعل محرم (1).

<sup>=</sup> النقض وتعلم السحر والحكها نه والقياط والشعبذة والنهار والغش -

ا تظسروا شرائع الاسلام في الفقه الاسلامي الجعقري للعلامة المحقق الحلمي ــكتاب التجارة ص ٢ ٣ ه أ وما يعدها ..

<sup>(</sup>١) يقرر الحنفية انه لا يجوز الاستئجار على المناص مثل النناء والنوح واللاهي ولا استثجار الاشتخاص الفرب الناس والمذائمين ولا للفناء فيز الجائز .

الفقه على المذاهب الأربعة ص ١٣٤ و ١٦٩ -

<sup>(</sup>٧) النقه على الذاهب الأربية س وع ١ و ١٧٥ .

<sup>(</sup>٧) الفقه على الذاهب الاريمة ... الاجارة ص ١٩٠٠

<sup>(1)</sup> أبوار الاعمال الايراز في نفه الامام الشاخمي - الملامة يتوسف الاردبيلي الجاره الاول طبع القاهرة يلا تاريخ ص ٣٩٧ .

نخلص من ذلك الى القول بأنه يشترط فى المعقود عليه فى عقد العمل من جاتب العامل ليكون محلاً أو سبباً لعقد العمل فى الشريعة الاسلامية هو أن يكون الجهد البدنى والعقلى عائداً لذات صاحبه و أن لا يكون بذله والقيام به محرماً شرعاً وهذا ما اجمعت عليه آراء جميع المدارس الفقهية الاسلامية على اختلاف ما بينهم احيانا فى تقسيم الاموال والاعيان الى جائزة ومباحة ومكروهة ومحرمة لادلة و لاسباب وحجج فقهية يستندون عليها.

٤- أن لا يكون أداء العمل واجباً فعله على الإنسان (كالصوم والصلاة مثلاً) لأن وجوبه ينفى جواز احالة القيام به على الغير أو القيام به من قبل الغير ، وقد اختلف الفقهاء فى نوعية وجوب أو عدم وجوب بعض الأفعال عما جعلهم يختلفون فى جواز أو عدم جواز القيام ببعض الاعمال بأجر ، أى جواز أو عدم جواز أبرام عقد العمل بشأنها .

فقد ورد فى الفقه الجعفرى مثلاً أنه يحرم فعل ما يجب على الإنسان فعله كتفسيل الموتى وتكفينهم وتدفينهم ، وأن أخذ الاجرة على الآذان حرام ولايأس بالرزق من بيت المال ، وكذا الصلاة بالناس . والقضاء ، (١) ، وأن عقد العمل على تعليم القرآن غير جائز فقد نقل عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال : لا تأخذ على التعليم أجرآ (٢) .

وقد ورد فى الفقه الحننى أنه لأتجوز الاجارة على الطاعات بدليــــل الحديث ، إفر أوا القرآن ولا تأكاوا به ، وبدليل ان عمر بن الخطاب كتب الى عمرو بن العاص يقول له : إن اتخذت مؤذنا فلا يأخذ على الآذان أجراً . ولكن بعض الفقهاء المتأخرين من الحنفية أجازوا للضرورة أخذ الاجرة على بعض الطاعات كتعليم القرآن و تعليم العلم ، والآذان والإمامة والوعظ (٣) .

<sup>(</sup>١) شرائع الاسلام في الفقه الاسلامي الجمفري للملامة المحقق الحلمي ص ١٩٤ ه

<sup>(</sup>٢) الفروع من السكاني للعلامة السكايني ج ٥ ص ١٢١ .

<sup>(</sup>٣) النقه على المذاهب الاربعة ج ٣ ص ١٧٠ .

وذلك خوفاً من عدم القيام ما وتعطيلها .

وقرر الفقه المالسكى ان الطاعات المطلوبة من الانسان عينياً ولا تقبل فيها النيابة كالصوم والصلاة لا يصح الاستئجار عليها أى لا يصح ابرام عقد العمل بشأنها ، أما الطاعات التي تقبل الانابة عنها كالحج وقراءة القرآن والتهاليل ، فإن الاجارة عليها صحيحة أى يصح ابرام عقد العمل عليها عند بعض المالكية الذين يعتقدون بوصول هذه الطاعات الى من يستحقها ، أما الذين يعتقدون بأن هذه الافعال المنابة لا تصل الى من تقدم اليهم ، ومنهم الإمام مالك نفسه ، فانهم يقررون عدم صحة الاجارة عليها أى لا يبرم عقد العمل بشأنها حسب رأمهم ،

أما الافعال المطلوبة مر الانسان على سبيل الكفاية - لا على سبيل الوجوب العيني -كتكفين الاعوات وتفسيلهم ودفنهم فيجوز عند المالكية الاجارة عليها أى يجوز ابرام عقد العمل بشأنها وأخذ الاجرة عنها فلو ان شخصاً أسس مفسلا ومقبرة لفسل الاعوات ودفنهم فيصح استئجار العال لهذا الغرض.

وقرر الفقه الشافعي أنه لا تصح الاجارة (١) على الظـــاعات الواجبة كالصلاة ، ولكن تصح الاجارة على الإمامة مقابل أتعاب الإمام في الرواح والمجيء مرب والى محل الصلاة لا على فعل الصلاة نفسها . وكذلك الأمر بالنسبة للاجارة على الخطبة والوعظ .

ولا تصح يحسب الفقه الشافعي الاجارة على التدريس إلا ( اذا عينت المسائل التي يراد درسها ) وقيل انه تصح الاجارة على قراءة القرآن لحي أو ميت وعلى الآذان وعلى التهاليل بذكر الله اذا كان فيها كلفة ومشقة كما تصح الاجارة على تعليم القرآن لدى الشافعية .

<sup>(</sup>١) النقه على المدامب الاربعة ج ٣ ص ١٨٨٠٠

ويقرر الفقه الحنبلي (١) ( انه لا تصح الاجارة \_ أى عقد العمل \_ على عقد هو قربة لله تعالى كالحج والصلاة والآذان والإمامة وتعليم القرآن والفقه والحديث) وإنما يصح أخذ العوض عنها على أنها من قبيل الجعالة أو الرزق للتعيش ، ولا يجوز عندهم أن يصلى أحد عن آخر فرضاً ولا نافلة في حياته و بعد بماته .

ولكن تصح الاجارة على تعليم بعض العلوم كالشعر والحساب وتعليم الحنط وعلى خدمة المساجد ، ومعنى ذلك أنه يصح ابرام عقد العمل بشأنها . وعليه فنجمل القول بأنه يجب أن يكون القيام بالعمل غير واجب دينيا على الانسان حتى يكون محلاً أو سبباً لعقد العمل ، وهذا هو الرأى الاعم الراجح في الفقه الاسلامي .

وقد اختلف في اجارة الظائر أي المرضمة والدلال والرأى الراجح جواز أبرام العقد بشأن الرضاعة والسمسرة في المعاملات للضرورة اليها .

٥- يجب أن يحكون العمل الواجب أداؤه بمقتضى عقد العمل معلوماً معلومية خالية من الجهالة حتى لا تحدث بين العامل وصاحب العمل منازعات مهنية بعد ذلك . فيجب أن يوصف نوع العمل وماهيته وخصائصه أو زمنه . وتحدد هذه المعلومية إما بانجازشي معين أو أداء خدمة معينة دون التقيد بالزمن كخياطة ثوب معلوم بأوصافه أو حمل شيء معلوم من مكان الى آخر ، و إما باداء خدمات معينة خلال زمن معين كالاشتغال في الحياكة أو الحدادة أو النجارة أو التعليم مدة ساعة أو يوم أو اسبوع أو أشهر أو أي وقت آخر ، و يمكن أن تتحقق المعلومية بالمشاهدة أيضاً .

وهكذا فيشترط الفقه الجعفرى بأن تمكون قوة العمل (المنفعة) معلومة بالزمان وبالعمل (٢) كالعمل في الخياطة شهراً أو بالتعمير أو البناء يوماً أو

<sup>(</sup>١) النته على المذاهب الاربعة ج ٣ ص ١٩٥٠.

<sup>(</sup>٢) تبصرة المتعلمين للعلامة الحلي كنتاب الاجارة والوديمة ص ٩٢

بتقدير العمل تقديراً واضحاً كخياطة النوب المعين بالأوصاف والجودة أو: بناء البيت حسب الخريطة الموضوعة المعينة (١) . وهذا ما بتفق والفقه الحنق (١) ، والحنبل (٥) .

والمهم الإشارة اليه هناهو أن المعلومية في العمل من حيث وصفه وصفاً تاما أو تحديد القيام به بالزمن المعين ، هي شرط الصحة عقد العمل ، وايست ركناً من أركانه إذ هو ينعقد بدون تعيين العمل المراد القيام به أو الزمن المراد العمل به والكنه لا يكون صحيحاً بل فاسداً قابلاً للفسخ ، ويصح أن يتم هذا التعيين بالاتفاق بعد ابرام العقد .

وقد اختلف بعض الفقها، في أكثر مدة الاجارة (ومن ضمنها عقد العمل) والآصل هو أن تحدد المدة المتفق عليها في الاجارة لآية مدة كانت بحيث تبق أركان وشروط العقد ثابتة وبحيث انه مثلاً لا يمكن تأجير العامل للعمل لاكثر من احتمال زمن قدرته على العمل كمشر أو عشرين سنة أو أكثر أو أقل مثلاً.

وقد قرر بعض الفقهاء بهذا الشأن جواز اجارة العين للمدة التي تبقى فيها تلك المين (٢٠ و إرب كمثرت وهذا هو القول الشائح ، ولسكن قرر بعض الفقهاء آنه لا تجوز اجارة العين لاكثر من سنة لان حاجة الـاس لا تدعو

<sup>(</sup>١) وسيلة النجاة للعلامة الاصبهائي كتاب الاجارة ص ٣٣٠٠

و لقد ذكر الملامة المحتق الحلى انه اذا قدرت المدة والعمل مثل أن يستأخره ليخيط هذا؛ الثوب في هذا اليوم قبل : يبطل لأن استيفاء العمل في المدة قد لا يتفق ، وقيه الردد ... شرائع الاسلام للعلامة المحتق الحلى سكتاب الاجازة ص ٣٣٤ .

<sup>(</sup>٢) النقة على المذاهب الأرامة - كتاب الاجارة ص ١٢٧

<sup>14. 0</sup> D D D D D (E)

<sup>(</sup>ه) و د از اد اد اس ۱۳۱

<sup>(</sup>٦) المغنى لابن تدامة \_كتاب الاجارة ص ١٠٠

الى أكثر من ذلك ، ولربما تصور هؤلاء الفقهاء ان أسمار المنافع تختلف باختلاف الظروف والزمان لذا أو جبوا عدم تطويل مدة الاجارة باعتبارها تفيد تمليك المنافع .

وقرر البعض الآخر أنه لا تجوز الاجارة لاكثر من ثلاثين سنة لان الأمر المائد هو ان أكثر الاعيان لا تبقى أكثر من هذه للدة ولار الاجور والاسعار تتغير.

وقال البعض الآخر ان تحديد أكثر مدة عقد الاجارة بسنة أو بثلاثين سنة تحكم لا دليل عليه ، وان قول الله تعالى فى حكاية شعيب وموسى (على أن تأجر فى ثمانى حجيج فان اتممت عشراً فن عندك ) يدل على أن ليس هناك تحديد للمدة وان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يقم على نسخه دليل . ولذلك فتصح الاجارة لآية مدة معلومة كانت أقل أو أكثر من سنة أو ثلاثين سنة .

وقد نص فى مجلة الاحكام المدلية على أنه ، يشترط فى الاجارة أستكون المنفعة معلومة بوجه يكون مانعاً للمنازعة ، (١) وان ، المنفعة تكون معلومة ببيان مدة الاجارة فى أمثال الدار والحانوت والظئر ، . وان ، تكون المنفعة معلومة فى استنجار أهل الصنعة ببيان العمل يعنى بتعمين ما يعمل الاجير أو تعيين كيفية عمله فاذا اريد صنع النياب يلزم اراءتها للصباغ أو ببيان لوتها واعلام رقتها مئلا ، وأن ، تمكون المنفعة معلومة فى نقل الاشياء بالاشارة أو بتعيين المحل الذى ينقل اليه ، مثلاً لو قيل للحال انقل هذا الحمل الله الحمل الفلانى تمكون المنفعة معلومة المكون الحمل المعال انقل هذا الحمل الله الحمل الفلانى تمكون المنفعة معلومة المكون الحمل شاهداً والمسافة معلومة ، وانه إلى الحمل الفلانى تمكون المنفعة مقدور الاستيفاء بناء عليه لا يصح اجارة وانداية الفارة أو العيد الهارس .

٣ - ويجب أن تكون قوة عمل العامل نافعة مقدوراً على تسليمها في

<sup>(</sup>١) الواد: ١٠٥١/ ٢٥٤ ، ١٥٥ ، ٢٥٤ ، ١٥١ من الملة ،

ميدان العمل وبذلها الصالح صاحب العمل بما يقره العقل. لذا فلا تصحب ( اجارة العبد لآبق ) أو اجارة الشخص للقيام بالبناء الآن في القمر أو في المريخ ، أو استنجار الاشخاص ايسيروا خلف مستأجرهم لإظهار عظمته وللنظاهر بالامة و ( الفخفخة ) أو لمجرد اظهار الاستحسان عند القائه خطاباً أو للدعاية له بما يخالف الواقع والحقيقة في الاسواق أو في ممركة انتخابية مثلا. وتنفق على هذا الشرط جميع مدارس الفقه الاسلامي .

ننتهى من كل ما تقدم فى مطلب ماهية العمل الى القول بأنه يشترط فى العمل لسكى يكون محلاً أو سبباً لعقد العمل شرعاً ، أن يكون منفعة (١) لذات صاحبها ، غير محرمة أو واجبة البذل والآداء شرعاً ، معلومة معلومية نافية للجهالة المفضية الى النزاع ، مفيدة مقدور على الانتفاع منها فى ميدان الاعمال أى أن يكون الانتفاع منها مكناً من قبل صاحب العمل فى مجال انتاج الخدمات والسلع الاقتصادية والاجتماعية لإشباع الحاجات البشرية .

#### المطلب الثائى

#### 

<sup>(</sup>١) لقد ذكر في كتاب المغنى لا بن قدامة ان المعتود عليه في الاجارة هو المنافع وهذا قول أكثر أهل العلم ومنهم مالك وأبو حنيفة وأكثر أصحاب الشافعي ، وذكر بعضهم أن المعتود عليه المين الأنها الموجودة والعقد يضاف اليها بيقول آجر تك داري كا يقول بعشكها ويقول ابن قدامة : ﴿ انّما اصيف العقد الى العيد الأنها على المنتعة ومنشؤها كما يضاف عقد المساقة الى البستان والمعتود عليه التمرة » . وان المعتود عليه في الحقيقة هي المنسافح، أي العمل .

كأن يكون بالنقد أى بالعملة المتداولة أو بمقدار أو بكمية من الحنطة أو الفواكه أر العروض تعطى فى الحال أو فى المستقبل حسب القواعد المتبعة والمتفق عليها ، وكأن تكون الاجرة سكنى دار أو الانتفاع بشيء قابل للانتفاع أو القيام بعمل أو بخدمة المؤجر أو أى حق قابل للتصرف والنقل والانتقال من شخص لآخر .

فقد ذكر في الفقه الجمفري أن يكون العوض في الاجارة كل ما هو جائز التصرف به (۱) ، أي أن يكون مالاً عينياً حاضراً كالنقد أو دينا في الذمة أو عملاً أو منفعة لحما قيمة معينة أو أي حق قابل للتقل والتنقل من شخص لآخر . ومعنى هذه العبارة الاخيرة أن لا يكون الحق قابلاً لملإسقاط كحق الشفعة .

ويقرر الفقه الحنني أن ، الاجرة في الاجارات معتبرة بالثن في البياعات لأن كل واحد من العقدين معاوضة المال بالمال فما يصلح ثمنا في البيوع يصلح الجرة في الاجارات وهالا فلا وهو أن تكون الاجرة هالا متقوماً ، (٢) بالنقد أو بالاموال المكيلات أو الموزونات أو المعدودات المتقاربة أو يكون الاجر حيوانا أو عروض تجارة كالثياب والاواني ، ويصح أن تكون الاجرة في الفقه الحنني أيضاً معجلة الدفع أو ديناً في الذمة .

ويصح أن تكون ، فى رأى أبى حنيفة ، الاجرة منفعة من المنافع المباحة بشرط أن لا تكون من جنس المنفعة المعقود عليها ، أى كدكنى دار مقابل سكنى دار اخرى لان اتحاد جنس المنفعة عند أبى حنيفة بحرم

 <sup>(</sup>١) شهرتيب الاحكام للملامة الطومي المتوفى سنة ١٩٦٠ هـ طبيع النجف ١٩٩١ ج ٧
 بات الاجارات ص ٢٠٩ — ٢٠٣ ، وتبصرة المتعلمين كمتاب الاجارة والوديمة ص ٦٣ ووسيلة النجاة ص ٣٣٣ .

 <sup>(</sup>٣) بدائم الصنائع في ترتيب الشرائع للعلامة علاء الدين الكامائي الحنفي المتوفى سنة مجرية ، مطيفة الجالية بالقاهرة ١٩١٠ ج ، ش ١٩٣٠.

تأجيل القبض (١) وان القبض فى المنافع يكون شيئاً فشيئا أى يكون عادة مؤجلاً . وقيل إن اختلاف جنس المنفعة يصح فيه تأجيل القبض كما هى الحالة فى تشغيل العامل مقابل تعليمه الصنعة أو علم معاًين .

وقد ذكر في الفقه الشافعي أنه تجوز الاجارة ، بالدراهم والدنانير وغير ذلك من طمام موصوف . ولا بأس أن يجعل له أجلا معلوماً ، (٢) ، أي يصح عند الشافعية أن تسكون الاجرة نقداً أو مالاً معيناً أو ديناً في الذمة . وقد قال الشافعي ان وكل ما جازت به الاجارة في البيوت والرقيق جازت به الاجارة في الارض ، وقال الشافعي و فلا بأس أن تستأجر العبد سنة بخمسة دنانير فتعجل الدنانير أو تسكون الى سنة أو سنتين أو عشر سنين ... ، وقد قر رنفس الفقه انه اذا كان الاجر نقداً فيجب بيان نوعها وجنسها ووصفها ، ويقول الشافعية و لا يصح تأجير العامل بما يحصل من عمله ، للجهالة فيما يحصل من ذلك العمل وكذلك ، لا يصح تأجير الطحان ببعض ما يطحنه من الحبوب ، ويجيز الفقه الشافعي أن تسكون الاجرة منفعة و أن تسكون هذه المنفعة من جنس المنفعة المعقود عليها كاجهارة السكني بالسكني بالسكني (٢) .

ويصح عند المالكية أن يكون الآجر مالا معيناً كحيوان أو سلعة ، كما يصح أن تسكون الاجرة ديناً في اللامة بشرط التعجيل في العمل لسكى لا يكون العامل مديناً بالعمل والمستأجر مديناً بالاجر وإلا كانت الاجارة مقابلة دين بدين وهذا غير جائز لديهم (١٠) . ولا يخفي عن البال أن النقد معتبر من

 <sup>(4)</sup> المنفى لا بن قدامة كشاب الاجارة من ٥ - ٤ والفته على المداهب الازيمة فج ٣ من ١٣٧٠ .

<sup>(</sup>١٢ كتاب الأم للامام الشافعي ج ٤ ص ١٥ و ٢٣ ، والفقه على المذاعب الاربعة كتاب الاجارات ص ١٤٩ --- ١٥٠ .

<sup>(</sup>٣) بدائم المنائم في ترتيب المرائم س ١٩٤٠

<sup>(</sup>ع) الفقه على المذاهب الاربعة كتاب الاجارة ج ٣ من ١٤٢.

الاموال المتقومة بذاتها وبفيرها من الاموال كسائر السلع، واجاز الإمام مالك أن تكون الاجرة منفعة حتى ولوكانت مرس جنس المنفعة المعقود عليها كاجارة دار بسكني دار اخرى (١).

وقد قرر الفقه الحنبلى أنه يصح أن تمكون الاجرة مالاً معجلاً أو ديناً في الذمة وحكم الاجرة اذا كانت ديناً في الذمة كحكم النَّن المؤجل فما صبح أن يكون أغراً في الذمة صح أن يكون اجرة كذلك (٢).

نخلص مما تقدم أنه بجب في الشريعة الاسلامية أن يكون الآجر مالا متقوماً عيناً أو نقدياً معجلا أو مؤجلا أو منفعة معتبرة على اختلاف ما بين المدارس الفقهية الاسلامية في بعض الاحكام والتفصيلات.

ونشير الى أنه قد ذكر فى القرآن الكريم ، إنى اريد أن المكحك احدى ابنتى هاتين على أن تأجر فى القرآن الكريم ، وهنا صح إذا أن يكون أجرآ الزواج والاقتران وهو منفعة يستمتع فيها الرجل فى الاقترار بالزوجة وبالعيش معها والتعاون واياها فى الحياة .

٧- يشترط أن يكون الاجر شيئاً حلالاً غير محرم في الشرع فلا يصح أن يكون الاجر من الاموال المحرمة كالخر ولحم الحنزير والمال الحرام وللمنفعة المحرمة والفعل الحرام وهذا هو ما عليه الاتفاق الغالب في مختلف مدارس فقه الشريعة الإسلامية .

٣- أن لا يكون الاجر شيئاً واجباً دفعه الى العامل شرعا كلطمام وكسوة الزوجة مقابل عملها لدى زوجها بعقد العمل ، فذلك لا يصح لان طعام وكسوة الزوجة هو فرض على الزوج فلا يصح أن يكون أجراً لها مقابل العمل عند زوجها ، أو تسديد صاحب العمل الدين المستحق عليه الى العامل مقابل عمله لديه يوماً أو أكثر أو أقل . لان تسديد الدين واجب

<sup>(</sup>١) يداية المجتهد وتماية المقتصد لاين رشد القرطبي كتاب الاعارة ص ١٨٨.

<sup>(</sup>٧) النقه على المذاهب الاربعة كتاب الاعارة ص ١٤٧ .

٤- يجب أن يحكون الآجر مملوكا لصاحب العمل ومقدور التسليم الى الاجير . فلا يصح أن يعطى صاحب العمل العوض الى العامل أجراً له مما ليس هو له وقت التسليم . فلا يصح اعطاؤه مال النصب أو المسروق أو الأمانة أو الوديمة ، وإنما له أن يعطى العامل الميال المقترض أو المنقمة المباحة له كأجر مقابل عمله ، كما لا يصح اعطاؤه منفعة حيوان هارب أو خدمة انسان غير موجود أو غير محكن الانتفاع بخدمته كالهارب. وهذا ما يتفق وآزاء جميع المدارس الفقهية الاسلامية . إذ هو موافق الأحكام الشرعية ولا نهى عليه .

هـ يجب أن يكون الأجر في عقد الممل معلوماً متعيناً وإلا فيكون فاسداً لجمالته المؤدية إلى المنازعة .

وقد أفر ذلك الفقه الجمفرى والفقه الشافعى والفقه الحننى والفقه المالكى. والفقه الحنبلى وذلك استناداً الى قول رسول الله (ص): • من استأجر أجيراً فيعلمه أجره ، (١) ، وذلك لأن معلومية الآجر هي أساس الرضا بذات عقد العمل أولا ، ولانها تحول دون حدوث أية منازعة بشأن عوض العقد تلك التي يقرر الفقهاء بأنها تسبب عدم انتظام الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الإفراد .

فيشترط الفقه الجعفرى بأن تكون الاجرة معلومة (٢) معلومية معتبرة. لدى الناس بتعيين مقدارها إما بالكيل وإما بالوزن أو العدد في المكيلات.

<sup>(</sup>۱) تبصرة المتعلمين ص ۲۳ ، ووسيلة النجاء ص ۳۳۴ ، والفقه على المذاهب الازهمة كرتاب الاجارة من ۱۵۰ — ۱۵۲ ، ويداية المجتهد وتهسماية المقتصد للملامة ابن رشد القرطبي ح ۳ س ۱۸۸ .

<sup>(</sup>٢) وسيلة النجاة كتاب لإلجارة ص ٣٣٤ — ٣٢٠ .

والموزونات والمعدودات وبالمشاهدة أو الوصف فى غير ذلك بحيث يكون. العلم بالآجر مفهوماً بوضوح لدى السامع الذى يمسه الآمر ـ يعنى العامل أو صاحب العمل ـ وذلك كله حتى ينتنى الفرر ، وقبل أيضا أنه يصح ويكنى المشاهدة (١) فى الاجرة اذا كانت من الاعيان المقبولة لان تسكون عوضاً فى عقد العمل .

والحقيقة أنه يمكن القول في الفقه المذكور ان مملومية الاجرة تتحقق في . كل ما يزيل الجهالة فيه لمنع وقوع الخلاف والمثازعة بين الافراد بشأنه .

وقد اشترط الحنفية آذا كان هناك دينار من الورق والدهب . أما اذا لم دنانير ورق أو ذهب اذا كان هناك دينار من الورق والذهب . أما اذا لم يوجد إلا نوع واحد من النقد في البلد فيكني ذكر المقدار كدينار أو نصفه أو ربعه ، أما بالنسبة للسكيلات والموزو نات والمعدودات المتقاربة فيشترط لتعينها بيان القدر والصفة والاجل ، كأن يكون الثمن عشر وزنات من الحنطة الفلانية أو عشر كيلوات من الشيء الفلاني ، وكذلك الامر بالنسبة للعروض التجاربة اذا كانت ثمناً لعمل ما فشأنها في التعيين شأن المحكيلات والموزو نات والمعدودات المتقاربة . وتمكني لتعيين هذه الاشياء الاخيرة والموزو نات والمعدودات المتقاربة . وتمكني لتعيين هذه الاشياء الاخيرة الإشارة اليها بدلاً من بيان القدر والصفة . ويشترط دائماً بيان الاجرة هذه الامور إذ يصح فيها التعجيل أو التأجيل . أما اذا كانت الاجرة حيواناً ما فعلوميته (٢) تتم بالاشارة اليه فقط وإلا فيعتبر العقد فاسداً . ويجب في كل الاحوال أرف يذكر زمن دفع الاجر أي هل يدفع عؤجلا ويمجلا وفي أي وقت .

<sup>(</sup>١) شرائع الالـلام للبلامة الهقق الحلي ص ٣٣٣.

<sup>(</sup>٢) الفقه على المذاهب الأربعة كتاب الاجازة ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥ . وبدا ثمن الصنائع في ترتيب الشرائع كتاب الاجارة ص ١٩٢٠ .

والجنس والنوعية والصفة كممشرة دنانير عراقية ورقية شهرياً . فذكر العدد بيان القدر وذكر الدنانير بيان الجنس إذيكون الاجر عشر باونات ، وذكر العراقية بيان النوع إذ قد تكون الدنانير أردنية أو يوغسلافية (كا يسمى الفلس هناك بدينار) وبيان الورقية بيان اصفة الدنانير إذ قد تسكون هناك في البلد دنانير ذهبية وورقية . أما اذا كانت الاجرة حيوانا فيجب لبيان معلوميته بيان جنسه ونوعيته وتسكني الاشارة عن ذلك ، وكذلك الأمر بالنسبة للمعروضات اذا صح أن تكون اجرة للعامل عن عمله فيجب بيان نرعها وجنسها ووصفها . ولا يصح اجارة العامل بطعامه وكسوته بيان نرعها والكسوة كا لا يصح تأجير الجزار بجلد الشاة التي يسلخها لان حال الجلد قبل السلخ أي في أثناء العقد مجهول غير معلوم (١) . وكذلك يستند الشافعية في عدم جواز ذلك الى نهي رسول الله (س) عن قفيز الطحان أي عدم جوازه أحذ الاجرة ، مكيالاً من الطحين المتفق مع العامل على طحنة ،

وقد ذكر الحنابلة بأن الاجارة و (ضمنها عقد العمل) تتم بموض معلوم واشترطوا معرفة الاجرة ومعلوميتها وبأنه اذا كان الآجر ديناً في الذمة فيعتبر كالثمن أي يجب بيان قدره و نوعه وجنسه واذا كان حاضراً معيناً فيعتبر كالمبيع . وعندهم بحوز جمل الاجركومة من الدراهم ، ويصح استشجار الاجير (٢) والظئر بطعامهما وكدونهما أو بأجرة معلومة مع طعامهما وكدونهما العرف السائد وهو معلوم وان كرمة الدراهم معلومة بالمشاهدة .

<sup>(\*)</sup> الفقه على المذاهب الارمة كتاب الاجارة ص ١٥٠ — ١٥١ ٪ وبدار ... ... الهيتيد ونهاية المفتصد كتاب الاجارة ص ١٨٧ .

 <sup>(</sup>٣) الاقتاع في قته الامام أحمد بن حنيل للملامة أن النجا شرف الدين موسى الحجاوي المتعدمي المتوفى سنة ٥٦٨ هـ ٣ كنتاب الإخارة س ٢٨٨ — ٢٨٩ .

واذا كان الاجر بالنقود فيجب لمعلوميته بيان المقدار والعدد والنوع والجنس. مثال ذلك عشرة دنانير عراقية ورقية أو جيدة . واذا كارب بوجد في البلد نقود محتلفة فيجب لبيان معلومية الاجر ذكر من أى نوع من هذه النقود سيكون الاجر . واذا كان أحد أنواع النقود المتداولة رائجاً غالباً فيصرف الإجر من النوع الوائج الفالب اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك . واذا لم يوجد في البلد إلا نوع واحد من النقود فيكون الاجر منه دون حاجة الى ذكر ١١).

ويشترط المالكية أيضاً المعلومية في الاجركاليّن في المبيع لانه عوض. في عقد معاوضة والمعلومية قد تكون في ذات الشيء أو بصفته أو بقدره وبالمشاهدة، وتصبح عند مالك الاجرة بالنفقة والكروة للعرف واستحسان المسلمين لان النفقة والكسوة معروفتان بالعرف أي معلومتان (٢)، ولسكن تأجير العامل على نفض شجرة لجني ثمارها بقسم من ثمارها لا يصبح لعدم العلم عاسيسقط من الثمر بعد النفض أي للجهالة، وقال بعض المالكية أن ذلك. يصح ولسكن للعامل أجر المشال والثمر المالك ولسكن اذا استأجر عامل يصح ولسكن للعامل أجر المشال والثمر المالك ولسكن اذا استأجر عامل علم خدار مشهود من الزرع بقسم منه فان ذلك يصح لعدم جهالة الاجرة.

ومعنى نهى النبى ( ص ) عن قفيز الطحان هو ما يفعلونه فى الجاهلية من دفع القمح الى الطحان بجزء مر للدقيق الذى يطحنه قالوا وهذا لا بجوز عندنا وهو استثجار من المستأجر بعين ليس عنده ولا هى من الاشياء التى تكون ديوناً على الذمم ووافقه الشافمي على هذا وقال أصحابه لو استأجر

<sup>(</sup>۱) الافناع في فقه الامام أحمد بن حنيل كتاب البيوع ص ٧٠ — ٧١ وكتاب الاجارة ٢٨٨ — ٢٨٩.

 <sup>(</sup>٣) البحر الزخار كتناب الاجارة ص ١٥٠ وكتاب الغقه على المذاهب الاربعة كتاب.
 الاجارة ص ١٦٧ .

السلاخ بالجلد والطحان بالنخالة أو بصاع من الدقيق فسد لنهيه ( ص ) عن مقيز الطحان ، وهذا على مذهب مالك جائز لآنه استأجره على جزء من الطمام معلوم وأجرة الطحان ذلك الجزء وهو معلوم أيضا (١).

لقد استدل القائلون بوجوب تعيين قدر الاجرة بنهى رسول الله (ص) عن استنجار الاجير قبل بيان أجره له وهم: والجعفرية ، والشافعية وأبو يوسف ومحمد . وقال الإمام مالك وأحمد وابن شبرمة : ه يجب للعرف واستحسان المسلمين ، (٦) . وعن ه على بن أبي طالب رضى الله عنه قال : جعت مرة بالمدينة جوعاً شديداً فرجت أطلب العمل في عوالى المدينة فاذا أنا بامرأة قد جمعت مدراً (أي طحيناً متاسكا) فظننتها تريد بله (أي تبليله بالماء) فا تيتها فقاطعتها كل ذنوب (الدلو المملوء بالما.) على تمرة فمددت ستة عشر ذنو باً حتى تجالت يداى (أي غلظت أي احمر"ت من العمل) شم أتيت الماء فاصبت منه شم أتيتها فقلت بكرق هكذا بين يديها (أي بسط يديه وجمعها) فعدت لى ست عشرة تمرة فأتيت الني (ص) فأخبرته فأكل معي منها ، (٣) .

وقد قرر بعض الفقهاء أنه لا يصح أجراً بعض نتاج العمل المتفق عليه في عقد العمل كطحن الحبوب باجرة ربع الطحين أو حمل النمر من مكان الى مكان آخر بثلثه . وذلك استناداً الى نهى رسول الله ( ص ) عن قفين الطحان (٤) ، ولذا جعل هؤ لاء مثل هذه الاجارة غير صحيحة ، ولكن قرد بعض الفقهاء الآخر بن بأن ذلك يصح أى يصح أن يشتغل الغامل بجزء من

 <sup>(</sup>١) يداية الجنهد ونهاية المقتصد الانام بن رئد الفرطي المعروف بابن رئد الحفيد
 المترق سنة ١٩٥٥ مطبع القاهرة ١٣٣٣ م كتاب الاجارة ج ٢ ص ١٨٧٠

 <sup>(</sup>٢) الفتح الرباني مع شرح بلوغ الاماني للملامة أحمد عبدالرحن البنا الشهير بالساعاتي
 ج ١٤ طبه الناهرة ١٣٥٨ ه ص ١٣٢ الهامش فقرة - ٤ -

<sup>(</sup>٣) ننس المدر ص ١٢٢

<sup>(؛)</sup> أي ان الرسول ( ص ) نهى عن قبول اجرة العامل الذي يطحن الطحدين عَكِيالُ منه ،

تتاج عمله لأن نهى رسول الله (ص) المذكور ، محمول على جهل قدر القفيز أو حيث استؤجر (العامل) على طحن الصبرة (الحكومة) بقفيز (المحيال) بعد طحنها وهو فاسد، (١). أى اذا تبين أنه لا توجد جهالة في الأمر فتكون الاجارة صحيحة كأرب يكون مقدار الشيء معلوماً فتصح الاجرة بمقدار نتاجه.

ولم يجوز البعض تشغيل الظائر بطعامها وكسوتها ومنهم محمد وأبو يوسف بحجة أن الطعام والكسوة شيئان مجهو لا الكمية والنوع ، بينها أجازها البعض الآخر ومنهم أبو حنيفة مستندين في ذلك على قوله تعالى : ، على المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، باعتبار أن هذه الآية جاءت عامة مطلقة بكون الرزق والكسوة على الوالد سواء كانت الظائر زوجة أو لم تكن كذلك أو مطلقة (٢) .

وانقل للفائدة ما قاله العلامة ، ابن قدامة ، (٣) في كتابه المغنى عن معلومية الآجر واختلاف الفقها، فيها قال : (انه يشترط في عوض الاجارة كونه معلوماً لا نعلم في ذلك خلافاً وذلك لانه عوض في عقد معاوضة فوجب أن يكون معلوماً كالثمن في البيع ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : • من استأجر أجيراً فليعلمه أجره ، ويعتبر العلم بالرؤية أو بالصفة كالبيع سواء ، فان كان العوض معلوما بالمشاهدة دون القدر كالصبرة كالبيع سواء ، فان كان العوض معلوما بالمشاهدة دون القدر كالصبرة السكومة ، احتمل وجهين أشبهها الجواز لانه عوض معلوم يجوز به البيع في المحارة كالوعلم قدره ، والثانى : لا يجوز لانه قد يتفسخ العقد بعد تلف الصبرة فلايدرى بكم يرجع فاشترط معرفة قدره كعوض المسلم فيه ،

<sup>(</sup>١) البعر الزخارج ؛ س ٥٢ ڪتاب الاجارة

<sup>(</sup>٢) كتاب يدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ص ١٩٣٠

<sup>(</sup>٣) المغنى لاين قدامة العلامة أن محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدمي المتوقى سنة ٦٠٠ ه ج ٥ اصدار دار المنار ١٣٦٧ ه ج ١٠٠ - ٢٠٠ .

والأول أولى ، وظاهر كلا الوجهين أن العلم بالقدر في عوض السلم ليس. بشرط ثم الفرق بينهما أن المنفعة همنا اجريت مجرى الاعمان لأنها متعلقة يعين حاضرة والسلم يتعلق بمعدوم فافترقا ، وللشافعي نحو مما ذكر نا في هذا الفصل. وكل ما جاز ثمناً في البيع جاز عوضاً في الاجارة لانه عقد معاوضة أشبه بالبيع، فعلى هذا بجوز أن يكون العوض عيناً ومنفعة أخرى سواء كان الجنس واحداً كمنفعة دار بمنفعة اخرى أو مختلفاً كمنفعة دار بمنفعة عبد له قال أحمد لا بأس أن يكترى بطعام موصوف معلوم ومهذا كله قال الشافعي ، قال الله تعالى إخباراً عن شعيب انه قال : ﴿ إِنَّ أُربِدِ أَنَ الْكُحَكَ إحدى ابنتي هاتين على أرب تأجرني ثماني حجج) فجمل النـكاح عوض الاجارة ، وقال أبو حنيفة فيما حكى عنه لا نجوز إجارة دار بسكن أخرى ولا يجوز (١) أن يختلف جنس المنفعة ككنى دار بمنفعة سميمة لأن الجنس عنده يحرم النساء (النسيئة) ، وكره النورى الاجارة بطعام موصوف ، والصحيح جوازه وهو قول إسحاق وأصحاب الرأى وقياس قول الشافعي لانه عوض بجوز في البيمع فجاز في الاجارة كالذهب والفضة وما قاله أبو حنيفة لا يصح لأن المنافع في الاجارة ليست في تقدير النسيئة ولوكانت. نسيئة ما جاز في جنسين لانه يكون بيـع دين بدين .

ولو استأجر أحد رجلا ليسلخ له بهيمة بجلدها لم بجز لانه لا يعلم هل بخرج الجلد سليها أو لا وهل هو تخين أو رقيق ، ولانه لا بجوز أن يكون ثمناً فى البيع فلا يجوز أن يكون ثمناً فى البيع فلا يجوز أن يكون عوضاً فى الاجارة كسائر المجهولات فان سلخه بذلك فله أجر مثله ، وإن استأجره لطرح ميتة بجلدها فهو أبلغ فى الفساد لأن جلد الميتة نجس لا يجوز بيمة وقد خرج بموته عن كونه ملكاً وإن فعله فله أجر مثله أيضاً .

<sup>(</sup>١) اهتقد ان الأصح ليس ﴿ لا يجوز ﴾ بل ﴿ يجوز ﴾ .

ولو استأجر راعياً الهنم بثلث درها ونسلها وصوفها وشعرها أو نصفه أو جميعه لم يجز. نص عليه أحمد في رواية جعفر بن محمد النسائي لآن الآجر غير معلوم ولا يصلح عوضاً في البيع ، وقال اسماعيل بن سعيد سألت أحمد عن الرجل يدفع البقرة الى الرجل على أن يعلفها ويتحفظها وما ولدت من ولد بينهما فقال أكره ذلك وبه قال أبو أيوب وأبو خيشمة ولا أعلم فيه عالها وذلك لآن العوض مجهول معدوم ولا يدرى أبوجد أم لا والاصل عدمه ، ولا يصلح أن يكون ثمنا فان قبل فقد جوزتم دفع الدابة الى من يعمل عليها بنصف ربحها قلنا إنما جاز ذلك تشبيها بالمضاربة لآنها عين تنمى بالعمل فجاز اشتراط جزء من النماء . والمساقاة كالمضاربة وفي مسألتنا لا يحكن ذلك لأن النماء الحاصل في الفنم لا يقف حصوله على عمله فيها فلم يمكن إلحاقه بذلك وإن استأجره على رعايتها مدة معلومة بنصفها أو جزء عمل الحرم منها صح لآن العمل والآجر والمدة معلوم نصح كما لو جعل الآجر دراهم ويكون النماء الحاصل بينهما بحكم الملك الجزء المجعول له منها في الحال دراهم ويكون النماء الحاصل بينهما بحكم الملك الجزء المجعول له منها في الحال فيكون له نماؤه كما لو اشتراه ) .

ننتهى من كل ما تقدم فى هذا المطلب الى القول بأنه يجب أن يكون الأجر مالا متقوماً أو منفعة من المنافع المعتبرة وأن تسكون عائديتهما الى صاحبها وليس واجباً عليه أداؤهما أو بذلها للمامل لسبب غيرعقد العمل وأن يكون مقدور التسليم الى العامل تسليما حقيقيا أو حكميا كدفع المال اليه أو أو القيام بخدمة له ، وأن يكون ذلك المال أو تلك المنفمة معلومين معلومية زمنية أو بالدكمية أو بالنوعية بحيث تنتني الجهالة عنه ويبعد احتمال حدوث المنازعة بين الطرفين بشأنه.

**부** 부 부

و نورد بعض أحكام المجلة فيمايتعلق باجارة الأشخاص . أى عقد العمل . لاهميتها وهى : . الإجارة باعتبار المعقود عليه على نوعين . . . النوع الثانى عقد الإجارة الواردة على العمل وهنا يقال المأجور أجير كأستجار الخدّمة والعَمَلة واستنجار أرباب الحرف والصنائع هو من هذا القبيل حيث ان إعطاء السلعة مثلاً للخياط المخيطها ثوباً يصير اجارة العمل كما أن استخياط الثوب على أن السلعة من عند الخياط استصناع ، .

ه ما صلح (۱) أن يكون بدلا في اليبع يصلح أن يكون بدلا في الاجارة ويجوز أن يكون بدلا في الإجارة الشيء الذي لم يصلح أن يكون ثمناً مثلا بحوز أن يستاجر بستان في مقابل ركوب دابة أو سكني دار ، . وان ، بدل الاجارة يكون معلوماً بتعمين مقداره وإن كان نقداً كثمن المبيع ، وانه ، يلزم بيان مقدار بدل الاجارة ووصفه إن كان من العروض أو المسكيلات أو الموزو نات أو العدديات المتقاربة ، ويلزم تسليم ما يحتاج الى الحمل والمؤونة في المحل الذي شرط تسليمه فيه وإن لم يبين مكان التسليم فالمأجور إن كان عماراً يسلم في المحل الذي هو فيه وإن كان عماراً ففي محل عمل الاجرر وإن كان حمولة فني مكان لزوم الاجرة ، وأما في الاشياء التي ليست عماجة الى الحمل والمؤونة فني المحل الذي يحتار التسليم ،

الخلاصة: ان جميع فقها الاسلام اتفقوا على جواز عقد العمل بشأن الافعال ، الاعمال ، والمنافع المباحة ، وغير الواجبة على الافراد وجوباً عينياً (كالصوم والصلاة) ، وعلى بطلان عقد العمل بشأن كل منفعة كانت لشيء محرم ، وكذلك على كل منفعة كانت هي بذاتها محرمة في الشرع كاجارة النوائح والمغنيات ، واختلفوا في جواز أو عدم جواز عقد العمل بالنسبة للمؤذن ولقارئ أو معلم القرآن (٢) ، كما ذكرت كراهية بعض المنافع والاعمال في السكتب الفقهمة لاسماب مختلفة اعتقد مها بعض الفقهاء .

<sup>(</sup>١) المواد: ٦٢٠ ء ١٦٤ ع ٥٦٤ من الجلاء

<sup>(</sup>٢) أنظروا تفصيل ذلك وكتاب بداية الهتهد وتهاية المتصد كتاب الاجارة من ١٨٤.

كا بينوا الشروط التي يحب أن تتوفر في الشيء لمكي يصلح أن يكون أجراً مقابل العمل المعقود عليه في عقد العمل . والأصل ان كل ما جاز أن يكون ثمناً في البيسع صبح أن يكون أجراً في عقد العمل . ويكون الآجر بالنقد أو عينياً أو منفعة أو تعلم شيء أو خدمة معينة أو زواجاً وكل شيء آخر متقوم بحيث لا يخالف أحكام الدين .

وقد وردت كذلك بالنسبة للأجر اختلافات بين الفقهاء ترجع الى اختلافهم فى اعتبادهم على أدلة واصول الاحكام وطرق التخريج والاستنباط والاستدلال وتفسير بعض الادلة مع درجة الآخذ بالظروف والمصلحة الخاصة والعامة بالنسبة للناس وللدين .

ربذلك نختتم الكلام عن تكوين عقد العمل في الشريعة الاسلامية بعدما شرحنا تكوينه من حيث أهلية ابرامه ، والرضا فيه ، ومن حيث محله وسببه ، وهي الاركان الاساسية لإبرامه .

واذا ما توفرت هذه الاركان فى العقد المذكور يكون عقداً صحيحاً جائزاً شرعاً باتفاق جميع المسلمين بدلالة الكتاب والسنة والإجماع والمصلحة البشرية(١),

فقال القلة منهم أنه عقدد غير لازم وإنما . هو جائز تشبيماً بالجمل

<sup>(</sup>١) ولم يقل أحد يعدم جواز الاجارة الا أحد الفتهاء وهوعبد الرحمن بن الاصم حبث قال لا بجرز عقد الاجارة لأنه يعتد على أشباء غير موجودة وهي المناهم التي لا تسكون محلوقة وتت العقد. انظر كتاب المفني لابن تدامة ص ٣٩٧ من الجرد - ٥ - وقد قال السلامة الطوسي في كتابه الحلاف حج ٢ - ص ٢٠٦ - في موضوع الاجارة : ﴿ كَمَّا جَوْ أَن يُستَباح بِعَد الرحمن بالعارية جاز أن يستباح بعد الاجرة ويه قال عامة الفتها، الا حكاية تحكي عن عبد الرحمن الاحم قانه قال لا تجوز الاجارة أصلا - دايانا - الكتاب والسنة والاجاع ٢٠ .

والشركة ، (۱) ، ومعنى ذلك أن لمكل واحد من طرقى عقد العمل الحق فى .
فحمة متى يريد ، وربما يرجع سبب هذا الرأى الى الاعتقاد بأن المنافع .
للمقود عليها غير مؤكدة التحقيق بصورة قطعية وانها تحدث آ فأ فآ فا بصورة احتمالية من دون معرفة تامة مر ... قبل بوصفها و نوعيتها مما أدى بأصحاب هذا الرأى الى أن يقرروا عدم لزوم عقد الاجارة وضمى ذلك عقد العمل . وقال غالبية الفقها . بأن عقد الاجارة (وضمنه عقد العمل) عقد لازم وليس لمكل مر ... طرفيه حق فسخه إلا بأحد أسباب الفسخ المعتبرة فى الشرع كالميب مثلاً . فقد جا فى الفقه الجمفرى ان ، الاجارة عقد لازم ولا بالعذر مهما ، طالما ، كان الانتفاع عكمنا ، (۲) . وقد أقر لزوم عقد الاجارة وأن المحتمة والإمام أطد بن حنبل . ولا بالحجة على لزوم هذا العقد لدى هؤلا ، قوله تعالى : ، اوفوا بالعقود هولان ( الاجارة عقد على معاوضة فلم ولان ( الاجارة عقد على معاوضة فلم

## المبحث الرابع وصف عقد العمل

ينفسخ ، أصله السع ) (٢) .

ان عقد الممل اتفاق بين طر نين أحدهما صاحب العمل والثاني صاحب.

<sup>(</sup>١) بداية المجتهد ونهاية المفتحد كشات الاعارة ص ١٩١ حتى ال الفاة النادرة منهم قالت بعدم جراز الاحارة كاما أساساً .

 <sup>(</sup>٣) شرائع الاسلام في الفقه الاسلامي الجامفري العلامة المحقق الحسلي ج - ١ س ٣٣٣ وكتاب الروضة الجهية شرح اللمعة الدمشقية الشهيد السعيد زين العابدين العاملي
 ج - ٧ - س ١ - ٧

 <sup>(</sup>٣) يداية المجتهد ص ١٩١ نفس المصدر والمفنى لاين تدامه ج ـ ٥ ـ كتاب الاجازة.
 ص ١١١ ٤

قوة العمل أى العامل يضع بمقتضاه الاخير نشاطه المهنى، فى خدمة الطرف الآخر أو للقيام له بخدمة معينة أو لصنع شى، مدين أو أن يبييع أو يشترى له شيئاً موصوفا أو أن يقوم برضاعة طفله ، وذلك كله مقابل أجر معلوم يعتبر فى الاصل وسيلة عيش العامل المباشرة \_كا فى حالة الاجور النقدية أو العينية \_ أو غير المباشرة \_كا فى حالة أن يكون الاجر خدمة معينة كشعلم مهنة أو علم \_ . وتكرن الغابة من العمل من جانب العامل بالدرجة الاولى هى الديش أولا عن طريق بذل الجمد البدنى والدقملي بجرداً عن أى شى، آخر أو بمساعدة شى، آخر كأن يكون عنده رأس مال ضئيل عن أى شى، آخر أو بمساعدة شى، آخر كأن يكون عنده رأس مال ضئيل كمامل مساعد لجهده المبذول كالعربة للحمال وكمعض الاقشة للخياط وكأدوات الصبغ اصباغ الاحذية وكالجندة للحمال .

و نلاحظ ان صاحب العمل بحتاج الى الاجير أى العامل فى مجال نشاطه الاقتصادى ، كنشفيله معه فى عمله ، أو فى مجال حياته العامة ، كنشفيله فى بيته لقضاء حاجاته الخاصة ،كنشفيله فى بيته لقضاء حاجاته البيتية ومثيلاتها ، وانه مقابل ذلك يقدم للعامل أجراً معيناً مما لديه من مال أو منافع .

وانه ليس بشرط أن يكون اصاحب العمل، فيما يقدم للعامل أوفيها بحصل منه، اتصال بحكيانه الطبيعي هو ، فقد يقدم العامل له صنعة أو بصناعة أو خدمة هي حارجة عن كيانه وقد يقدم هو أجراً عينياً أو نقداً هما خارجان أيضا عن كيانه ، ولكن قد يتعمد هو أيضا بأن يقدم أجراً خدمة أو منفعة للعامل كتعليم مهنة أو علم وهنا يتصل الآجر بكيان صاحب العمل بصورة جمد عقلي أو بدني وهنا فقط يتشابه الآجر والعمل ويكونان من نوع واحد حمد عقلي أو بدني والعقلي لمنهما وان عمل العامل هو لصاحب عمله ، صدر حواجته وثروته بالدرجة الاولى.

ولكن العامل. وهو الذي ايس عنده أصلاً إلا الجمد البدني والعقلي. يعتمد أساساً في تقديم تعهده بموجب عقد العمل على هذا الجمد الذي هو جزء لا يتجزأ من كيانه الطبيعي وتكوينه الفزيولوجي. صحيح أنه أحياناً يتعمد بتقديم سلمة معينة الى صاحب العمل أو بصنع شيء مدين وهما خارجان عن تكوينه الطبيعي ولكن ذلك الامر يحدث استثناء ونادراً ويعتمد كلياً على الجمد البدني والعقلي للعامل أيضا . وإن الاجر الذي يحصل عليه هو المصدر الرئيسي أصلا لمعيشته الذي يكون في الغالب بدرجة حد المكفاف بنسبة الظروف والمحيط في كل مكان وزمان .

وان عقد العمل عقد مسمى لأنه له(١) في الفقه الإسلامي تسمية معينة معروفة هي ، اجارة الآدميين ، أو ، اجارة النفس ، وانه عقد رضائي يتم

(۱) قد يكون مر للفيد أن نشير الى وصف عقد العمل فى العصر الحديث كما ذكر ناه فى كتابنا حقوق وواجبات العمال وأصحاب العمل الصادر سنة ١٩٦٢ ص ٥٥ – ٦٣ لغرض المقارنة والتواضيح .

لقد أخذ البهض على تسمية هذا العقد ، بعقد العمل ، انها غير سليمة إذ يسمى فيها العقد باسم محل الالهزام الناشى، عنه ، لأن العمل هو محل النزام هذا العقد من ناحية العامل ، و بمكن القول بأنه غايته من ناحية صاحب العمل كا أن الآجر هو محل النزام العقد من ناحية صاحب العمل وغايته من ناحية العامل . ولذلك يمكن ، من باب القياس ، تسمية هذا العقد ، بعقد الاجر ، مثلها يسمى ، بعقد العمل ، ، وكذلك يمكن اطلاق عبارة ، عقد منزل ، مثلها يسمى ، بعقد العمل ، ، وكذلك يمكن اطلاق عبارة ، عقد منزل ، وبناء على هذا الابتقاد برى البعض ، بلانيول ، صلاحية تسمية هذا العقد و بناء على هذا الابتقاد برى البعض ، بلانيول ، صلاحية تسمية هذا العقد ، بعقد الجار عمل ، Contrat de Louage de Travail ،

و لكن الحقيقة هي أن العمل المقصود هنا ليس مجرد ما يبذله العامل من ـــــ

بالايجاب والقبول صراحة أو دلالة عند الافتضاء كما هى الحالة بالنسبة لإشارة الآخرس المفهومة أو قد يتم بالتعاطى أحياناً كما هى الحالة بالنسبة للحمالين فى الاسواق أو ركوب سيارات النقل أحياناً . وان الإكراه بنير

= جهد و إنما يقصد به جملة عارسة نشاط و تكاتف جميع عناصر الانتاج فى عملية الانتاج كافة ، ولذا فلا نرى مانعاً من ابقاء هذه النسمية الآن لاسيما و انها أصبحت علماً بتعارف الناس عليها ، و اذا كان يرى و بلانبول ، بأن هذا العقد هو عقد البحاد عمل يرى غيره اله نوع من عقود البيع ، مثلما يرى آخرون إنه عقد شركة من نوع خاص .

لقد اهتم المشرعون بعقود العمل ووضعوا لها إسماً مخصوصاً، كما هو واضح ، ونظاماً مقصوراً عليها بنصوص قانونية مستقلة ، ولذا فيمكن اعتبارها من العقود المسماة ، C. Nommés ، (1).

ويتم أبرام عقد العمل بمجرد رضاء الطرفين دون حاجة الى اجراءات شكلية معينة ، ولذلك فهو من العقود الرضائية ، « C. Consesueles » التى تتم بتوافق الايجاب والقبول ، ولذا فقد عرفه قانون العمل العراقي ضمناً بأنه (۲) ، اتفاق ... شفهى أو تحريرى ... ، ومعنى هذا أن عقد العمل يبرم بمجرد تلاقى القبول بالايجاب سواء أكان ذلك بصورة تحريرية أو شفهية ، وليست ثمة أية قيمة لشكلية أو لتحرير العقد إلا الهرض تسميل ائباته (۲) . ح

 <sup>(</sup>١) شرح « قانون العمل في مصر » الاستاذ على العريف الطابعة الثانيات ، القاهرة العامرة » (١٩٥٤ من ١٩٥١ و « عقد العمل في القانون المصري » الدكتور محود جال العرب زكي .
 القاهرة ٢٥١٥ من ٣ .

<sup>(</sup>٣) الماذة ـــ ١ ـــ من قائون النفل العراقي رقم (١) لسنة ١٩٥٨ .

<sup>(</sup>٣) اشترط في قانون التجارة البحرية وحوب توثيق وتسجيل عقود الدل الجارية بشأن آشيل الرابية بشأن أشيل الرابية وضاط وملاحي السفن في المواد ١٥ - ١٩٩ . وهذا استثناء من الأصل الذي يجري الدل بمقتضاء بالنسبة لجيسم عقود العمل . انظر النوا بين الحاصة بالتجارة البرية والبحرية جم كامل السامراتي مسطعة الممارف ١٩٩٧ س ٢٩٩ .

حق قد يبطله أو يفسده أو يجمله غـــير لازم بحسب المدارس الفقهية الاسلامية التي مرذكرها . ولذا فعقد العمل لا يتطلب شكلية معينة ، بل يعتمد على المساومة وعلى الرضا والاتفاق على أساس الحرية الشخصية في

و يعتقد البعض بأن عقد العمل من عقود الاذعان ، C. d' Adhesion بسبب أن ليس الأجير القدرة على متاقشة شروطه الني يفرضها عليه صاحب العمل (۱) ، ولكن يعتقد البعض الآخر (۲) بأن عقد العمل من عقود المساومة ، C. de gré a gré وان جاز المساومة ، C. de gré a gré وان جاز اعتباره أحياناً من عقود الإذعان بسبب بعض الظروف المقيدة من حرية العامل في مناقشة شروط عقد العمل في بعض الأعمال ، كالشركات الكبرى والمصالح الرسمية والمصانع الواسعة مثلا .

و الكن لا نزى صحة تأييد أحد هذين القولين تأييداً مطلقاً ، وذلك لان للما الله في جميع الاحوال في المجتمعات الوأسمالية قدراً كبيراً من الحرية في قبول العمل أو عدم قبول بالشروط التي يراها ، كما أن صاحب العمل في الوقت الحاضر لايستطيع أن يفرض على العامل شروطاً قاسية تفايرالشروط التي تقرها عادة الهيئة الاجتماعية في تشريعات العمل غير انه قد يجبر العامل فعلماً على قبول العمل بشروط غير ملائمة بطريقة الاكراه المعاشي وبفعل حاجته الى العيش والاشتغال بأى عمل وبأية شروط مهما كانت قاسية نما لا يمكن هعه القول بتمتمه بجرية المساومة وبحرية اختيار العمل بالشروط الملائمة ، ولكن بجب تذكر الحقيقة الواقعة وهي أرب تشريعات العمل والضمان الاجتماعي الآن تحول دون هذا الاكراه وهذا التعسف بصورة ماشرة ، وذلك = والضمان الاجتماعي الآن تحول دون هذا الاكراه وهذا التعسف بصورة ماشرة ، وذلك =

<sup>(</sup>١) الدكتور محد عزيز ص ١٢٨٠

<sup>(</sup>٢) الاستاذعلي العريف ص ١٣٣.

العمل المشفوعة بالالزام الديني عليـــه كواجب لإعالة النفس والأقارب حسب قواعد النفقة بين الازواج والآباء والأولاد .

وانه من عقود المعاوضة إذ على كل طرف من طرفيه أن يقدم للطرف الآخر ما النزم بتقديمه فى نفس العقد وهو العمل من جانب العامل والآجر من جانب ضاحب العمل.

حينها هى تقرر تقديم المساعدات المادية النقدية وغير النقدية الى العال العاطين أحياناً والى عوائلهم فى حالات العوز والحاجة والتعرض الى المخاطر والبطالة ، وثمة دوائر النشغيل ونقابات العال أحياناً تتولى هى الآن ايجاد الأعمال الى الآفراد لدى أصحاب العمل بالشروط القانونية المقررة . ولا يخنى كون أنواع الحاية هذه كلها تحول دون تعرض العال الإكراه فى قبول العمل بالشروط غير المقبولة .

و الحكن مما لا شك فيه انه يجرى فى الواقع لدى بعض الشركات والمصالح والمصالح الحرة الأهلية والرسمية فى المجتمعات ذات أسواق العمل الحرة ان العامل يتقدم الى المشروع الذى برغب الإشتفال فيه ويعلن موافقته على العمل بالشروط المحتوبة سلفاً دون أن تسكون له الإمكانية والقدرة على مناقشتها أو تبديلها و تعديلها اللهم إلا اذا كان من العال الفنيين الماهرين الذين تحتاج اليهم المؤسسة ذاتها لكفاءاتهم ولخبرتهم.

أما فى المجتمعات الاشتراكية فتنظم عقود العمل بصورة جماعية من قبل المنظات النقابية نفسها وفق الشروط القانونية الاجتماع \_\_\_ة التى وضعتها السلطات الرسمية سلفاً ، ولكن لا يعمد بالعمل الإنسان إلا بمقتضى القدرة والكفاءة والقابلية والاستعداد.

و بناءً على ما تقدم فقد يمكن اجمال القول بأن عقــد العمل يكون تارة =

ويعتبر عقد التمرين والتملم أيضاً من عقود العمل وعوضهما هو التعلم أو التمرين مقابل ما يقدم المتمرن والتلميذ للآخر من خدمة وعمل.

ويظهر من هنا أن عقد العمل ايس عقداً تبرعياً كما ايس عقداً من طرف واحد بلهومن العقود العوضية التبادلية واذا امتنعاً وتأخر أحد الطرفين عن

= عقد مساومة و تارة اخرى عقد اذعان ، و لكن ليست هذه المساومة حرة مطلقة من كل القمود ، كما ليس هذا الإذعان مطلقة السلطان .

إن عقد العمل من عقود المماوضة ، C. a' titre onéreux ، إذ كل طرف من أطرافه يبتغى من وراثه منفعة معينة هي الآجر من ناحية وثمار قوة العمل من ناحية اخرى .

ويعتبر عقد التمرين على عمل ما ، C. d'apprentissage ، عقد معاوضة أيضاً وليس عقد تبرع ، C. a' titre Gratuit ، حتى ولو لم يكن المتمرن يتقاضى أجراً ما عن يتمرن عنده ، وذلك لأن التمرين نفسه يعتبر عوضاً عن العمل الذي يقوم به المتمرن ، كما ان ما يقوم به المتمرن من عمل يعتبر عوضاً عن التمرين .

ويظهر من هذا أيضا أن عقد العمل عقد تبادلى ملزم اطرفيه ويظهر من هذا أيضا أن عقد العمل عقد تبادلى ملزم اطرفيه در C. Synallagmatique Bilatéral ، إذ يكون كل طرف فيه مدينا عا تعهد بتقديمه الى الآخر و دائناً بما اشترط فيه الحصول عليه ، فالعامل دائن بالآجر و مدبن بقوة عمله ، كما ان صاحب العمل دائن بقوة عمل العامل ومدين بالآجر ، وأهم ما يترتب على كون عقد العمل عقداً ملزماً للطرفين تبادلياً أنه اذا تخلف أحد العارفين عن تنفيذ النزامه جاز للعارف الآخر طلب فسخ العقد أو الامتناع عن الاستمرار بتنفيذ النزامه (۱) .

وعقد العمل عقد مستمر ، C. Successif ، يستفرق تنفيذه عادة مدة =

<sup>(</sup>١) الاستاذعلي العريف ص ١٣٠٠ .

تنفيذ النزامه جاز للطرف الآخر طلب فسخ المقد أو الامتناع عن تنفيذ الالنزام من جانبه مباشرة.

وان عقد العمل من العقود المستمرة التي لابد وأن تستغرق وقتاً معيناً لتنفيذها طال أو قصر وذلك عكس العقود الفورية كالبيسع والشراء مثلاً .

= من الزمن ، كما يشكر رهذا التنفيذ وفتاً مستمر أمتنالياً ولولمدة قصيرة خلاف عقد البيع وعقود التعاطى مثلا ، وهى العقود الفورية ، C. Instantané و أهم ها يترتب على ذلك انه ليس لفسخ عقد العمل أثر رجعى بل تحترم آثار العقد في الماضى باعتبارها من الحقوق المكتسبة التي اكتسبت في ظل انفاق كان محترماً وغير منسوخ أى كان نافذ المفعول بحسب الاصل .

ويرى البعض (١) ، أن عقد العمل من العقود المحدد؛ المحققة وحقوقهما ، فيعرف بمقتضاها للمتعاقد مقدماً ما يجب أن ياخذ أو يحصل عليه وما يقدمه أو يقوم به الآخر ، وذلك خلاف الحالة في عقد الغرر أو العقد د الاحتمالي ، وهم الذي لا يعرف فيها كل متعاقد ما ستكون نتيجة النزامه وحقه إلا بقدر ما يجب أن يقوم به من النزام في ما ستكون نتيجة النزامه وحقه إلا بقدر ما يجب أن يقوم به من النزام في أثناء انتقاد العقد . ومثال ذلك عقود الرهان والتأمين ، والمسابقة و ، الحظ بانصيب ، ويترتب على أن عقد العمل ليس من عقود الغرر بل هو عقد عدد ، أنه تجوز فيه دعوى الغبن وهي الدعوى التي لا يمكن افامتها وسماعها في العقود الاحتمالية التي تحتمل الزيادة والنقص في آثارها مما قد يحتمل الغبن أصلا فيها بأحيان كثيرة .

ويظهر عند التأمل أنه صحيح كون العامل يعرف مقدماً من عقد العمل =:

<sup>(</sup>۱) الاستاذ على المريف ص ۱۳۷ ، والدكتور السنهوري موجز الالتزامات بند ۳۲ طبعة ۱۹۳۸ .

ويترتب على ذلك أرب ليس الهسخ عقد العمل أثر رجمي بل تحترم آثاره الواقعة في الماضي باعتبارها من الحقوق المكتسبة.

وانه من العقود المحددة المدلومة الخاليـــة من الجمالة إذ بحب أن يعرف

= مقدار أجره وساعات عمله وراحته ، كما يعرف صاحب العمل ظروف العمل وقوة العمل التي يريد الحصول عليها ، ولكن ألا يمكن القول بأن العامل يجهل في العقد ، أوكثيراً ما يجهل ، ظروف العمل مقدماً سواء أكانت مرهقة أو غير مرهقة ؟ ثم ألا يجهل صاحب العمل ، وكشيراً ما يجهل ، مقدما مدى طاقة العامل وقدرته على العمل وسلوكه فيه الآمر الذي لا يمكن معه القول بأن عقد العمل من العقود المحددة المحققة كاملا؟

الحقيقة أنه لا يمكن القول بكون عقد العمل عقداً محدداً في كل الاحوال ، وذلك لانه بالاضافة الى ما ذكر نا من امور قد تكون خافية عند العقد على أحد المتعاقدين ، فإن السلوك كل واحد منهما تأثيراً على استمرار أو عدم استمرار تنفيذ العقد عا لا يعرفه أحد في أثناء العقاد العقد ويؤثر حتما في تنفيذه ، كما أن لقابليسة وامكانية العامل الفنية أثراً في العقد وقد بجهل حصاحب العمل ذلك في أثناء انعقاد العقد ، ولكن مع ذلك نرى جواز سماع دعوى الفين أحيانا في عقود العمل اذا تبين أنه كان يوجد غرر ، وضرر فاحش في استمراده ، وكذلك جواز تعديل شروط العقد أو فسخه بحسب فاحش في استمراده ، وكذلك جواز تعديل شروط العقد أو فسخه بحسب كل حالة على حدة .

ويعتقد البعض أن عقد العمل من العقود ذات المنافع الخاصة ويعتقد البعض أن عقد العمل من العقود ذات المنافع الخاصة O. d'utililé Privée ، الني تعود منافعها المباشرة على أطرافها كالبيع والاجارة ، ولكن الواقع قد بجعل الانسان يعتقد بعكس ذلك لآن منافع عقود العمل المباشرة ليست مقصورة على أطرافها بل تتعدى الى صالح المجموع ، ولذا فيمكن القول بأن صاحب العمل لا يشغل العامل إلا ليبيع =

الطرفان حقوقهما وواجباتهما فى نفس العقد وذلك خلافا العقود الغرر أو العُقود الاحتمالية المحرمة فى الاسلام.

= عار عمله الى المجموع ، وأن الحيا ... ق الاقتصادية في المجتمعات تعنمد على جهود العمال وتشغيلهم عا يؤيد القول بأن عقود العمل ذات منفعة عام ... ق وربما كان ذلك من الآسباب التي دعت معظم المشرعين الى اصدار تشريعات مخصوصة تنظم عقود العمل وحقوق وواجبات أطرافها و نحمى الطبقه العاملة من جور أصحاب العمل المحتمل بسبب النادى في كسب المنافع الفردية .

و يختلف عقد العمل عن غيره بأن محله متصل انصالاً مباشراً وبصورة طبيعة من جهة أحد اطرافه ، بحسم و بطبيعة الانسان ، لأن محل عقد العمل في الاصل من ، ناحية العامل ، هو قوة العمل التي تقلور في العمل الذي بالتزم العامل بالقيام به ، وهذه القوة متصلة غير منفصلة عن طبيعة الانسان وهي غير منظورة و لا تشغل حيزاً في الفراغ وهي معرضة دائما الى التمطل عا بجعل تنفيذ العقد غير محقق كما هي الحالة في زمن الامراض والإصابات ، ولذا فيمكن تسمية عقد العمل بالعقد الهشرى ، C. Humain ، وهو عقد معرضة عند العمل بالعقد الهشرى ، C. Humain ، وهو عقد في عائل من هذه الناحية عقد الزواج لاتصال محلهما وسيمهما بشيء طبيعي يدخل في جوهر و تمكوين جسم الانسان ،

الخلاصة أنه بمكن إجمال وصف عقد العمل بأنه عقد مسمى رضائى يدور بين الإذعان والمساومة ، كما أنه عقد معاوضة وتبادلى ملزم للجانبين ، وهو عقد مستمر ، محدود ببعض أموره وهو من العقود ذات المنفعة الاجتماعية والخاصة ، ونرى انه من عقود المال والنفس معاً لا كما يقرر البعض كونه من عقود المال والنفس معاً لا كما يقرر البعض كونه من عقود المال فقط (۱) ، كما قد يمكن تسميته بالعقد البشرى من جانب العامل.

<sup>(</sup>١) الاستاة على العريف ، شرح تشريم المعل في مضر ١٩٥٢ ج ١ ص ١٥١ .

وعليه متسمع بشأن عقد العمل دعوى الفشوالفين والغرر عند الاقتصاء.
والحقيقة ان عقد العمل من العقود ذات المنافع الخاصة والعامة لأنها
تحقق مباشرة مصالح فردية أصلاً ولمكنها تحقق بنفس الوقت مصالح اجتماعية
لأن الحدمات والسلع تفيدان العامل وصاحب العمل والغير معاً كما ان العمل
وهو موضوع هذا العقد واجب في الاسلام على الفرد لضرورته الخاصة
والعامــة.

وبما أن منافع العامل المعقود عليها في عقد العمل تتصل اتصالاً جسمياً بكيانه وبعمله وبدنة ولذا فقد شبه الفقهاء عقد العمل في أماكن عديدة بعقد النكاح لآن موضوعيهما المعقود عليهما يتصلان بكيان وبطبيعة الانسان وذلك من جانب العمال في عقد العمل.

انتهى من ذلك الى القول بأن عقد العمل فى الفقه الاسلامى هو عقد وضائى على منافع الانسان أحيانا كما فى وضائى على منافع الانسان أصلاً \_ أو ما يتصل بكيان الانسان أحيانا كما فى الرضاعة \_ وهو عقد مساومة وتبادلى ومعاوضة ومستمر ومحدد وهو ذو نفع فردى واجتماعى وانه من جانب صاحب العمل من عقود الاموال والاعمال ومن جانب العامل من العقود البشرية .

وقد علمنا سابقاً بأن عقد العمل فى الفقه الاسلامى هو عقد اجارة على منافع الادميين كما ذكر نا سابقاً . وأن صاحب العمل هو المستأجر والعامل هو الاجير ـ المؤجر القوة عمله للغير ـ .

و تقسم هذه الاجارة ـ التي يمكن أن نسميها بالاجارة البشرية ـ الى قسمين رئيسيين هما : \_

١ - اجارة عين: وهى الواقعة على منفعة انسان معلوم معروف بذاته
 المستأجر أو اصاحب العمل.

٧ \_ اجادة ذمة : وهي الواردة على منفعة شيء أومنفعة انسان غير معلوم

معروف بذاته لدى المستأجر أو صاحب العمل وإنما هو معلوم بالوصف كخياطة ثوب من فصال معين أو تشغيل عامل من قبل آخر بالواسطة مر مهارة معينة أو التعهد بايراد شيء معين .

ويقسم الاجراء بصورة رئيسية الى قسمين هما :

١ - أجير خاص: وهو الاجير الذي يستأجره الشخص مدة معينة أو لعمل معين بحيث لا يجوز له العمل لغير المستأجر إلا باذنه خلال مدة العقد كمال المصانع أو عمال البناء في مقاولة بناء البيت مثلا.

٢ - أجير مشترك: وهو الذي يُستأجر للقيام بعمل معين دون الالغزام
 بأن يقصركل عمله ووقته خلال مدة العقد على المستأجر كالحياط، وإنما له
 أن يتقبل الاعمال من الغير كلما يريد (١).

ويفضل بعض الفقهاء تسمية الآجير المشترك ، بالآجير المطلق ، باعتبار عدم انحصار عمله فى شخص مه ين أو أشخاص معينين و لآن عبارة المطلق هى مقابل عبارة المقيد وهو الحناص (٢) .

وأرى بأنه من الأوفق أن يسمى الأجير الخاس بإسم الآجير المقيد أو الاجير فقط لآنه في الحقيقة مقيد أن يعمل في وقت معين المستأجر وأن يعمل بعمل معين له أو أن يعمل مقيداً بالاثنين معاً ولا يجوز له مطلقاً أن يعمل لا لنفسه ولا لغيره في أوقات عمله المتفق عليها في عقد العمل ولذا فيكون تعبير (الاجير المقيد) أنسب من الاجير الخاص الذي يقابل هو الاخير العام ، و يمكن عند ثذ اطلاق تعبير الاجير الخاص على الاجير الأفراد، والاجير العام على الموظفين والمستخدمين في الدولة.

<sup>(</sup>٢) شرح اللمة للعلامة الشهيد السميد ج - ١ - ص ٨ .

أما الاجير المشترك فأرى ابداله وتسميته بالاجير المطلق أولى. وقد قسم بعض الفقهاء الاجراء الى الاقسام التالية من حيث نوعيـــــة. الخدمات والاعمال التي يلنزمون بتقديمها وهي : ــ

١- أجير: وهو الانسان الذي يعمل بما ليس بحيسازته كالبنائيين.
 والندافين والنجارين الذين يعملون الاثاثات والادوات والاشياء البيتيسة موضعياً في بيوت مستأجرتهم بصورة مؤقتة طبعا.

٣\_ صانع: وهو الذي يعمل في محله وبما هو تحت حيـــــازته ويصنع ما يقدم اليه المستأجر دون زيادة أو نقصان كالحداد والحياط مثلاً عندما لا يقدم للمستأجر شيئاً من عنده .

٣- صانع بائع: وهو الصانع الذي يقدم الشيء المصنوع من عنده أو يزيد على ما يقدم له كالصباغ والخياط ، فالخياط قد يصنع ثو با للزبون من قاش يبيعه هو ، والصباغ يضيف من عنده الصبغ ولذا فكل واحد منهما بنفس الوقت بائع صانع .

٤ ـ الحادم: وهو الذي يستأجر للخدمة فقط كالكمناس والفراش.

و بكننا أن نفرق ما بين الاجير والخادم ان الاول يستأجر في الجمال. الحرفى في نفس حرفة مستأجره غالبا وأصلاً كالاجير الحداد عنسد الحداد وكالاجير النجار عنسد النجار . أما الخادم فيستأجر لفير ذلك أي يستأجر للخدمة الشخصية أو الجماعية الاجتماعية كالكنس والتنظيف والحراسة .

وفى الواقع ان جميع هؤلاء هم اجراء يبذلون الجمد البدنى والمقلى لمصابحة مسنأجريهم حقيقة أو حكماً بعوض هو الاجر ويعتبر الوسيلة الاصليـة المباشرة أو غير المباشرة للتعيش فى الحال أو المستقبل ـ كافى حالة المتمرن مثلا \_ واذا وجدنا أن بعض هؤلاء يحوز بعض المواد الاوليـة للصنع أو بعض رأس المال فاذلك إلا لتسميل بذل الجمد البدنى والعقل لهم لمصلحة

المستأجر بن كمامل مساعد ليس إلا . وعليه ف كل واحد من هؤلا. هو عامل أجير و لكن قد يكون عاملاً أجيراً غير مستقل يضبع قوة عمله فى خدمة الفير كلياً فى قترة معينة حقيقة أو حكماً أو عاملاً أجيراً مستقلاً يتعمد للناس بعمل أو بخدمة معينة فى وقت يكون له رأى فيه أصلاً.

والآن وبعد أن عرفنا هذا الوصف الـكلى والفرعى لعقد العمل ننتقل الى ذكر أهم الحقوق والواجبات فيه .

#### المبحث الخامسي

### أهم حقوق وواجبات العهال وأصحاب العمل

إن أهم الحقوق والواجبات المقرتبة على عقد العمل لمكل وعلى كل من العمال وأحجاب العمل هى أداء العمل من جانب العامل وأداء الآجر مر جانب صاحب العمل ثم ضمان الضرر الحاصل فى العمل . وسنقصر المكلام عن هذه الحقوق والواجبات فى هذه الامور المهمة لاهميتها فى بجال النشاط الاقتصادى وتنظيم الروابط الانتاجية ما بين المنتجين للسلع وللخدمات الاقتصادية وأصحابها فى معظم الحالات .

# المطلب الاول الداء العمل

يفيد عقد العمل أن ينتفع صاحب العمل ، المستأجر لقوة العمل ، من منافع الأجير العامل ، المؤجر لقوة عمله ، بحسب ما جاء فيه من انفاق ، ومعنى ذلك أنه من حق صاحب العمل أن يحصل على ذلك بالحسنى

والعدل والقـطاط لا بالجور والظلم والاستغلال. ومن واجب هذا الآخير أن يقوم بتمكينه منه لآن الحصول على منافع العامل هو الغاية الآساسية من عقد العمل بالنسبة اصاحب العمل أى هو سبب هذا العقد من جانبه.

وعليه فالإسلام يلزم الاجير على ذلك ايفاء بالشروط ، وتنفيذاً للمقد المتفق عليه ، فقد جاء في القرآن الكريم ، واوفوا بالعهد ان العمدكان مسؤولا، وجاء في الحديث ، المؤمنون عند شروطهم ، .

ويجب أن يقوم العامل بتمهده بكل أمانة واخلاص وقوة ودقة بحسب طاقته وقدرته إذ لا يريد الاسلام بأن يشق على الناس في تصرفاتهم وأن يطلب منهم أكثر من قدراتهم وقابلياتهم ، وإلا فيعتبر ذلك من باب الحرج والمشقة اللذين يعتبرهما الاسلام من أسباب (الرخصة ) أحياناً تلك التي قد تجيز رفع التكليف بعضاً عن المكلف .

ولقد مجد الاسلام بالعامل القوى الأمين في أدا. الواجب الملتى عليه ، وانه فضله على الآخرين واعتبره أهلاً للأجر وللإكرام والتقدير فقد جاء حكاية في القرآن الكريم بقصة مومى عليه السلام، أن خير من استأجرت القوى الأمين ، .

وقد نداد الاسلام فيمن يخون الوعد والعهد ومن لا يني فيهما ومن يخدع ويغش في عمله فقد روى عن الإمام الصادق عليه السلام أن قيل (١): وروينا عن جعفر بن محمد الباقر عن آبائه أن رسول الله (ص) نهى عن الحلابة ـ التغرير ـ والحديعة والغش ... والغدر ... وقد اختلف الناس في معنى قول النبي (ص) من غشنا فليس منا : فقال قوم : يعنى ليس منا من أمل ديننا . وقال قوم آخرون : يعنى ليس مثلنا . وقال قوم آخرون :

اليس من أخلاقنا ولا فعلما لأن ذلك ليس من أخلاق الانبياء والصالحين وقال قوم آخرون: لم يتبعنا على أفعالنا ، واحتجوا بقول ابراهيم عليه السلام: فمن تبعنى فأنه منى ، فأى وجه من هذه الوجوه كان مراده (ص) فالفش بها منهى عنه . ، وحليه فيجب أن يقوم العامل بأدا. العمل دور عاطلة أو مخاتلة لأن كل ما يضر صاحب العمل بفعل العامل غير المستقيم في العمل هو من باب الخيامة والغدر والغش المنهى عنه في الإسلام .

وعلى صاحب العمل من جانبه أن يكون عادلاً وأهيناً في الانتفاع بمنافع الاجير واله أيضاً مشمول بالنهى عن الغش والغدر والحداع بالفسة له ، وعليه فعجب أن يحصل على قوة عمل العامل بحسب الانفاق والعرف والعدل هو مباشرة وبنفسه أو بمن يقوم مقامه شرعاً ، وايس له أن يؤجر أجيره الى الغير ليحصل على أجره هو لانه ليس بوكيل عنه وهو لا يملك تمليك منافعه لاحد وإنما هو يملك حق الانتفاع منها هو مباشرة لان عقد العمل لا يقضى إلا بذلك اللهم إلا اذا رضى العامل بهذا الآمر أى بقبول تشفيله من قبل صاحب عمله الاول عند الغير لحساب هذا الاخير . وفي هذه الحالة يقرر البعض بأنه بجب أن لا يكون ذلك بأكثر اجرة من أجره الاول إذ يمتبر ذلك من قبيل ربح ما لم يقبض الذي نهى رسول الله (ص) عنه ، إذ ربما يؤجر صاحب العمل الاول أجيره باكشر من أجره ايربح هو من إذ ربما يؤجر صاحب العمل الاول أجيره باكشر من أجره ايربح هو من الفرق ، ولابد أن تكون زيادة الأجر مقابل زيادة الإرهاق على العامل الفرق ، ولابد أن تكون زيادة الأجر مقابل زيادة الإرهاق على العامل الفرق تشغيله (ا) .

وعلى صاحب العمل واجب الانتفاع بقوة عمل العامل بحسب ما اتفق عليه وما دونه فى الضرر على العامل وليس له أن يتمدى ذلك الحد.

 <sup>(</sup>۱) روى تفسيراً انهمي رسول الله ( س ) عن ربح ما لم يقبض انه ( وقال آخرون :
 هو استيجار الفسلام أو الداية ثم يوآجر المستأجر بأكثر نما استأجره به ... > دعائم
 تغبى المصدر س ۳۰ - ۳۱

واذا أشغله أكثر بما اتفق عليه معه زمناً أو فى عمل أشق فيحق للعامل. أخذ الاجر المسمى ثم أجر المثل عن الزيادة وقال البعض له أجر المثل عن السكل. إذ قد يعتبر ذلك فسخاً للعقد السابق.

وقد عرفنا أن عقد العمل قد يبرم على زمن معيّن أو على عمل معين له-نهاية معينة أو درن ذكر زمن محدود أو عمل له نهاية معينة .

و لكن مل يصح الاشتراط في نفس عقد العمل على القيام بالعمل المثفق. عليه خلال زمن معين محدود بالذات؟

لقد ثار نقاش طويل ما بين الفقهاء المسلمين بشأن جواز أو عدم جواز. هذا الشرط في عقد العمل ، ويرجع سبب ذلك الى الإشكال التالى :

اذا لم ينته العمل وانتهى الزمن المضروب فما هو الحـكم؟ اذا تم العمل. المنفق عليه في العقد وليكن لم ينته بعد الزمن المشروط فما هو الحـكم؟ هذا الهو الإشكال وسبب الخلاف. والحقيقة انه اذا لم ينته العمل وانتهى الزمن فان أهم ركن من أركان العقد لم ينفذ وهو العمل فهل يجب أن يستمر العامل. لإتمام العمل بعد الزمن المشروط؟ وهذا يخالف الاتفاق، أم يتحلل العامل. بانتهاء الزمن المذكور من الالنزام بالعمل؟ وهو ما يخالف الاتفاق أيضاً ..

واذا تم العمل فهل يتوقف العامل عن العمل رغم ان الزمن المشروط لم ينته بعد؟ ألا يعتبر ذلك مخالفة للانفاق؟ أم هل يستمر العامل على العمل فاذا يعمل بعد انتهاء العمل للتفق عليه؟

ولقد جاء فى الفقه الجمفرى أنه اذا اشترط فى عقد العمل على المسدة والعمل مما يكون المفاط فى مدا اليوم - ( فالأقرب البطلان إن قصد التطبيق) (١) أى النطابق المكلى ابتداء وانتماء ما بين العمل والزمن لأن ذلك مما لا يكن التأكد من امكانية تحقيقه بصورة قطمية ، ولكن لو قصد

<sup>(</sup>١) العلامة الشهيد السعيد العاملي شرح التعق ج - ١٣ - ص ١٣

من الجمع بين العمل والزمن مجرد وقوع فعل الخياطة فىذلك الوقت ولغرض الجمع بين العمل والزمن مجرد وقوع فعل الخياطة فىذلك الوقت ولغرض الإسراع صبح هذا الشرط مع المكان وقوعه فيه . و لكن ورد أيضاً فى الفقه الجعفرى ان فى ذلك تردداً أى احتمال الجواز إذ جاء فى شرائع الإسلام أنه لو قدر المدة والعمل ... فيل يبطل لآن استيفاء العمل فى المدة قد لا يتفق . . وفيه تردد ، (۱) .

ومعنى القول ببطلان عقد العمل اذا كان فيه شرط العمل و المدة معاً أنه يجب بيان أحدهما فقط ، العمل أو المدة .

وقد أقر "ذلك الإمام أبو حنيفة والإمام الشافعي . إذ قيل انه ، متى تقدرت المدة لم بحز تقدير العمل (٢) وجذا قال أبو حنيفه والشافعي لأن الجمع بينهما يزيدها ـ الاجارة ـ غرراً لأنه قد يفرغ من العمل قبل انقضاء المدة فان استعمل في بقية المدة فقد زاد على ما وقع عليه العقد وإن لم يعمل كان شارطاً للعمل في بعض المدة وقد لا يفرغ من العمل في المدة فان انمه عمل في غير المدة وإن لم يعمله لم يأت بما وقع عليه العقد وهذا غرر امكن التحرز عنه ولم يوجد مثله في محل الوفاق فلم بحز العقد معه .

وقد جاء فى الفقه الحنبلى أنه ، لا يجوز الجمع بين نقدير المدة والعمل، وعليه المذهب الحنبلى لآن الجمع بينهما يزيد الاجارة غرراً لا حاجة اليه (٣)، والكن قبل فى نفس الفقه أنه يحتمل أن يصح ذلك.

وقد نقل عن الإمام أحمد ، فيمن اكثرى دابة الى موضع على أن يدخله في اللاث فدخله في ست فقال قد أضر به فقيل يرجع عليه بالقيمة ؟ \_ أى بقيمة الدابة لأنه أضر جا \_ قال لا يصالحه ، وقد فسر ذلك الفقهاء أرب الإمام أحمد يجيز تقدير المدة والعمل جميعاً .

<sup>(</sup>١) العلامة الحقق العلي ص ٢٣١

<sup>(</sup>٢) الغني ج ــ ٥ ــ ص ٢٠٠٤

<sup>(</sup>٣) المقتم لاين قدامة ج ـ ٢ . من ٢٠٧

وقد أجاز الجمع بينهما أيضاً الإمام أبو يوسف والإمام محمد بن الحسن. صاحبا أبى حنيفة لآن الاجارة فى الاصل معقودة على العمل وإن ذكر المدة فى العقد هو لغرض التعجيل فلا مانع من ذلك عندهما ، فاذا فرغ العامل من العمل قبل انقضاء المدة فقد وفى ما علميه من العمل ولا يلزمه الاشتفال ببقية المدة كما لو قضى الدين قبل أجله . ولكن اذا مضت المدة قبل انتهاء العمل فني رأيهم أن للمستأجر فسخ الاجارة لآن العامل لم يف بالشرط ، ولكن اذا رضى هو باستمرار الاجير بالعمل فيجب عليه بالشرط لا يكون للدُخل حقاً تجاه الآخر . وإذا كانت المدة المذكورة قد انتهت ولم يقم العامل بأى شيء من العمل فليس الأجير أى أجر ، أما اذا كان العامل قد قام ببعض العمل خلال تلك المدة فله فقط أجر المثل عما قام به مر عمل لآن فسخ العقد يسقط الآجر المسمى و يبقى الأجير أجر المثل فقط (٤) .

أما القه الماليكي فقد ذكر عنه انه (٢) ، اذا كان \_ أى العامل \_ على يقين من أنه يستطيع منه \_ أى من العمل \_ فى الموعد الذى حدده فانه يجوز أما إن كان لا يدرى فيكون مكروها ، ويمكن أن يستنتج من ذلك أنه يجوز جمع المدة والعمل فى عقد العمل على ما يظهر . وقد يكون دليلاً على صحة هذا الاستنتاج ما ورد بشأن بيع شخص لآخر نصف سلمة بشمن معين على أن يبيع المشترى النصف النانى \_ باجرة \_ كأن يقول شخص لآخر : بعتك نصف دارى هذه بمائة دينار مم السمسرة على بيع النصف النائى خلال شمر فيكون بحموع الثن المائة دينار مم السمسرة على بيع النصف الآخر ؛ غير ان فيكون بحموع الثن المائة دينار مم السمسرة على بيع النصف الآخر ؛ غير ان

<sup>(</sup>۱) المدنى لاين قدامة ج ــ ٥ ــ ص ٢٠٠٠

<sup>(</sup>٢) النقه على المذاهب الاربط ج - ٣ - ص ١٧٨ - ١٨٠

هذا العقد لا يصح عند المالكية إلا أن بجمل العائدان للبيسع بالنسبة للنصف الثانى أجلاً معلوماً يتم البيسع خلاله فيقول البائع المشترى على أن تبيسع لى النصف الثانى من الدار خلال شهر مئلاً ومن هنا يمكن الاستنتاج أيضاً بأنه يجوز لدى المالكية أن يشترط في عقد الاجارة على العمل والزمن معاً.

والحقيقة انه اذا كان المقصود دفع العامل على الإسراع بالعمل، أو كانت المدة المقدرة للعمل كافية فلا ضير على العامل أو على صاحب العمل من اشتراط تطابق الزمن والعمل في عقد العمل لاسيما وانه لا يوجد دايل شرعى على عدم جواز ذلك سوى احتمال عدم الطاقة على القيام بالعمل خلال الفترة للمضروبة إذ ربما يعتقد بأن هذا من الفينيات ومما لا قدرة للانسان على التحكم فيها.

وهل يستطيع العامل الاجير أرف يعمل عند الغير في أثناء تعاقده مع صاحب العمل؟

إن فى ذلك تفصيلاً بحسب ما اذا كان الاجير متيداً أو مطلقاً أى أجيراً خاصاً أو أجيراً مشتركا.

فاذا كان العامل أجيراً مقيداً , خاصاً ، فيجب عليه أن يقوم هو نفسه بالعمل المتفق عليه لا غيره بدلاً عنه لا في قوة عمله ، أى منافعه ، هى المقصودة بالذات في عقد العمل لذا فلا يجور أن يدفع بالعمل الى غيره ليقوم به نيابة عنه اللهم إلا باذن صاحب عمله ، ولو فعل ذلك دون هذا الاذن لبقي هو في أثناء مدة عقد العمل بلا عمل يقوم به لمستأجره وهذا مخالف للانفاق لان الاجير المقيد يجب أن يقوم بالعمل هو طيلة مدة العمل لمستأجره باخلاص وأمانة وان قعوده عن ذلك يخالف معنى الاخلاص والامامة ، ولو قيل اله أعطى العمل لتنفيذه الى شخص آخر وهذا هو المهم بالنسبة لمستأجره فيرد على ذلك أن هذا الفعل يخالف شروط الانفاق لان بالنسبة لمستأجره فيرد على ذلك أن هذا الفعل يخالف شروط الانفاق لان

منفعة الاجير الخاص هى المقصودة فى العقد \_ وهو \_ لا يستطيع أن يكلف غيره بالعمل لمستأجره (١) بدلا عنه لأن عقد العمل عقد معه لا مع الغير وانه اجارة عين لا اجارة ذمة و فاشه ما لو اشترى معيناً لم يحز أن يدفع اليه غيره ولا يبدله مخلاف ما لو وقع فى الذمة ، (١) .

وكذلك لا يجوز للمامل المقيد ، الحاص ، أن يعمل فى أوقات عمله لغير مستأجره إلا باذنه لآن منافعه فى ذلك الوقت تعودكاما لمستأجره ولا بملك هو منها شيئاً الفسه إلا لقضاء حاجاته الحاصة الضرورية للحياة . أما اذا عمل فى غير أوقات العمل للمتادة اغير مستأجره فيجوز ذلك بشرط أن لا يؤدى الى الإخلال بعمله كضعفه مثلا .

أما اذا عمل العامل فى أثناء أوقات دوامه المعتاد الى غير صاحب عمله دون علمه وإذنه فيكون لهذا الاخير الحق فى فسخ عقده معه أو ابقائه .

فاذا فسخ صاحب العمل عقدد العمل الهوات المنافع المعقود عليها أو بعضها ، وكان قد عمل الفامل له بعض الشيء فيعطى هذا من الاجر بنسبة ما قام به من عمل (\*\*) \_ وقال البعض لا يعطى شيء لتقصيره وقال آخرون يعطى أجر المثل لسقوط الاجر المسمى بالتقصير \_ . أما اذا لم يكن قد قام بشيء من العمل وفسخ العقد فلا شيء له .

أما اذا لم يفسخ صاحب الدمل عقد الدمل مع العامل وأبقاه فينظر فى نوعية وجوهر اتماق عامله أى أجيره مع الغير هلكان بعقد اجارة أو بمقد جمالة أو تبرعاً.

فاذا كأن المامل قد اشتفل عند الفير بمقد عمل أيضاً فلصاحب الممل الخيار

<sup>(</sup>١) شرائع الأملام من ١٣٤

<sup>(</sup>٢) الذي لاين تدامة ج ـ ٥ ـ من ٢٢٤

 <sup>(</sup>٣) شرح اللمة الشهيد السميد ج ١ - س ٧٠ - ٨

ف أن يفسخ هذا العقد الآخير أو يجيزه ، إذ يمتبر العامل فضولياً ، آجر قوة عمله ، وهي المملوكة بعقد العمل الاول لصاحب العمل الاول . وان من حق المالك أن يجيز أو أن لا يجيز عقد الفضولي . فاذا لم يجز هذا العقد الفضولي أي فسخه كان له أن يطالب باجرة المثل عن المدة التي لم يستفد فيها من عمل العامل لانها هي قيمة المنافع المستحقة له وقد تلفت عليه . والمطالبة هنا تتوجه الى العامل لانه هو المتلف المباشر أو الى المستأجر أي صاحب العمل الثاني لانه هو المستفيد من تلك المنفعة .

أما اذا أجاز صاحب العمل الاول هذا العقد الفضولى استحق الاجر المسمى في عقد العمل الثانى وله أن يأخذه من صاحب العمل الثانى اذا لم يكن قد دُفع من قبل الى الاجير . أما اذا كان قد دُفع من قبل الى الاجير فيأخذه صاحب العمل الاول من الاجير أو من المستأجر بحسب ما اذا كان الاجر معيناً أو غير معين وبحسب ما اذا كان قد أجاز القبض أو لا من قبل الاجير ، ويكون لصاحب العمل الثانى الحق فى أن يرجع على الاجير بما دفع من أجر لصاحب العمل الاول اذا كان قد دفعه اليه من قبل .

أما اذا كان عمل الاجمير للفير بجمالة (١) فان أجازصا حب العمل الأجبر ذلك فيأخذ هو الجمالة المسياة و إلا فيأخذ أجر المثل عن مدة فوات المنفعة اذا لم يجزعقد الجمالة . أما اذا فسخ اجارة أجيره معه فالحكم هو نفس ماذكر ناسابقاً .

أما اذا كان أحيره قد عمل للغير تبرعاً في أثناء دوام عمله معه وهو لم يفسخ بسبب ذلك عقد العمل فينظر الى العمل الذي قام به الآجير، فاذا كان عما له أجرة في العادة فله المطالبة بأجر المثل من الاجير نفسه أو عن عمل له . أما اذا لم يكن أجر، في العادة الجارية، للعمل الذي قام به أجيره للفير فليس له شيء .

 <sup>(1)</sup> الجمالة ما يعطى على القيام بقعل دمين عاكمن يقول من يجد حقيبتي الضائمة فله
 دينار . هو عدد من طرق و أحد ينفذ من قبل آخر ويستحق ألموض وهو الجمالة .

وهذا هو نفس الحسكم بالنسبة لعمل الاجير لنفسه فى أثناء دوام عمله مع صاحب العمل.

أما اذا كان العامل غير مقيد أى كان ملطقاً ومشتركا و فعليه أن يقوم والعمل المنفق عليه معه محسب أوصافه وايس عليه أن يقيد نفسه مهذا العمل بل يجوز له أن يعمل فى أثناء تعهده للغير لنفسه ولمن يشا. لانه غير مقيد الإبالسرعة الممكنة فى العمل عند الإطلاق وبالإخلاص والامانة المعمودة واذا كان عمله هو مقصوداً بالذات فيجب أن يقوم هو بالعمل أيضاً واذا كان عمله هو معينة له فيجب أن يوفى خلال تلك المدة واذا كان عمله هو غيره باتمام العمل بأوصافه اذا كان عمله هو غير منظور فى عقد العمل.

وقد روى عن الإمام الصادق عليه السلام أنه مسئل عن الصانع متقبل العمل ، شم يقرّب له بأفل عا تقبله به ، قال : إن عمل فيه شيئاً أو دّبره أو قطع الثوب إن كان ثوباً أو عمل منه عملاً ما فالفضل يطيب له ، وإلا فلا خير له فيه ، (١) .

ومعنى ذلك ان الاجير المطلق وهو المشترك يستطيع أن يكلف غيره بأداء العمل الدى كلف هو بعمله ، ولسكن بشرط أن لا يكون ذلك المرض ربح الفرق بين أجر ما أخذه وأجر ما اعطاه للاجير الآخر دون أن يكون له عمل فيه لانه هو أجير وبجب أن بحصل على الاجر أو على قسم منه مقابل العمل فاذا كلف غيره بالعمل بنفس الاجر لتعذر قيامه هو فيه فلا مانع لانه أجير مطلق . أما ان يدفع بالعمل للغير بأل هن أجره دون عمل فيه لدكى يحصل هو على الفرق فذلك لا يجوز لانه كسب من دون وجه شرعى . ولذا حصل مانع قاهر حال دون قيام العامل المقيد بالعمل كالمرض فان اجرته ولذا حصل مانع قاهر حال دون قيام العامل المقيد بالعمل كالمرض فان اجرته

<sup>(</sup>١) دعائم الاسلام نفس المصدر ج ٢ س س ٧٨ .

لا تسقط ولكن يكون لصاحب العمل الحق في فسخ العقد بالمدة (١).

وقد جاء فى الفقه الجمفرى أنه اذا حفر العامل البثر فانهارت أو انهار بمضما لم يلزم الأجير بازالة الانهيار وان ذلك على المالك. • ولو حفر بعض ما قوطع عليه ثم تعذر عن حفر الباقى إما الصعوبة الارض أو مرض الاجير أو غير ذلك قوم حفرها وما حفر منها عليه بنسبة من الاجرة ، (٢) .

و عند الشافعية ليس للأجير الخاص أن ينيب أحداً محله في العمل لأن الاجارة قــد تعلقت بعينه هو (وهو يستحق الاجرة بمجود تسليم نفسه للعمل سواء عمل أو لم يعمل وسواء كان يعمل في بيت المستأجر أو في بيت نفسه )(٢٠).

ومعنى ذلك أنه لو مرض فليس له أن ينيب عنه شخصاً آخر بل يكون. لصاحب العمل الخيار بين المسخ والانتظار .

أما بالنسبة الأجير المشترك فله أن يكلف غيره بالعمل فى أثناء صحته أو مرضه إلا اذا شرط عليه العمل بنفسه وعندئذ يكون لصاحب العمل الفسخ أو الانتظار .

وقال الحنفية انه ، اذا شرط على الصانع أن يعمل بنفسه فليس له أن يستعمل غيره ، . . وإن اطلق له العمل فله أن يستأجر من يعمله ، (\*) لأنه النزم الاجير بالشرط بالعمل بنفسه وإن عمل نفسه هو الممقود عليه بينها في الاطلاق يكون العمل هو الممقود عليه فيمكن ايفاؤه بالنفس أو بالفير .

<sup>(</sup>۱) البحر الرخار الجامم لمذاهب دلماء الامصار تأليف الامام المجتهد الهدي لدين الله أحد بن يحى بن المرتفى المترفى عام ١٨٠٠ هـ طبع الفاهرة ١٩١٩ جـ ١ - ص ١٥٠ والمفنى لابن تدامة جـ - ٥ - ٣٠٢٠ .

<sup>(</sup>٢) شرائم الاسلام للملامة المحتق الحلي س ٣٣٦

<sup>(</sup>٣) النقه على المذاهب الاردية ج \_ ٣ \_ ص ٢٠٠٥

<sup>(</sup>٤) الجوهرة المنبرة ج - ١ - ص ٢٧١

ونستنتج من ذلك أنه اذا مرض الاجير الذى لم يشرط عليه العمل بنفضه فيصح له أن يكلف غيره بالعمل ، أما اذا شرط عليه بنفسه و مرض فيكون له بحسب الفقه الحننى حق الفسخ كما يكون للطرف الآخر حق الانتظار أو الفسخ . وجاء عن الفقه الحننى أنه اذا ، استأجر رجلاً للخدمة فرض مرضاً ينقص من عمله فالمستأجر بالحنيار إن شاء أمضى العقد وإن شاء فسخه فان لم يفسخ و مضت المدة فان عليه الاجرة كاما ، (١) ،

وقد جاء فى الفقه المالدكى انه ، اذا استأجر شخص آخر على قلع ضرس قيسكن ألم الضرس قبل قلمه أو على عملية جراحية فيزول الآثم قبل عملها فانه في هذه الحالة ينفسخ العقد . أما اذا لم يسكن الآلم فان المستأجر يلزمه دفع الاجرة وإن لم يعمل من غيرأن بجبر على قلع ضرسه أو شق دمله مثلاً ، (٣).

و تنفسخ اجارة المرضع بظهور حملها أو حصول مرض لها لا تقدر ممه على ارضاع الطفل ، . و تنفسخ بمرض خادم عجز عن فعل ما استؤجر عليه فان عرف بمد ذلك قبل انقضاء المدة فان الاجارة تعود و يكمل باقى الدمل ، .

فستنتج من ذلك أنه اذا تمرض العامل فلصاحب العمل حق فسخ الاجارة واذا لم يفسخ فللعامل أجره كاملاً ، وبمحكنه العودة الى الاستمرار بتنفيذ العقد بعد زوال المرض حتى ولو فسخ العقد اذا لم يكن فى ذلك ضرو على حصاحب العمل (٣) .

وقد جاء في الفقه الحنبلي أنه ، من استؤجر لعمل شيء فمرض اقيم مقامه من يعمله والاجرة عليه ، (1) . وجاء في تفسير هذا أن المراد هو المستأجر

<sup>(</sup>١) الفقه على الشاهب الارابعة ج ـ ٣ ـ من ١٩ ١٠

<sup>(</sup>٢) الفقه على المذاهب الأزيمة ج - ٣ - ص ٢١٥

<sup>(</sup>غ) المقدم ج - ۴ - ص ۲۱۶ -- ۲۱۰ (غ)

العمل فى الذمة كخياطة وبناء ولم يشترط عليه مباشرة العمل بنفسه و فار... شرط عليه مباشرته لم يقم غيره مقامه ، وكذا لوكانت الاجارة على عينه فى. مدة أو غيرها فمرض لم يقم غيره مقامه لان الاجارة وقعت على عمله بعينه -لا على شى. فى ذمته ، فعلى هذا يخير بين الفسخ والصبر حتى يتبين له الحال ، .

واذا استأجر شخص عاملاً لمدة معينة فهرب أو امتنع من تنفيذ. الاانزام فما هو الحمكم ؟

ينفسخ العقد ، بحسب الفقه الجعفرى ، فى مدة (١) الهرب والامتناع ، ويبقى صحيحاً فى المدة الباقية ، يعنى ان لصاحب العمل الحق فى مطالبة الآجير بائمام العمل وكذلك الآجير نفس الحق . وليس الأجير الحق فى المطالبة بالفسخ لآن النقصير من جانبه لا يكون له حقاً فى التحال من الالتزام الذى . عالفه بعد الالنزام به .

ومعنى هذا أن عقد العمل المبرم على القيام بعمل معين دون ذكر مدة معينة لا ينطبق عليه المكلام السابق لآر العمل غير قابل للتجزئة بنفس صورة الزمن القابل أساساً للتجزئة . وعليه فتجب المطالبة باتمامه دائماً الى حين اتمامه أو له فسخ العقد بشأنه ، ولكن اصاحب العمل الحق في المطالبة بالفسخ عند الامتناع عن اتمام العمل المتفق عليه أو عند هروب العامل .

وجاء فى الفقه الحنبلى ، أنه اذا هرب الآجير فى الاجارة الزمنية أو امتنع عن العمل يكون لصاحب العمل خيار الفسخ و اذا لم يفسخ انفسخت الاجارة بمضى المدة يوماً فيوماً وبقيت فى المدة الباقية . وهذا هو نفس رأى االفقه الجمفرى . أما اذا كانت الاجارة منصبة على القيام بعمل معين دون ذكر الزمر كخياطة ثوب أو بناء حائط استؤجر من ماله لاتمام العمل ـ أى

<sup>(</sup>١) كتاب الخلاف ج - ٢ - ص ٢٠٠٩

القاضى طبعاً \_ فان لم مكن ذلك صار له حق الفسخ أو الانتظار والمطالبة بتنفيذ العمل دائماً إلى اتمامه (1).

وايس للعامل أجر فى كل وقت امتنع فيه من العمل أو هرب وهذا مما يتفق عليه الجميع .

أما فيما يتعلق بوقت العمل ، فذلك متروك الى ما تعارف عليه الناس والى الانفاق والى الحرية الشخصية . ولكن المفضّل أن يكون العمل تهارآ . وجعلنا النهار معاشاً ، والمقصود بالنهار من الفجر الى غروب الشمس (٢) . وذلك حتى يترك الليل للعامل حتى يرتاح من عناء العمل ويعود اليه نشاطه . ووحوا القلوب ساعة بعد ساعة فان القلوب اذا أكات عميت ،

وقد نقل عن أبي عبد الله جمفر الصادق عليه السلام انه قال: • من كان يقومن بالله واليوم الآخر فلا يستعملن أجيراً حتى يعلمه ما أجره ومن استأجر أجيراً ثم حبسه عن الجمعة تبوء بإنه وإن هو لم يحبسه اشتركا في الآجر ، (٣). وعن أبي حنيقة انه قال (١): • فإن استأجره ليخدمه يوماً فله أن يخدمه من طلوع الفجر الى أن ينام الناس بعد العشاء الآخرة ، ، وقال بعض الفقهاء: • يعمل من النهار القدر المعتاد في الناحية بل من الفجر الى العشاء الآخرة أو الى أن ينام الناس ، ، وقال آخرون: • وعلى الآجير العشاء الآخرة أو الى أن ينام الناس ، ، وقال آخرون: • وعلى الآجير

<sup>(</sup>١) المغنى ج ـ ه ـ ص ١١٤ وكتاب المنتع ص ٢١٢

<sup>(</sup>٣) وذكر عن النبي ( س ) أنه قال تـ ﴿ انما منا ـ كم ومثل أهل الكتاب كنل رجل استأجر اجراه فقال من يممل لي من غدوة الى نصف النهار على قبراط أبراط أ فعملت النصارى اليهود ، ثم قال : من يعمل لي من نصف النهار الى العصر على قبراط قبراط أو فعملت النصارى ثم قال من يعمل لي من العصر الى غروب الشمس على قبراطين فيراطين . فعملتم أنتم فغضبت اليهود والنصارى وقالوا : نحن أكثر عملا وأفل أجراً ، فقال : هل ظلمت كم من أحركم . شيئاً قالوا : لا قال : فانما هو قضلي اوتيه من أشاء » . المغني لابن قدامة ص ٢٤١ .

<sup>(+)</sup> ال- كان غ - · - ص ٢٨٩ .

<sup>(</sup>١) الجوهرة النبرة لمختصر الندوري في فقه الامام أبي جنيفة ج ــ ١ ــ ص ٣٦٥ .

الحاص أن يعمل فى كل أوقاته المتمارف على العمل فيها لصاحب العمل عدا أوقات الصلاة وصلاة الجمعة والعيدين فانها لا تدخل فى العقد وإن لم ينص عليها وللمستأجر منعه مر صلاة الجمعة إلا اذا كان الاشتراط على عدم منعه منها ، (١) .

وهذا كله بالنسبة للعال الذين خصصوا كل أوقات عملهم الى أصحاب العمل أى العمل ، أما اولئك الاجراء الذين يعملون بحربتهم لأصحاب العمل أى الاجراء المستقلون فتحديد الوقت متروك لهم حسما يريدون وما يتفق معهم عليه من الاعال .

وفي جميع الاحوال بجب أرب لا يرهق العال في زيادة ساعات عملهم وكميات العمل المطلوب منهم لآن ذلك يؤدى الى إضعاف قابلياتهم الانتاجية مما يضر بمصالحهم و بمصالح ذويهم والغير ، وعليه يكون الواجب على صاحب العمل بأن لا يشغل العامل أكثر من أوقات العمل المتعارف عليها بصورة سليمة معقولة ولا أن يطلب منهم أكثر عملاً من المعتاد المعقول. وقد أوصى الاسلام بأن لا يشق على أحد في التكليف فقد قال الله تعالى بقصة موسى حكاية : • . . . على أن تأجر في ثمان حجج فان الممت عشر فمن عندك وما اديد أن أشق عليك ، وقال عز وجل : • لا يكلف الله نفساً إلا وسعها • وقال النبي (ص) : • ولا تكلفوهم ما لا يطيقون ، وقال (ص) ؛ • من وقال الرحم لا يرحم لا يرحم ، •

ويجب على العامل أيضاً أن يكون أميناً مخلصاً مجتهداً بعمله وأن لا يكسلوا فى أداء أعالهم وعليهم أن يوفوا حقوق أصحاب العمل فى العمل المتفق عليه قال الله تعالى: • فاوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ، وقال الني (ص): • أن الله يحب من العبد أذا عمل عملاً أن يتقنه ، وقد كان

<sup>(</sup>١) النته على الداهب الاربية ج - ٣ - س ٥٠٠ .

يوصى الإمام الصادق (ع) أصحابه بقوله: « لا تسكسلوا في طلب معائشكم هـ وهذا الحظاب أحق بأن يكون المقصود هنه هم العال لآن صاحب العمل من حقه أن ينتفع بمنافع العامل بحسب قدرته وطاقته وما انفق عليه حتى يكون قادراً على تسديد الاجور الى العال من ثمار أعالهم ، واله من واجبهم الإسراع والانقان في الأعال حتى تتهيأ للناس الحدمات والسلع الاقتصادية وتسكون موفورة بأسعارها المعتدلة وانهم اذا تسكاسلوا وتوانوا فعنى ذلك تقصير في الانتفاع بمنافعهم بحق صاحب العمل وتقصير بحق الناس جميعاً .

## المطلب الثاني أداء الآجر

لقد سبق أن مر شرح ماهية الآجر فى عقد العمل فى الشريعة الاسلامية. وكيف يجب أن يكون من حيث النوعية والمعلومية ومن ناحية وجوبه باعتباره ركمناً من أركان هذا العقد .

كما مر ذكر جواز أن يكون الآجر عيناً أو نقداً يدفع في الحال أو بمد أجل مضروب بحسب الاتفاق والاصول الشرعية وآراء الفقهاء .

كما سبقت الإنسارة الى أن الآجر المسمى هو الواجب أداؤه فى عقود العمل الصحيحة ، وانه فى كل حالة يكون عقد العمل فاسداً أو باطلاً وكان. العمل قد استوفى من الاجير فهو يستحق أجر المثل لا الاجر المسمى ،

ويمكن أن يبرم عقد العمل لمدة معينة أو لعمل مه يَّن بأجر مع يَّن ، كأن يستأجر العامل لمدة اسبوع أو أقل أو أكثر ، أو أن يستأجر للقيام بعمل معلوم دون تحديد زمن ما كخياطة الثياب أو نقل الأثاث . وهذا مما يتفق عليه جميع الفقهاء المسلمون . أو أن يستأجر في وقت معين أو للقيام بعمل

ويحدد لمكل جزء من الوقت أو من العمل أجراً معلوماً دون بيان عموم الوقت الذى يراد العمل فيه أو عموم العمل المراد انجازه كأن يستأجر أحد العامل في كل يوم بنصف دينار للبناء أو لمكل درس يعطيه ديناراً دون ذكر عدد الدروس التي سيقوم بتدريسها .

وقد اتفق أغلب الفقهاء المسلمين على جواز ذلك (١) . فاذا قال صاحب العمل للعامل استأجر نك فى كل يوم بنصف دينار فقبل العامل ، يكون العقد صحيحاً عند الجعفرية : إذ لا جهالة فى العقد ، واستناداً على تأجيير على (ع) نفسه كل دلو بتمرة فأقره النبي (ص) على ذلك .

وكذلك الحركم من حيث النتيجة ما خنفية (٣) ، والمالمكية قياساً على جواز ، بينع الصبرة بحساب القفيز بدرهم ، ، وقد أيد ذلك أيضاً بعض أصحاب الشافعي لم يجز ذلك نفسه ، وقد أجاز ذلك الإمام أحمد ، وقال بعض الفقهاء بأن ذلك باطل ، وهو قول الثوري والصحيح عن قولي الشافعي ، ٤٠) .

وجاء فى الفقه الحنفى أيضاً انه اذا استأجر شخص عاملاً لديه كل شهر بعشرين ديناراً صح فى شهر واحد ويحكون العقد فاسداً فى الاشهر البقية ويكون له فى الشهر الأول الآجر المسمى وفى الشهور التائية أجر المثل لان مدة عقدالعمل فيها مجمولة والاصل ان كلمة كل وهى أصلاً تفيد العموم الدخلت فيها لا نهاية له ينصرف مصناها الى الواحد لمتعذر العمل بالعموم،

 <sup>(</sup>١) كتاب الحلاف للعلامة الطوسي - الاجارة - ج - ٢ - س ٢٠٢ . والعلامة المحقق الحلى شرائع الاحلام س ٢٠٢ . وكتاب المقتم ص ١٩٩ .

 <sup>(</sup>۲) كتاب الخلاف للعلامة الطومي ج- ۲ - ص ۲۰۷.

<sup>(</sup>٣) بداية الجتمد ع - ٢ - س ١٨٩٠.

<sup>(</sup>٤) المغنى ج - ٥ - ص ٢٠٥ ويفسرون هذا البطلان بد : ﴿ لأَن اَمْظُ - كُلّ - اسمِ للهدد فاذا لم يتدروه كان مبهماً عهولا فبكون فالـداً كما لو قال أجر تك مدة أو شهراً ﴾ .

وذلك إذا لم يرض أحد الطرفين بالاستمرار في العقد منذ أول الشهر الثاني ولم ولكن إذا استمر العامل في العمل في بداية الشهر الثاني أو في كل شهر نال ولم يعترض عليه صاحب العمل ولو لمدة ساعة أو أكمثر فإن العقد يتجدد وكأن ذلك تم بتراضيهما (١).

وقد ورد فى كـتاب الحلاف (٢) للعلامة الطوسى أنه ، اذا اكرى دابة من بغداد الى حلوان فركبها الى همدان فانه يلزمه اجرة المسمى من بغداد الى حلوان ومن حلوان الى همدان أجرة المثل ، وبه قال الشافهى ، وقال أبو حنيفة لا يلزمه الاجرة التى تعدى فيها بنا على أصل ان المنافع لا تضمن بالفصب ، وقال مالك ان كان قد تجاوز بها شيئاً يسيراً فأنه كا قلنا ، وان تعدى فيها شيئاً كثيراً فان المدكرى بالخيار إن شاء أخذ منه اجرة المثل لذلك التعدى أو بأخذ منه الدابة . ، وقد ذكر عن الفقه الحنبلي أن « فى الأجر الواجب وهو المسمى وأجر المثل للزائد نص عليه أحمد ولا خلاف فمه ومن أصحابنا (٢) .

فنقيس على ذلك فى الوقت الحاضر ما اذا استأجر شخص سيارة اجرة للذهاب بها الى كركوك فذهب بها الى الموصل . فيحسب الفقسه الجعفرى والفقه الحنبلى ان صاحب السيارة يستحق الاجرة المسهاة من بغداد الى كركوك و اجرة المثل من كركوك الى الموصل . وبحسب الفقه الحنبى لا يستحق إلا الاجرة المسهاة من بغداد الى كركوك ولا يستحق مقابل التجاوز على المسافة من كركوك الى الموصل . وبرأى مالك ان صاحب السيارة بالحيار بين أن يأخذ اجرة المثل أو أن يأخذ قيمة السيارة فى تاريخ التجاوز ويعطى السيارة الى مستأجرها .

 <sup>(</sup>١) الجوهرة المنبرة ج - ١ - س ٣٦٩ .

<sup>(</sup>Y) كيتاب الحلاف للعلامة الطوسي ج - ٢ - ص ٢٠٨ مسألة ٨

<sup>(</sup>٣) المغني لابن قدامة ج - ٥ - س ١٥١ والفنع لابن قدامة ع - ٢ - س ٢١٠

المسألة . ويتلخص رأى الحنفية بعدم أدا، شيء عن المسافة الزائدة . ويتلخص رأى مالك انه اذا كان التجاوز لمدة بعيدة ، يخير صاحب الدابة بين أجر المثل وبين المطالبة بقيمتها يوم التعدى لانه متعد بامساكها وهو حابس لها عن أسواقها فكان الصاحبها تضمينها ، (۱) ، وقد رد العلامة ابن عادامة المقدسي على رأى مالك بأن ، العين باقية بحالها يمكن أخذها فلم تجب قيمتها كما لو كانت المسافة قريبة وما ذكره تحدكم لا دليل عليه ولا نظير له قيمتها كما ولا نظير له فلا يجوز المصير اليه .

وفى الواقع ان رأى الإمام مالك يصل فى الفرابة الى درجة بعيدة جداً لاسيما اذا تصورنا ان الدابة هى بمثابة سيارة تـكسى فى الوقت الحاضر .

وقد دار نقاش طويل ما بين الفقهاء المسلمين حول زمن استحقاق وأدا. الاجر الى الاجراء فهل يصح الإشتراط مثلاً على تعجيل أو تأجيل ذلك؟ وهل يستحق ويؤدى الاجر بمجرد ابرام عقد العمل أم بعد أداء العمل؟.

انفق عامة الفقهاء تقريباً على جواز اشتراط تعجيل وأداء الآجر فى نفس عقدد العمل قبل اتمام العمل إلا فى حالات نادرة جداً أوجب بعض الفقهاء فيها تأجيل أداء الآجر - كاسيائى ذكر ذلك حالاً وان شرط التعجيل فى هذه الحالات النادرة لا قيمة له عند هؤلاء.

والدليل على جوازالتعجيل هو لأن المؤمنين عند شروطهم و لا يوجد ما نع شرعى من شرط التعجيل وهذا رأى الجعفرية ، ومعنى ذلك ان الأجر علك هنا ويستحق فى نفس العقد عند شرط التعجيل وهذا ما يشبه تعجيل الثمن فى بيسع السلم والاستصناع حيث يدفع الثمن معجلاً ، مع العلم ان كثيراً عن الفقهاء المسلمين يقررون استحقاق الآجر بنفس عقد العمل وقبل أداء

<sup>(</sup>١) المفني لابن قدامة ج \_ ٥ \_ س ١٥٤ .

العمل اذا لم يشترط فيه التعجيل أو التأجيل كما سيأتي ذكر ذلك حالاً.

ولكن يقرر الحنفية عدم اعتبار شرط تعجيل الآجر في الاجارة غير المنجزة (١) ، كأن يستأجر الانسان داراً بتاريخ ١/١/٥٦٥ لمدة سنة اعتباراً من تاريخ ١/٢/١/١٩ مثلاً ، ومعنى ذلك ، بالقياس ، انه اذا شرط التعجيل بدفع الآجر في عقد عمل ابرم الآن لينفذ بعد عدة ، هيئة فلا يلزم المستأجر في الحال بدفع الآجر رغم الشرط لآن الحنفية يعتبرون هذا العقد المنجز غير لازم لذا فلا يستحق الآجر قبل أداء العمل (٢) ، ولا يستطيع العامل فسخ العقد بسبب عدم دفع صاحب العمل الآجر اليه معجلاً حسب الشرط و فستقد ان في هذا الرأى أحياناً حرجاً على بعض الناس في مجال التعامل والانتاج فقد يكون الاجراء بحاجة الى تعجيل الآجر لمعيشتهم أو لإعداد والانتاج فقد يكون الاجراء بحاجة الى تعجيل الآجر لمعيشتهم أو لإعداد العدة للوفاء بالعمل لصاحب العمل ، كما ان صاحب العمل في بعض الاوقات قد يفضل دفع الآجر معجلاً لضيان مجيء الاجير والعمل في بعض الاوقات

وعليه فلا نرى أى مانع شرعى يمنع من شرط النعجيل فى دفع الاجر فى جميع الحالات طالما لا يوجد دليل شرعى لا فى الكتاب ولا فى السنة يمنع من ذلك بعبارات صريحة متفق عليها .

وعلى المكس من ذلك يقرر الفقه الشافعي وجوب تعجيل دفع الاجر في الجارة الذمة في نفس مجلس المقد ـ ولا عبرة بشرط التأجيل هذا اذا وجد ـ كأن يتفق شخص مع الحياط على خياطة بدلة معينة له دون تعيين من سيخيطها أهو أم أحد صناعه ، فهذا اشغلت ذمة الحياط بخياطة البدلة ويجب بحسب الفقه الشافعي دفع الاجر حالاً للخياط ، لأن المنفعة المعقود

<sup>(</sup>١) الإجارة المنجزة في التي تقــــم وتتفذ حالاً بعد العقد أي غير مضافة الى الزمن والاجارة غير المنجزة في التي لا تبدأ الا بعد ابرام العقد بمدة فعينة بيوم أو أكثر مثلاً من تاريخ ابرام العقد نقمه ه

<sup>(</sup>٢) أأنته على الذاهب الاربعة جـ ٣ - ص ١٣١٠ .

عليها في هذه الاجارة \_ وهي خياطة البدلة \_ دين في ذمة الخياط ، ولذا فلا يجوز أن يكون عوض الدين ديناً في الذمة بل يجب تسليم الاجر ممجلاً وإلا اعتبر ذلك مقابلة الدين بالدين وهو غير جائز لمنافاته لمقتضى المعاوضة وهذا ما يتفق عليه المالكية مع الشافعية .

وأعتقد أيضاً بأن هذا الرأى قد يتنافى مع واقع الحال فى الوقت الحاضر، وربما فيه نوع من الحرج على بدض الناس فى بمض المجالات حيث يكون الناس بحاجة الى تأجيل الآجر اضيق ذات اليد فى الوقت الراهن أو اضمان الانتفاع من الاجير الذى يخشى هربه أو محاطلته فى العمل بمد أخذه الاجر.

وكمذلك الآمر في اجارة العين اذا كانت الاجرة شيئاً معيناً بالذات ، كأن يستأجر الشخص انساناً لخدمته مدة سنة مقابل عوض هو هذا الشيء المعين مكوذا المال الموجود المشاهد ، فيجب تسليم الاجرة هذا في الحال وتمجيلها ولا يصبح تأجيلها ، إذ ربما يحدث عليها أوعلى قيمتها تغيير كالزيادة والنقصان بعد ذلك ، فأذا لم تسلم في الحال وسلمت بعد فترة حدث خلالها تغيير عليها في المقدار أو النوعية فيعتبر (۱) ذلك مخالفة للاتفاق المبرم بشأن الاجرة لذا فلا يصبح شرط التأجيل هذا عند الشافعية ، وكذلك الأمر والحم عند المالكية ، مع العلم أن المالمكية يقررون أيضاً نفس الحمكم في وجوب تعجيل دفع حفح الأجر اذا كان الاجر غير معين (كما اذا استأجره على أن يعطيه الاجرالمذكور أيضاً م) - اذا ما كانت عادة الناس قد جرت على تعجيل دفع الاجر المذكور أيضاً - ، ولمكن في اعتقادي انه طالما سيدفع هذا الاجر غير المدين معجلا قبل العمل فسيتحول بالاداء الى أجر معين ومعني ومعني ذلك أنه أصبح حكمه كحكم تعجيل دفع الاجر اذا كان شيئاً معيناً ، ويجيز الحنابلة أصبح حكمه كحكم تعجيل دفع الاجر اذا كان شيئاً معيناً ، ويجيز الحنابلة شرط تعجيل الاجركا في يعجيل دفع الاجرادا كان شيئاً معيناً ، ويجيز الحنابلة شرط تعجيل الاجركا بحين الحنابلة علي المعون الاجركا بحين الحنابلة المحيل الاجركا بحين شرط التأجيل الهيال الاجركا بحين والمنابلة العجيل الاجركا بحين والمال التأجيل الهيال الماليال المحيل الاجركا بحين والمنابلة المنابلة المحيل الاجركا بحين والمنابلة المنابلة المحين الماليات بعين الماليات بحين المنابعة المحين المنابلة المنابعة المنابعة المحين المنابعة المحين المحين الماليات بمنابعة المنابعة المحين المنابعة المحين المحين المحين المحين المنابعة المحين المحين

<sup>(</sup>١). الفقة على الداخب الاربية ج ـ ٣ ـ ض ١٤٨ - ١٤١ و ١٤١ - ١٤٣

أما بالنسبة اشرط تأجيل دفيم الاجر فقد جاء في الفقه الجعفرى انه-يجوز الاشتراط على تأجيل استحقاق ودفع الاجر بعد مدة أو لمدد معينة بعد أداء العمل أو في أثنهاء أدائه بأفساط معينة حسب تأدية نفس العمل لمتفق عليه (۱).

والأصل عند الحنفية أن الاجر يكون أصلاً مؤجلاً أى لا يستحق ولا يدفع إلا أذا استوفى المؤجر المنفعة أى بعد تمام العمل سواء أكان الاجر عيناً معينة أو ديناً موصوفاً فى الذمة (١)، ولكن بمكن دفع بعض الاجر عن أداء بعض العمل المنجز المسلم الى صاحبه أو المؤدى فى حيازة صاحبه كا هى الحالة مثلاً بالنسبة للحالين الذين يتفقون على نقل أثاث ببت لم يتم نقله فى يوم واحد فيمكن أن يدفع لهم بعض الاجر المتفق عليه فى نهاية اليوم الاول عن نقل بعض الاثاث الذى قاموا به وكذلك بالنسبة للنداف الذى يعمل فى بيت صاحب الاثاث ولم يتم العمل فى يوم واحد اله أن يحصل على بعض الاجر بعد نهاية كل يوم يعمل فيه لأن الاثاث هو تحت يد صاحبه بهض الاجر بعد نهاية كل يوم يعمل فيه لأن الاثاث هو تحت يد صاحبه به والحاجة قد تقضى بذلك.

وهذا نما يسمل على المهال الحصول على بعض الاجر لمماشهم اليومى وهو ما جرت العادة عليه وما لا تختلف عليه بقية المدارس الفقهية الاسلامية ..

أما بالنسبة للصناع الذبن يعملون في محلاتهم فلا يستحقون عند الحنفية شيئاً من الاجر إلا بعد تمام العمل المتفق عليه معهم ، وذلك طبعاً في حالة عدم اشتراط تعجيل الاجر ، وبينا الله لا يجوز عند الحنفية اشتراط تعجيل دفع الاجر في الاجارة غير المنجزة وهي التي ننفذ بعد مدة من تاريخ العقد ولحن يجوز أن يدف ع

<sup>(</sup>١) المحقق الحلمي كتتاب الاعبارة من ٣٣٣ .

<sup>(</sup>r) النقه على المداهب الاربعة ج - ٣ - من ١٣٥ .

معيّن من الاجر المتفق عليه اذا كان العامل يعمل لخدمة صاحب العمل فى محله أو فى بيته أى محل و بيت هذا الاخير .

ويقرر الفقه المالكي ان عقد الاجارة المعقود على منفعة آدمى ، صانع أو أُجير ، يقضى بأن ليس لهما المطالبة بالاجر إلا بعد الفراغ مر العمل غير انه اذا كان يوجد عرف بتعجيل الاجر فيعمل به .

أما اذا كان العقد منصباً على منفعة آدمى للخدمة فانه يجوز تأجيل ، أو تعجيل ، الاجر بالاتفاق وفي حالة الاشتراط على تأجيل للاجرة يجب الاسراع في العمل والابتداء به لمكى لا يكون الامركقابلة الدين بالدين لا أداء العمل هو دين في الذمة والاجر عند اشتراط تأجيله يكون ديناً في الذمة .

والاصل عند المالكية -كالحنفية - في الاجر أن يكون مؤجلاً ، لان المنافع تؤدى آناً فآناً لذا فلا يستحق الاجر إلا بعد أداء المنافع ثم هم يعتمدون في هذا على أدلة من الكنتاب والسنة - سنشير الى النقاش حولها - لا يتفق معهم على تفسيرها الفقهاء المسلمون الآخرون ، ولسكن أوجب المالكية دفع الاجر معجلاً في حالات معينة ذكر ناها قبلاً .

وقد قرر الحنابلة انه يصم أن تكون الاجرة ديناً في الذمة وحكمها اذا كانت ديناً في الذمة كحكم الثمن المؤجل أي يصح أن يؤجل استحقاق ودفع الاجر بالشرط والاتفاق . لأن المؤمنين عند شروطهم .

أما فى حالة عدم ذكر الناجيل أو التعجيل فى نفس عقد العمل فقد جاء فى الفقه الجعفرى اله اذا لم يذكر فى عقدالاجارة لا شرط التعجيل ولا الناجيل

فيستحق الاجر بنفس العقد وبجب تعجيل دفعة وهذا ما أيده العلامتان، المحقق الحلى (١)، والعلامة الحلى (٢). فقد ذكر في شرائع الاسلام ، يملك الاجرة بنفس العقد ، وبجب تعجيلها مع الاطلاق ...، كما ذكر في تبصرة المتعلمين ، واطلاق العقد يقتضي تعجيل الاجرة ، .

ولسكن ذكر في الفقه الجمفرى أيضاً ان الاجر الملك بالمقد وليكن لا يجب تسليمها قبل العمل وقد أيد ذلك العلامة الشهيد (٩) السعيد والعلامة الأصبها في (١) . فقد جاء في كمتاب شرح اللمعة الدمشقية ان الاجرة ( يجب تسليمها بقسليم العين ـ المؤجرة ـ وإن كانت ـ الاجارة ـ على عمل فيعده ) . كا جاء في كمتاب وسيلة النجاة ( علك المستأجر المنفعة في اجارة الاعبان والعمل في اجارة النفس على الاعمال وكذا المؤجر والاجير الاجرة بمجرد العقب ليس المكل منهما مطالبة ما ملك إلا بتسليم ما ملك فليس المقب المستأجر مطالبة المنفعة والعمل إلا بعد تسليم الاجرة كما أنه ايس المؤجر ولا الأجير مطالبة الاجرة إلا بعد تسليم المنفعة . . . وأما تسليم العمل فيها اذا تعلقت الاجارة بالنفس قبائهامه ) . وقد قال العلامة الطرسي في كمتابه فيها اذا تعلقت الاجرة عادة عقد الاجارة ولم يشرطا تعجيل الاجرة ولا تأجيلها فانه يازم الاجرة عاجلاً . .

وربما يمكن التوفيق بين هذه الآراء بتفسير وجوب تعجيل دفــــع الآجر بأدائه دون عاطلة وبجب دفعه حالاً عند بداية العمل أو عند

<sup>(</sup>١) شرائع الاسلام للملامة جعتر بن الحسن الملقب بالمحتق الحلى المتوق عام ٦٧٦ هـ كتاب الاجارة ص ٣٣٣ .

 <sup>(</sup>٣) تبصرة المتعلمين الدلامة الحسن بن يوسف المشهور بالعلامة الحلي وهو بن الحث الحقق الحلي - 113 مسترح العلامة السيد محسن الأمين العاملي دمشق ١٩٤٧ م ١٩١٠ م.

<sup>(</sup>٣) شرح اللجمة الدمشقية للعلامة الشهيد السعيد ج \_ ٢ \_ ص ٤

<sup>(</sup>٤) وسيلة النجاة للملامة الاصبهاني ص ٣٣٧ -- ٣٣٨.

اتمامه . وأعتقد انه لا مانع عنع فى الفقه الجمفرى من التعجيل فى دفـــع الاجر أو دفع جزء منه قبل تمامه عند اطلاق عقد العمل ، إذ لم يقل أحد الى الآن بمنع هذا التعجيل قبل العمل لاسيما اذا كانت هناك ضرورة تقضى به كما اذا كانت حالة العال المعاشية أو الاجتماعية تستوجب أن يحصلوا على كل أو بعض اجورهم لمعيشتهم أو لنصريف امورهم المهنية والاجتماعيـــة الضرورية قبل ابتداء أو اتمام العمل المتفق معهم عليه .

ولا يستحق الآجر عند أبى حنيفة بالعقد اذا اطاق ولا يجب أداؤه إلا بعد العمل عدا بعض الحالات التي يجب أرب يدفع فيها الآجر معجلاً قبل العمل وقد مرت الإشارة قبلاً اليها ، وذلك لأن عقد الاجارة ـ وضمنه عقد العمل ـ يقع على للنافع ـ أى قوة العمل ـ وهى لا توجد إلا شيئاً فشيئاً لذا فلا يلزم صاحب العمل بدفع بدلها بعضاً أو كلاً إلا بعد استيفائها بعضها أو كلماً .

وكذلك برى مالك بأر. الاصل في الاجر أنه لا يستحق بالعقد عند اطلاقه وإنما يستحق بعد استيفاء المنفقة .

ولكن يرى الشافعي (١) ان المؤجر يستحق الأجر بمجرد العقد اذا اطلق -كالجعفرية - مع العلم انة يقرر وجوب تعجيل دفع الاجر في حالات معينة مرت الإشارة اليها .

وجاء فى الفقه الحنبلي انه ، تجب الاجرة بنفس العقد ، ولا يجب تسليم الجرة العمل فى الذمة حتى يتسلمه ، (٢) .

 <sup>(</sup>١) المنه لابن تدامة ج \_ ٥ \_ ص ٢٠٦ وبداية المجتهد ص ١٩٠ والنقه على المذاهب الاربية ص ١٤١ \_ النقه على

<sup>(</sup>۲) المتع ج - ۲ - ص ۲۱۹

١ قوله تمالى: و فإن أرضعن الحم فآ توهن اجورهن ، فهذا جاء
 الأمر بأداء الآجر بعد الإرضاع أى بعد تمام العمل ،

٧ قوله (ص): « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ... ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره ، وهنا دليل على أن خصومة النبي تثبت للرجل أذا لم يدفع أجر الاجير بعد استيفائه منه العمل ، أما أذا دفع الاجر بعد الإستيفاه فلم تثبت هذه الخصومة . وقد اعتبر هؤلاء الفقهاء أن هذا توعد من النبي على الامتناع من دفع الاجر بعد العمل وأنه دليل عندهم على حالة الوجوب .

٣- قوله (ص): « اعطوا الاجير أجره قبل أن يجف عرقه ، وان المرق لا يحدث للعامل إلا بالعمل وان جفاف العرق يتحقق أصلاً عند الانتها « من العمل فدل " ذلك على وجوب دفع الاجر بعد العمل .

٤ - ان المنافع المعقود عليها في عقد الإجارة لا يمكن أن تحدث وتسلم حالاً في مجاس العقد وان الآجر عوض عن هذه المنافع لذا فلا يجب على الملتزم بأداء هذه المنافع - وهو لا يستطيع أداؤها حالاً في مجلس العقد - أن يتسلم أو يستحق الآجر في نفس العقد لتعذر تسليم المنافع المعقود عليها (١).

ويردُّ على هذه الحجج بردودكـ بيرة أهمها ما يلي : ــ

١- أما الآية ، فإن أرضعن لـكم فآنوه. اجورهن ، فليس ممناها بالجوم أرب تُدفع الإجور بعد الإرتضاع ، وإنما هى تفيد حكماً هو أن الإرضاع برتب على الوالد أجر الرضاعة ، وقد يكون الآداء عند الشروع في الرضاعة أو عند تسليم الظائر نفهما الإرتضاع . فقد قال ألله تمالى : ، فأذا قرأت القرآن فاستعذ بالله مرب الشيطان الرجيم ، فهل معنى الآية وجوب قرأت القرآن فاستعذ بالله مرب الشيطان الرجيم ، فهل معنى الآية وجوب

<sup>(</sup>١) انظر تعصيل ذائد في كتاب المغنى لابن تدامة ص ٢٠٦ - ٢٠٠

الاستعادة بالله من الشيطان بعد قراءة القرآن لمجرد أن وردت عبارة و فاستعذ بالله ...، بعد عبارة و فاذا قرأت القرآن، أو لمجرد تعلقها بها ما الخميع متفقون على أن الاستعادة بالله من الشيطان تكون عند الشروع بالقراءة أى قبلها .

ثم قال الله تمالى: . فما استمتعتم به منهن فأتوهن اجورهم ، أى آتوهن المهر فهل معنى الآية ارب الصداق يدفع بعد الاستمتاع ؟ والصداق كما هو المعروف لابد وأن يدفع كله أو جزؤه قبل ذلك .

٢ - أما الأحاديث التي مر ذكرها فهى لم توجب دفع الاجر بعد العمل وإنما هي جاءت ممنى التهديد والوعيد لمن لا يدفع الاجر للعامل بعد العمل ، فليس معنى هذا أنه يجب دفع الاجر قبل العمل .

ثم ان الحديث ، اعطوا الآجير أجره قبل أن يجف عرقه ، ليس معناها حتماً واجب دفع الآجر بعد العمل إذ قدد يجف عرق العامل قبل انتهاء العمل ، ثم ان هذا الحديث لا يعنى منع دفع الآجر قبل ذلك الوقت . صحيح يكون العرق دليلاً على العمل وهو نتيجة مر نتائجه البدنية ولكن ذلك لا يعنى الوجوب في دفع الآجر بعد العمل ولا يمنع الآدا، قبله .

٣- ان الآية المذكورة والاحاديث المشار اليها إنما هي ذكرت بشأن. من استؤجر على عمل، ولم تتعرض الى الإجارة المنصبة على الزءن كأستنجار العامل لمدة معينة اسبوعاً أو شهراً مثلاً. لذا فاعتبار هذه الآية والاحاديث حكماً عاماً على فرض صحة الاعتباد عليها لتأييد هذا الرأى يتعارض مع مقهوم. الاجارة المعقودة على الزمن.

إن الآجر هو ، عوض اطلق ذكره فى عقد معاوضة فيستحق عطلق العقد كالثمر و الصداق أو نقول فى عقد يتعجل بالشرط فوجب أن يتعجل بمطلق العقد ، (١) .

<sup>(</sup>١) الذي لابن تدامة المشار اليه مابقاً ج ... ٥ .. ص ٧٠٠

الخلاصة ان المدارس الفقهية الاسلامية الكبرى بل جميعها متفقة على وجوب دفع الأجر المسمى في عقد الدمل الصحيح الأجير . ولكنها لم تتفق على زمن أو وقت الاستحقاق والأداء . ويمكن اجمال ما تقدم بيانه في هذا الشأن بما يلى : \_

١- إن الاصل فى فقه بعض المدارس الإسلامية أن يستحق الاجر و بملك بنفس عقد العمل ، بينها لا يكون ذلك فى رأى المدارس الفقهيـــة الاخرى إلا بعد إتمام العمل ، وذلك عندما لا ينص على شر التعجيل أو التأجيل فى العقد .

٣- أقرت جميع للدارس الفقهية الإسلامية جواز شرط تعجيل أو تأجيل دفع الآجر الى الآجير قبل أو بعد أو فى اثناء العمل إلا فى حالات استثنائية اوجبت فيها بعض المدارس المذكورة التأجيل تارة أو التعجيل طوراً. وقد مرت الإشارة قبلاً الى كل ذلك بما لا حاجة معه الى الإعادة والنكرار.

٣ ـ اتفقت جميع المدارس الفقهية الإسلامية على أن الاجير يستحق أجر المثل في حالة قيامه بالعمل عند فساد أو بطلان عقد العمل ، والكنما اختلفت في بعض عوامل البطلان والفساد.

والذى الاحظه فى كل هذه الابحاث أن الفقها، المسلمين كانوا منشغلين بالنظر الى النصوص والادلة الشرعية بصورة كلية بحيث استفرق ذلك كل تفكيرهم بما جعلهم غير قادربن على النظر الى الضرورات والظروف المحيطة بالعمل والعمال والى حاجتهم الى الحاية المهنية والمعيشية إلا نادراً جداً .

والحقيقة الله يجب النظر ف تقرير زءن استحقاق ودفع الآجر الى ظروف كل حالة إن امكن أو كل الظروف المحيطة بالعمل والعال والمجتمع . فني مجتمع وزمن يسودهما الإستقرار والإطمئان والثقة يكون الحركم على هذا الآمر وليد هذه الظروف ويختلف حتما عن الحدكم ف مجتمع ووقت يسودهما الإضطراب والقلق والتأخر وعدم الاطمئنان والثقة . نقد يكون أحياناً وبل في معظم الاحيان . العامل محتاجاً حاجة ضرورية ملحنة الى الاجر إما لمعيشته وإما الاستعابة به على أداء عمله لمستأجره . أو قد يكون صاحب العمل غير قادر على دفع الاجر للعامل في الحال اضيق ذات يده أو انه يربد بتأجيل دفع الاجر ضمان الحصول على عمل العامل أو حنه على الإسراع فيه . إذ ربما يتعذر على صاحب العمل . اذا هو دفع الاجر قبل العمل وماطل العامل في العمل . البحث عن العامل لتنفيذ العقد بسبب عدم وجود محل ثابت له ، أو قد تدفع الحاجة بالعامل اذا هو استام الاجر مقدماً الى الماطلة في تنفيذ التزامه الاول والى الاتفاق مع عدة أشخاص على العمل لحجرد الحصول على الاجور مقدماً دون القدرة على القيام بالعمل لاي منهم .

وعليه فاننا نعتقد عند عدم وجود شرط الناجيل أو التعجيل فى دفع الاجر بضرورة تحكيم الظروف المحيطة بالعمل والعال مع النظر الى الادلة الشرعية فى آن واحد ولا يوجد مانع شرعى يمنع من الاخذ بهذه الظروف ونقرد بأن الإسلام يؤكد على الايفاء بالعمود والعقود ومنها دفع الاجر وعدم الناجير والماطلة والتسويف فى ذلك فقد ورد عن النبي (ص) اله قال ، قال الله عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته رجل أعطى بى ثم غدر ورجل باع حراً فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره ، (١) .

شم روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال: واعطوا الآجير أجره قبل أن يجف عرقه، وقد روى عن الإمام جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر

<sup>(</sup>١) النتج الربائي كتاب الاجارة ص ١٣٢

عن آبائه عليهم السلام الن جدهم النبي (ص) قال: و ملعون من ظلم أجيراً الجرته .... (١)

والحقيقة أنه بجب أن ينظر الىكون الاجير يعتمد فى حياته ومعيشته مو وعائلته على الاجر وعليه فالواجب الدينى والانسانى يقضى بسرعة أداء الاجر وعدم الظلم فيه لآن عدم ذلك يعتبر من المآثم التي لا تغتفر بسبب الرتباطة بالوسائل المعيشية للإنسان.

وهل يصبح أن يختلف مقدار الاجر بحسب سرعة العمل أو نوعيته أو بحسب زمن القيام به؟

لقد جاء فى الفقه الجمفرى انه اذا استأجر الانسان عاملاً ليحمل له مناعاً الى مكان معين باجرة معينة فى وقت معين بالذات وشرط عليه أنه اذا قصر بذلك تنقص أجرته بنسبة معينة أو جزء منها صح ذلك ولكن لو شرط عليه سقوط كل الاجرة عند التقصير فذلك لا يجوز ويعتبر العقمد فاسداً ويستحق العامل أجر المثل (١) .

ولو استأجر أحد خياطاً لخياطة ثوبه واشترط عليـــه انه اذا خيَّطه فارسياً فله مقدارما من الاجر واذا خيطه على فصال روى فله الضمف جاز له ذلك لانه لا مجمولية في العقد حيث توضحت نوعية العمل وكمية الاجر بالنسبة لكل نوع معين.

واذا اشترط على العامل انه اذا قام بالعمل (۴) في هذا اليوم فله دينار وفي الفد نصف دينار فقط ، فني هــــذا الشرط وجولزه تردد في الفقه الجعفري ولكن الارجح هو الجواز فقد جاه على اسان العلامة المحقق الحلي

<sup>(</sup>١) دعائم الاحلام للعلامة أبي حنيفة النهال طبع مصر دار المعارف ١٩٩٠ ج - ٧ -

<sup>(</sup>٢) شرائم الاسلام ص ٢٣٤ والعلامة السعيد الشهيد العاملي ج ٢ كتاب الاجارة ص ٤

<sup>(</sup>٣) كتاب الحلاف للعلامة الطوسي \_ الاجارة \_ ج \_ ٧ \_ ص ٢١٥ .

ان وأظهره الجواز، وأعتقد بأن سبب هذا التردد يرجع الى اختلاف الاجر لنفس العمل مما يؤدى الى مجموليته إذ لا أثر للزمن على الاجر. أما حجة الرجحان فترجع الى أن هذا الشرط جائز وان الاجر محدد بزمن القيام بالعمل ، وهو معروف وعليه فتقرر جوازه.

وقد ورد فى الفقه الحننى انه اذا قال: « إن خطته اليوم فبدرهم و إن خطته عداً فله اجرة خطته غداً فبنصف درهم فان خاطه اليوم فله درهم و إن خاطه غداً فله اجرة مئله عند أبى حنيفة لا يتجاوز به المسمى وهو نصف درهم و فى الجامع الصغير لا ينقص من نصف درهم و لا يزاد على درهم و قال أبو يوسف و محمد ، الشرطان جميعاً جائزان و قال زفر كلاهما فاسدان ، (۱).

و . اذا قال إن خطت هذا الثوب فارسياً فبدرهم وإرب خطته رومياً فبدرهمين جاز وأى العملين عمله استحق الاجرة ، وقال زفر العقد فاسد لان المعقود عليه بجهول لانه شرط عملين مختلفين فلا يصبح . وقال الإمام محمد . إن خاطه اليوم فله درهم وإن خاطه في اليوم الثاني فله اجرة مثل لا يزاد على درهم .

وسبب ذلك عند أبى حنيفة بالنسبة الى التوقيت ، فان خاطمه اليوم فله درهم وإن خاطه غداً ، أو بعد ( فله اجر مثله ) يرجع الى أن ذكر اليوم هو للتعجيل بخلاف الفد فانه للتعليق حقيقة . واذا كان كذلك فيجتمع فى الفد الوقت والعمل وهذا لا يجوز وهو يفسد العقد ولذا فيجب أجر المسمى فى اليوم وأجر المثل فى اليوم التالى (٢٠).

وقد جاء في الفقه المالكي انه لا يجوز (٢) أن يشترط في عقد العمل مع

<sup>(</sup>١) الجوهرة النبرة ج - ١ - س ٣٦٨

<sup>(</sup>٢) الجوهرة النيرة ج - ١ - س ٣٦٨ الهامش .

<sup>(</sup>٣) الفقه على المذاهب الاربعة ج - ٣ - ص ١٧٨ و فاث اتفق معه على اجرة =

المامل على عمل ممين بحيث لو انجزه فى يوم فله دينار ولو انجزه فى يومين. فله نصف دينــــار وذلك للجهالة فى الاجر إذ أجر العامل نفسه بما لا يعرف. ــ حسب رأى هذا الفقه ــ .

فاذا قام العامل بالعمل بهذا الشرط فهو لا يستحق إلا أجر المثل سواء أثم العمل في يوم أو في يومين لأن العقد فاسد وفي حالة فساد العقد يستحق أجر المثل. وكذلك الحكم اذا قال ، إن خطته اليوم رومياً فلك درهم ، وإن خطته فارسياً فلك نصف درهم ، (۱) .

وهذا هو الحركم أيضاً بالنسبة للحالتين المذكورتين أعلاه عند الإمام الشافعي لأن المقد في كل منهما واحد احتلف فيه المعقود عليه وهو غير جائز لانه يقضى الى الجهالة .

وان فى الفقه الحنبلي للحالتين المذكورتين ذائيهما قو اين أحدهما بالجواز وهو القول الأضعف ، وثانيهما بمدم الجواز وعليه المذهب الحنبلي .

واذا استأجر شخص آخر للعمل فى سفينة مثلاً وقال له إن عدنا اليوم الى بلدنا فاجر تك دينار وإن عدنا غداً فاجر نك ديناران ولك عن كل يوم زائد دينار مئلاً ، فذلك جائز عند الإمام أحمد قياساً على قوله في كرا ، الدابة ، كما هو جائز في الفقه الجعفري لمعلومية المعقود عليه ولا يوجد ما فع شرعى بمنعه .

الخلاصة ان بعض الفقهاء المسلمين أجازوا شرط اختلاف مقدار الاجر باختلاف زمن القيام بالعمل أو سرعته أو بحسب نوعيته ولم يجزه بعض الفقهاء الآخرين .

مهينة تم قال له بعد ذلك عجل وأزيدك كدا فان كان على بنين من أنه يستطيع الفرائح منه في الموعد الذي عدد، فانه يجوز أما ان كان لا يدري فيكون مكروهاً به .

 <sup>(</sup>۱) المقتم في فقه أمام السنة أحمد بن حنبل العلامة موفق اللدين عبد ألله بن أحمد بن قدامة المقدمي ج ـ ۲ ـ المطبعة السافية ومكتبتها بلا تاريخ ص ۱۹۸ — ۱۹۹ .

واعتقد ان جواز ذلك أكثر ملاءمة للمصر الحاضر بفية ضمان سرعة وجودة الانتاج بمامل مادى له تأثــــير عميق على نفسية العامل وهو تغيير مقدار الآجر.

واذا وضع العامل جهده البدنى والعقلى المهنى تحت تصرف صاحب العمل وكان مهيئاً للعمل تحت أمره وإشرافه . ولكن هذا الاخير امتنع عن استيفاء قوة العمل أو لم يستوفها فارب الاجير يستحق عليه الآجر تاماً ويجب على صاحب العمل دفعه اليه . وهذا مايقره الفقه الحديث فى المجتمعات والانظمة المختلفة وما يقره الفقه المجعفرى أيضاً لان عقد العمل يوجب الاجر من حين ابرامه ، وهنا ضيئع صاحب العمل حقه هو عندما امتنع عن الانتفاع عين ابرامه ، وهنا ضيئع صاحب العمل حقه هو عندما امتنع عن الانتفاع بقوة العمل التي كان العامل قد وضعها تحت تصرفه و أمره أو انه لم ينتفع فيها السبب لا دخل للاجير فيها ، بل هو قد سلم نفسه اليه وكان مهيئاً للعمل فهو يستحق الآجر .

فقد نص فى بعض كتب الفقه الجمفرى على أنه ، لو استأجره لقلع ضرسه فمضت المدة التي بمكن ايفاع ذلك فيها ولم يقلعه المستأجر استقرت الاجرة ، (١).

وهذا ما نجد له أصلاً فى الفقه الشافهى (٢) والفقه الحنبلى فقد جاء فى بهض الكتب الفقهية الحنبلية أنه ، وإن كانت الاجارة على عمل فتسلم المهقود عليه ومضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها فقال أصحابنا يستقر عليه الآجر ، وهو مذهب الشافهي لآن المنافع تلفت تحت يده باخيتاره فاستقر الضان عليه ، (٣) ، ولكن يوجد من الفقهاء الشافهية والحنبلية من لا يرى ذلك من يعتقدون

<sup>(</sup>٢) كتاب الخلاف ص ٢١٠

<sup>(</sup>٣) المنتي لاين تدامة ص ٢٠٨

بأن الآجر لا يستحق إلا بعد استيفاء المنافع .

وقد جاء فى الفقه الحنبلي أنه لو امتنع الارمد ـ الذى يشكو بعينه مرضاً ـ من الاكتحال مع بقاء المرض استحق الكحال الاجر بمضى المدة كما لو استأجره يوماً ابناء فلم يستعمله فيه (١) .

ومعنى هذا أن الحنبلية يقرون استحقاق الآجر للعامل اذا كان مهيئاً للعمل ولم يمكنه صاحب العمل من العمل أو لم يعمل لاسباب لا دخل له هو فيها.

وعند الحنفية اذا كانت الأجارة على منافع غير مؤقتة برمن معين فلا يستحق ولا يستقر الآجر إلا باستيفاء المنافع ، كالآجر الأجير المشترك . واذا كانت الإجارة على زمن معين فان بذل تسليم الهين \_ أى كان العامل مهيئاً للعمل \_ فلم يأخذها المستأجر حتى انقضت المدة استقرت الاجرة عليه لان المنافع تلفت باختياره في مدة الاجارة فاستقر عليه الآجركا لوكانت في يده . وقد ورد في الفقه الحني أنه ، اذا قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة وإن لم يسكنها لأنه تمكن من الاستيفاء فأوجب ذلك استقرار البدل ، (٢) . ومعنى ذلك اذا سلم الآجير نفسه الى صاحب العمل ولكن صاحب العمل ولكن صاحب العمل لا دخل له فيها فانه يستحق الأجر ،

و الكن نقل عن أبى حنيفة نفسه أنه اذا اكترى شخص دابة ليركبها الى مكان معين أو لقطع مسافة معلومة فسلمت الدابة اليه مدة يكن فيها أن يصل الى ذلك المكان أو أن يقطع تلك المسافة فقال و لا تستقر عليه الاجرة (٣)،

<sup>(</sup>١) المنني لاين تدامة ج - ٢ - ص ١٩٢ و ١٠١ والمتنع ج - ٢ - ص ٣٧٣ -

<sup>(</sup>٣) الجوهرة المنبرة للامام أبي حنيقة شرح القدوري ج ـ ١ - ص ٣٧٣

<sup>(+)</sup> الخلاف ج ـ ۲ ـ س ۲۱۰

حتى يسير فيها المسافة أو يصل بها الى ذلك المحكان . وهذا ينسجم مع رأى أب حنيفة إذ يقرر أن الآجر يستحق بعد استيفاء المنافع . ويمكن إذا أن يقال بأنه يوجد فى الفقه الحننى رأيان رأى يقرر استحقاق الآجر اذا مكن العامل نفسه لصاحب العمل لاستيفاء المنافع منه فلم يستوفها ورأى لا يرى ذلك .

واقد جاء فى الفقه المالكى أنه ، تنفسخ الاجارة بمرض خادم عجز عن خعل ما استؤجر عليه فان عوفى بعد ذلك قبل انقضاء المدة فان الاجارة تعود ويكمل باقى العمل ، (١) .

وجاء أيضاً فى الفقه المااكى ، انه تنفسخ ـ الاجارة ـ اذا استأجر شخص آخر على قلع ضرس فيسكن ألم الضرس قبل قلمه . . . أما اذا لم يسكن الألم فان المستأجر يلزمه دفع الاجرة وإن لم يعمل ، ولا يجبر المريض على القلع تنفيذاً للعقد .

نستنتج من ذلك أمه لا يستحق أصلاً فى الفقه المالكي الآجر إلا بأداه العمل وعليه فلا أجر لمن لا يعمل ولكن اذا كان عدم القيام بالعمل راجعاً الى امتناع صاحب العمل عن السماح للعامل بالعمل وكان مهيئاً فارب العامل على يستحق بذلك الآجر المسمى .

وجذا القدر ننتهي من الـكلام عن أداء الآجر بعدما انتهينا من الـكلام عن أداء العمل من قبل ، وننتقل الى المطلب الثالث .

> المطلب الثا*لث* تعويض الاضرار في العمل

نقصد بتعويض الأضرار في العمل نفس المفهوم الفقهي ـ الضيان في

<sup>(</sup>١) النقه على المذاهب الاربية ج - ٣ - ص ٣١٥

الاجارة \_ مقصوراً على اجارة الآدميين ، ذلك الذي أشار اليه فقماد الشريعة الاسلامية ، وهو تعويض كل ما يحدث الأجير في ذاته ، والمستأجر \_ العميل أو صاحب العمل \_ في أدوات العمل والانتاج من تلف وهلاك وضياع في أثنا، ومن جراء العمل المتفق عليه بينهما تعويضاً مثلياً أو قيمياً .

وقد علمنا فيما سبق انه يقسم الإجير فى الفقه الاسلامى الى أجير خاص. ـ مقيد ـ وأجير مشترك ـ مطلق ـ وعرفنا مفهوم كل واحد منهما بوضر ح. نما لم تمد حاجة معه الى اعادة الايصاح والبيان مجدداً هنا .

والأصل في الفقه الاسلامي باتفاق جميع المدادس (١) الفقهية ان الضرر الحاصل للإنسان بالنمدي والاعتداء يستوجب تمويض المتضرر من قبسل الفاعل ، فاذا تعدى صاحب العمل على العامل أو جاوز حدود عقد العمل وحصل للعامل من جراء ذلك ضرر فعليه تعويضه عن الضرر الواقع ، واذا تعدى العامل على صاحب العمل بأن عرض أدواته وانتاجه وحاجاته بالنعدي. الى التلف والهلاك فهو ضاءن عن كل الضرر الحاصل .

و لمكن اختلف الفقهاء المسلمون فى نوع التعدى الذى يو جب التعويض، وفى مقدار ذلك التعويض بالذات . فالتعدى البسيط الذى لا يحدث ضرراً كبيراً الآخر قد لا يكون محل اهتمام كبير ، بينما يكون التعدى المضر ضرراً كبيراً او فاحشاً أساساً للتعويض المناسب ، وهذا ما يختلف باختلاف وجهات نظر الفقهاء وأدلتهم واستدلالالتهم وحججهم ،

واذا ما كان الاعتداء على منافع الإنسان ضمن عقد العمل - وهذا ما يخصر. بحثناالآن - فيكون النمويض - أى عند عدم حدوث الهلاك للنفس(٢) في أثناء.

<sup>(</sup>١) بداية الجتهد ج - ٢ - س ١٩٢٠ .

 <sup>(</sup>٣) أما اذا كان الاعتداء على النفس أو على الاموال المادية فلرعا يكون ذلك سبباً
 للحد أي لا نز ال العقاب بالممتدى مع تمويضه بما يقابل الضرر الحاصل قيمة وتقديراً وأهمية ...

"التعدى \_ بأجر مثل تلك المنافع الممتدى عليها فى نظر معظم الآراء المعتبرة .
وقد رأينا مثال ذلك فى ذكر تجاوز المسافة المتفق على قطعها بالدابة من مكان
سمعين الى الآخر معين ، واختلاف الفقهاء فى كيفية التعويض عن التجاوز
ومقدار العوض الواجب دفعه و تبرير وجوده من عدمه أحياناً .

فقد قرر الفقه الجعفرى والفقه الشافعى والفقه الحنبلى فى مثل هذه الحالة ان على المستأجر الآجر المدعى المسافة المنفق عليها وأجر المثل عن المسافة المعتدى بها وتعويض كل ضرر بحصل الآجير فى أثناء التعدى أو بسببه . وقرر المالسكية ان صاحب الدابة بالخيار بين أمرين الآمر الاول أن يأخذ اجرة الدابة فى المسافة المتجاوز فيها ، والآمر الثانى أن تضمن له قيمة الدابة . وقرر أبو حنيفة أرب لا اجرة على المستأجر فى المسافة المتعداة و لكنه عنامن اذا تلفت الدابة فى هذا التعدى (١) لأنه لا يرى ضمان المنافع بينها يرى غيره ضمانها .

ومن الجدير بالذكر هنا هو أن الفقهاء المسلمين لم يتفقوا فيما بينهم على ما يستحق الضمان من الاموال والمنافع، إذ ليسكلها نما يمكن تمويضه عند التلف والهلاك في نظر البعض.

إذ يرى البعض بأن الضبان لا يكون إلا عن الاعيان المعتدى عليها بالتلف والهلاك أو الضياع ولذا فلا ضيان على المنافع فى نظر وثراء إذ اليست المنافع عندهم من الاوال ، لأن الاوال هى التي تميل اليها النفس الادخارها وللإستفادة منها عند الحاجة وأنه لا يمكن تصور ذلك بالنسبة المنافع (٢).

<sup>(</sup>٢) المغنى ج \_ ٥ \_ س ٢٥٤ - ٨٥١

 <sup>(</sup>۲) انظروا تفصیل ذلك فی كتاب استاذنا الفاضل السید منیر القاضی شرح الجدلة
 جداد ۱۹۹۷ ص ۲۷۱ .

ويقرر البعض الآخر ان المنافع مر الاموال أيضاً وهي تستوجب الضيان عند الاعتداء عليها لانها متقومة .

ويقرر القسم الثالث ان المنافع لا تكون مضمونة إلا اذا كانت تعود الى الاعيار للموقوفة أو الى مال الصغير أو الى بيت المال أو الى مال معد للاستغلال .

ولهذا فان التجاوز أو الاعتداء على المنافع كان مثار خلاف بين الفقهاء في تقرير أو عدم تقرير ضهانها بحسب هذه الآراء المختلفة .

ففيا يتعلق بتضرر العامل بجسمه في العمل فقد ورد في الفقه الجعفري الله اذا تمرض العامل في أثناء العمل الى ضرر جسمى دون تعد وتقصير من صاحب العمل فلا ضيان على صاحب العمل باعتباره أميناً على الاجير: إذ ذكر انه و اذا سلم أجيراً ليمعل له صنعة فهلك لم يضمنه صغيراً كان أو كبيراً حراً كان أو عبداً و(۱) ، وذكر أيضاً انه واذا سلم مملوكاً الى معلم فات حتف انفه أو وقع عليه شيء من السقف فات من غير تعد من المعلم فلا ضيان عليه و (٢).

ومعنى ذلك انه اذا تعرض العامل فى أثناء العمل الى أية اصابة حتى ولو كانت بسبب العمل فلا ضمان على صاحب العمل إلا اذا اثبت تقصير وخطأ صاحب العمل بالذات أو من يقوم مقامه شرعاً .

وللشافعي قولان في هذا الأمر قول بالضيان وقول بعدم الضيان و ويقرر الحنبلية ان والعين المستأجرة أمانة في يد المستأجر إن تلفت بغير تفريط لم يضمنها . . . ولا نعلم في هذا خلافاً وذلك لأنه قبض العين لاستيفاء منفعة يستحقها منها فسكانت أمانة كما لو قبض العبدد الموصى له بخدمته

<sup>(</sup>١) شرائيم الاسلام من ٢٣٧ وشرح اللمعة ج ـ ١ ـ ص ١٢.

<sup>(</sup>۲) الحلاف ج - ۲ - س ۲۱۳ .

سنة ، (۱) ، ومعنى ذلك انه لا ضمان على صاحب العمل اذا تعرض العامل في أثناء العمل أو بسببه باصابة ما إلا اذا ائبت خطأ وتقصير صاحب العمل في ذلك .

وكذلك الحل عند الإمام أبي حنيفة (٢) لأن ضمان الادى عنده لا يكون إلا بجناية و اصابات العمل ليست اصابات جنائية .

فقد ورد في الفتاوي الحنيرية (٣) أنه سئل ، في رجل استأجر جملاً لحمل عنب على ان ما بيسع به من الثن فنصفه اجرة حمله فمات الحمل وادعى ربه انه مات بسبه فهل على تقدير ثبوت موته يضمن أم لا ، فكان الجواب أن ومعنى هذا ان المقد تقرر أنه يسلك بفاسد العقود مسلمكماً صحيحاً في مثل ذلك ، ومعنى هذا ان المقد المذكور كان فاسداً ولمكن مسألة تمويض الضرر تطبق عليها نفس القواعد سواء في المقد الصحيح والمقد الفاسد وانه لا ضمان في هذه المسألة موضوع السؤال بالذات على مستأجر الحمل ونستنج من هذه الفتوى أن لا ضمان على صاحب الممل اذا مات العامل من جراء الممل دون تمد و تقصير من قبل الاول .

أما اذا حصل ضرر بتعد وتفريط وتعمد فى العمل على العامل من قبل صاحب العمل فعليه تعويضه الضررالحاصل شأن ذلك شأن كل أنواع التعدى على الآخرين ، وهذا مما تتفق عليه المدارس الفقهة الاسلامية الكبرى ، وتقره أيضاً القوانين الوضعية الحديثة على أساس المسؤواية التقصيرية (4) ،

<sup>(</sup>١) المدنى لابن قدامة ج .. ٥ . جن ١٨٨ .

 <sup>(</sup>۲) الجوهرة المنبية ج - ۱ - س ۳۹۵ :

 <sup>(</sup>٣) الجزء التاني من كتاب الفتارى الخبرية النفرية على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة القاهرة ١٣٠٠ م ص ١٣٧٠.

<sup>(</sup>٤) الى الأنجاء الحديث الأحكار تقدماً يدير نحو تعويش العامل عن أية اصابة تحدث له بسبب أو من جراء العمل أو في سبيل العمل بصرف النظر عن أسبابها على أساس الخارية تحدل التبعية أو المسؤولية الضروبة أو المخاطل الهنية .

فقد جاء فى الفقه الإسلامى انه ، اذا فرط فى الدين ضمن قيمتها يوم التفريط والأقرب يوم التلف ، (١) وذكر أيضاً انه ، لا يضمن المستأجر الدين إلا بالتعدى أو التفريط ، وذكر أيضاً انه ، اذا تعدى فى الدين المستأجرة ضمن قيمتها وقت العدوان ولو اختلفا فى القيمة كان القول قول المالك إن كانت دابة ؛ وقيل القول قول المستأجر على كل حال ، وهو أشبه ، (٣) .

الخلاصة انه لا ضمان على صاحب العمل اذا هلك أو تضرر العامل من جراء العمل أو بسببه إلا اذا ثبت ان هناك تقصيراً وخطأ أو تعمداً مرفق قبل صاحب العمل.

والواقع هو انه كانت أدوات الانتساج بسيطة للغاية وكاما كانت يدوية لا تحدث أضراراً في الاصل إلا في النادر مما لم تظهر معه حاجة الى التفكير فيها لاسبها وان النماون والتساعد البدائي كان هو السائد في الحياة الاجتماعية المهنية وغيرها.

أما بالنسبة لأضرار صاحب العمل التي تحدث في العمل على أدوات الانتاج والانتاج أو المتعاقد عليه فيختلف الـكلام بشأنها بحسب ما اذا كان المامل أجيراً خاصاً أو أجيراً مشتركا وما اذا كان الاجير يعمل في محسل أو بيت صاحب العمل أو في محله أو بيته هو.

وقد ورد فى الكتب الفقهية شرح مستفيض بشأن ذلك وقد يكون من المفيد ذكر نبذ من بعض فقرات هذا الشرح للمدارس الفقهية الإسلامية المختلفة التى خصصت محلاً بارزاً لهذا الموضوع ، حتى تتكون لدى القارى فسكرة واسعة شاملة ولو مختصرة عن اهتمام هذه المدارس الفقهية فى تنظيم شؤرن الحقوق والواجبات فى مجال عارسة تنفيذ عقد العمل عند الناس .

<sup>(</sup>۱) الليمة ع - ٢ - س ١ - ٣ و ١١ .

<sup>(</sup>٢) شرائم الالرام ع - ١ - م ٢٢٧ .

فلقد جاء في الفقه الجمفري بكستاب الخلاف للملامة الطوسي المتوفي عام - ٤٦٠ هجرى أنه (١) « أذا أنفر د الآجير بالعمل في غير ملك المستأجر فتلف الشيء الذي استؤجر فيه بتقصير منه أو بشيء من أفعاله أو بنقصان مر. صنعة فانه يلزمه ويكون ضامناً سواءكان الاجير مشتركا أو منفر داً ، وقال أبو حنيفة في الأجير المشترك مثل ما قلناه ، وذلك مثل أن يدق القصيار الثوب فينخرق أو يقصه فيتمزق فيكون عليه الضمان ، وبه قال أحمد واسحاق ، وقال أبو يوسف ومحمد: إن تلف بأمر ظاهر لا مكن دفعه كالحريق المنتشر واللهب الفالية فانه لا يضمنه وإن تلف بأمر يمكنه دفعه ختنه . وأما الاجير المنفر د فلا ضمان عليه عندهم . وللشافعي فيه قولار. أحدهما انه اذا انفر د بالعمل في غير ملك المستأجر فانه يكون ضامناً متى تلف بأى شيء تلف بالسرقة أو بالحريق أو بشيء من فعله أو غير فعله وهو قول عالك وابن أبي ليلي والشعبي ، والآخر انه لا ضيان عليه سواء كان منفر دأ أو مشتركا وقبضه قبض أمانة وهو قول عطا وطاوس وقال الربيسع: كان الشافعي يعتقد أنه لا ضمان على الصناع . . وقد بيِّن العلامة الطوسي الدليل على رأيه في هذا الضمان بقوله : • دليلنا اجماع الفرقة ـ أي الفرقة الجمفرية ـ و أخبارهم . و أيضاً فان الاصل براءة الذمة وما ذكر ناه بحمع عليه . وما روى عن ـ على بن أبي طالب \_ عليه السلام من أنه كان يضمن الأجير محمول على أنه اذا كان بفعله ، - أي التلف بفعله - .

ومعنى ذلك أن الآجير الخاص والآجير المشترك عند الجمفرية يضمنان ما يهلك عندهما بتقصيرهما أو بفعلهما أو باهمالها اذا كانا يمارسان العمل فى أماكنهما لا فى محل أو بيت مستأجرهما ، إذ لا سلطان ولا رقابة للمالك عندئذ على أمواله التى بأيديهما ولا على أعمالها بشأنها .

<sup>(</sup>۱) كتاب الحلاف تأليف العلامة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ١٦٠ جـ ٢ ـ مطبعة الحكمة بلا ذكر المحل والناريخ ص ٢١٢ .

وجاء فى العقه الجعفرى أيضاً انه ، اذا أفسد الصانع ضمن ولو كان حاذقا كالقصار يحرق الثوب أو يخرق أو الحجام يجنى فى حجامته والحتان يخنق ويتجاوز حد الحتان ، وكذا البيطار مثل أن يحيف على الحافر أو يفصد فيقتل أو يجنى ما يضر الدابة ، ولو احتاط واجتهد . . أما لو نلف فى يد الصانع لا بسببه من غير تفريط ولا تعد لم يضمن على الأصح ، وكذا الملاح والمحكارى لا يضمنان إلا ما يتلف عن تفريط على الأشبه ، (۱) وان ، الحتان والبيطار والحجام يضمنون ما يجنون بأفعالهم ، (۱) أي انه لا يضمن الآجير المشترك \_ ومثله الأجير الحاص \_ إلا اذا وقع الهلاك والتلف بافساده واهماله و تقصيره لانه أمين على أموال الآخرين والامين لا يضمن الاجير المائتهدى والتقصير ، وان حكم الآجير الحاص هو نقس هذا الحمكم .

وعن أبى عبدالله عليه السلام سئل فى الحمال يكسر أو ينصبُّ منه ما حل اله قال: « إن كان مأمو نا فليس عليه شى، و إن كان غير مأمون فهو ضامن ، (٢)، وعنه عليه السلام انه سئل عن الملاح يعطى الطعام لحمله ثم يظهر نقصانه عند تسليمه انه قال : « إن كان مأمو نا فلا تضمنه » .

وعنه أيضاً انه سئل فى رجل حمل مع رجل فى سفينة طعاماً فنقص قال: « هو ضامن ، . والسبب فى عدم ضمامه فى الحالة السابقة وضمانه فى هذه الحالة انه كان أميناً على الطعام فى الاولى لمدم وجود صاحبه معه وانه ليس بأمين فى الحالة الثانية لآن صاحبه كان معه لذا فالأمين لا يضمن بدون تعد وغير الأمين يضمن إذا كان أجيراً مشتركا فقد نقل عن أبى عبد الله عليه السلام.

<sup>(</sup>r) شرائع الالحلام ج - ١ - ص ٢٣٧ .

<sup>(</sup>٣) الخلاف ج - ٢ - ص ٢١٢.

 <sup>(</sup>١) تهذيب الاحكام في شرح المفنعة الشيخ المنيست المنيست المايسة أي جعفر عمد بن المحاومي المتوفى ٤٦٠ هـ ج ـ ٧ ـ النجف ١٩٦١ من ٢١٧ — ٢١٧ .

أنه قال : وقال أمير المؤمنين عليه السلام الأجير المشارك هو ضامن إلا من. سبيع أو غرق أو حرق أو لص مكابر ، .

وعنه آنه قال: وكل أجير يعطى الأجرعلى أرب يصلح فيفسد فهو ضامن ، و دكان يقول كل عامل مشترك اذا أفسد فهو ضامر . و وسئل ما المشترك فقال : د الذي يعمل لى ولك ولذا ، (١) .

وروى عن الإمام الصادق (ع) انة قال ؛ ، من استؤجر على عمل فأفسده أو استهلك ضمر ، وقال أتى الى أمير المؤمنين على (ع) بحمال استؤجر على حمل قارورة عظيمة فيها دهن فكسرها فضمنه ، وكان يضمن الاجير ، "" ، وكذلك روى عنه (ع) عن أبيه عن آبائه عليهم السلام انه قال : ، يضمن الصناع ما أفسدوه ، أخطؤا أو تعمدوا ، اذا عملوا بأجر ، وقال أصحاب المتاع : بل بأجر فالقول وإن أدعوا انهم عملوا بغير أجر ، وقال أصحاب المتاع : بل بأجر فالقول قول أصحاب المتاع مع ايمانهم ، وعلى المدعين اسقاط الضمان عن أنفسهم بالمبينة ، (3) .

وجاء فى الفقه الجعفرى أيضاً أن ء الراعى اذا اطلق له الرعى حيث شاهـ فلا ضان على ما تلف من الغنم إلا اذا كان هو السبب، (٥٠).

<sup>(</sup>١) تهذيب الاحكام للملامة الطومي ج ـ ٧ ـ ص ٢٢٢.

<sup>(</sup>٢) شرائم الاسلام ج - ١ - س ٢٣٨ .

<sup>(</sup>٣) دعائم الاسلام المبى المصدر ج \_ ٢ \_ ص ٧٢ .

<sup>·</sup> AA - - T - E D D D D (1)

<sup>(</sup>ه) الخلاف ج \_ ٢ \_ ص ٢١٢ .

وللشافعي قولان في ذلك أحدهما كالقول عند الجمفرية أي ليس عليه الضمان والقول الثاني ان عليه الضمان إذ الراعي والصناع عنده سواه. والظاهر من كتب الفقه الحنني أن الإمام أبا حنيفة يقرر في مثل هذه الحالة عدم الضمان لآنه أمين وهو مصدق بيمينه (١) . ولكن هناك من يقول من الحنفية بتضمينه وهو تادر جداً .

ويقرر الحنابلة أن لا ضمان على الراعى إلا اذا ثبت انه كان متعدياً (٢).
وجاء فى الفقه الجعفرى انه ويكره أن يضمن ـ أى يفرم الاجير ـ عوض ما تلف بيده بناء على ضمان الصانع على ما يتلف بيده أو مع قيام البينة على تفريطه أو مع نكوله عرب البين حيث يتوجه عليه لو تضينا بالنكول ـ إلا مع التهمة له ـ بتقصيره على وجه الضمان ، (٣) وأعتقد ان سبب ذلك فى مثل هذه الحالة هو أن الاجير هنا معدم ويعيش من أجره خاذا غرم فلم تبق له وسيلة العيش بيوم التغريم أو التعويض فاذا لم توجد أى هى فى دور الشبهة ، وحيث أن الحدود تدرى الشبهات فن باب أولى أن تدرى التعويضات فن باب أولى

وقد ذكر فى كمتاب بداية المجتهد (١٠ بأن الفقهاء المفقوا على عدم تضمين الأجير ـ الخاص ـ لما يتلف أو جلك عنده مما يعمل به إلا اذا كان متمدياً . فى ذلك ، ما عدا الإمام مالك إذ قد قرر ضمان حامل الطعام والطحار . لما ملك عندهما إلا اذا أثبتا أن الهلاك قد وقع بدون سبيهما .

ومعنى ذلك انه يجب أن يثبت من وقع عليه الضرر بأن الفاعل كان متمديراً

<sup>(</sup>١) الفتاوي الحبرية ج - ٢ - ص ١٣٩٠.

<sup>(</sup>٧) للنن لابن قدامة ج .. ٥ . س ١٩٠ .

<sup>(</sup>٣) شرح اللعة ج - ٢ - ص ١٠٠٠

<sup>(</sup>٤) بداية الجنهدج - ٢ - ص ١٩٢٠

اذا أراد تعويضاً عن الضرر الحاصل له و إلا فيعتبر الهلاك بدون تعد و تقصير. و بلا ضمان وهذه هي المسؤو لية التقصيرية في القوانين المدنية الوضعية .

أما بشأن حامل الطعام والطحان فلا يرفع عنهما التمويض إلا اذا تمـكمناً من اثبات كون الضرر الحاصل هو بدون فعلهما أى أن المتضرر ليس عليه الإثبات وإنما يدفع فاعل الضرر المسؤولية عن نفسه باثبات كون الضرر لا يرجع اليه .

وقال أبو حثيفة لا يضمن من عمل بغير أجر ولا الاجير الخاص ويضمن . الاجير المشترك ومن عمل بأجر .

وقد قرر مالك وابن أبى ليلى وأبو يوسف بأرب (١) الصناع يضمنون. ما هلك عندهم من أموال الناس .

وللشافعي قولان في الأجير المشترك قول بتضمينه وقول بعدم تضمينه ... وعنده لا يضمن الاجير الخاص وهو الذي يعمل في منزل المستأجر أو هو... الذي لم ينتصب في عمله لعموم الناس.

وقيل بأن علياً وعمر قد قالا بضهان الصناع و لكن اختلف فى القول. عن على".

وان حجة من لا يرى الضمان على الصناع هى ان الصناع كالمودع لديمهم. أو الوكلاء عن أصحاب المال.

وأما حجة من يرى الضيان قهي مجرد النظر الى المصلحة وحد الذريعة.

وقد جاء فى كستاب المفنى لابن قدامة أن والاجير (٢) المشترك ضامن لما جنت يده . فالحائك اذا افسد حياكته ضامن لما افسد . و نص أحمد

<sup>(</sup>١) بداية الجيمد ج - ٢ - ص ١٩٣٠ .

<sup>(</sup>٣) المغنى لاين قدامة المتوفى ١٢٠ ه ج \_ ٥ \_ ص ٢٠٤٠٠

على هذه المسألة . . . والقصار ضامن لما يتخرق من دقه أو مده أو عصره أو بسطه ، والطباخ ضامن لما أفسد من طبخه والخباز ضامن لما أفسد من خبره والحمال يضمن ما يسقط من حمله عن رأسه أو تلف من عثرته والجمال يضمن ماكلف بقوده وبسوقه وانقطاع حبله الذي يشد به حمله والملاح يضمن ما تلف من يده وجذفه أو ما يعالج به الدفينة . وروى ذلك عن عمر وعلى وعبد الله بن عتبة وشريح والحسن والحمكم وهوقول أبى حنيفة ومالك وأحد قولى الشافعي . وقال في الآخر : « لا يضمن ما لم يتعد ، وقال ابن قدامة نفسه : « ولنا ما روى جعفر من محمد الباقر عن أبيه عن على انه كان يضمر الصباغ والصواغ وقال لا يصلح الناس إلا ذلك ، وروى الإمام يتعد ، ويقول لا يصلح الناس إلا ذلك ، وروى الإمام ويقول لا يصلح الناس إلا ذلك ، وروى الإمام ويقول لا يصلح الناس إلا هذا .

وقال بعض الفقهاء ان الآجير المشترك يضمن (١) ما يفسد اذا كان يعمل في محل عمله هو كالخباز في مخبره والطباخ في مطبخه والخياط في دكانه أما اذا كان يعمل في ملك صاحب العمل فلا ضمان عليه اذا اتلف إلا اذا كان ذلك بتعديه وتقصيره.

والذي يمكن أن يقال هنا ان الاجير المشترك بمجرد تجرده لعمل صاحب العمل في بيته أو في محله هو \_ أى محل أو بيت صاحب العمل \_ انقلب الى أجــــير خاص لانه أصبح يعمل بكل وقنه وجهده آنذاك لصاحب العمل وأعتقد بأن حكمه هنا كحكم العامل للقيد \_ أى الحاص \_ في فترة تجرده لعمله هنا والاجير المقيد أى الحاص لا يضمن ما ينلف تحت يده وهــــذا ما يقول به الإمام أبو حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعي في أحد قولين له والإمام أحمد ، ويقول الشافعي في قول آخر : « أن جميع الاجراء يضمنون

<sup>(</sup>٣) المنتي لابن قدامة ج \_ ٥ \_ ص ١٤٨٠ .

و بينا سابقاً انه روى فى مسنده عن على رضى الله عنه انه كان يضمن الاجرا. ويقول لا يصلح الناس إلا هذا ، (1) ، ويقول بعض الفقها. : • ان خبر على رضى الله عنه وكرم وجهه مرسل والصحيح فيه انه يضمن الصباغ والصواغ ، وان الاجير الخاص هو نائب عن المستأجر المااك لقوة عمله فى بذل جهده البدنى والعقلى فيا أمر به لذا فهو لا يضمن من غير تعد و تقصير .

ويقرر الفقه الحنني (٢) ان الاجير المطلق ـ المشترك ـ يضمن الشيء الذي يهلك بفعله سواء أكان متعمداً أو غير متعمد خاطئاً أو غير خاطئ.

فاذا أحرق المسكوى الملابس فعليه ضمانها للعميل مهمها كان أسباب الحرق سواء القصد السيء أو الحطأ أو الإهمال لآنه مسؤول عن انقان عمله ولا يصلح أن يكون ذلك شفيماً لرفع المسؤولية عنه .

أما اذا تلف الشيء المعطى الأجير \_ المشترك \_ بفعل الغير (٣) لا بفعله هو وتابعيه ، وكان بامكانه أن يحول هو دون هذا الهلاك كأن سرقت لعدم قوة الباب والاقفال فاته يضمن هذا الشيء المتلوف أيضاً لآنه قد أهمل في الاحتراز والحفاظ على الاشياء المسلمة اليه أو الانتاج الملزم بعمله .

أما اذا تلف الشيء بفعل لم يستطع الاحتراز منه ودفعه اختلف الحنفية بضمان الهلاك الحاصل: فقال بعضهم ان الآجير المشترك لا يضمن الهلاك هذا بصورة مطلقة . وقال بعضهم انه لا يضمن اذا كان معروفاً بالامانة والصلاح ، ويضمن اذا كان معروفاً بعكس ذلك أي معروفاً بعدم الامانة

<sup>(</sup>١) المنفي لابن قدامة ج \_ ٥ \_ ص ١٨٢ .

<sup>(</sup>٢) الفقه على المذاهب الاربعة ج - ٢ - ص ١٩٩ - ١٩٩ .

 <sup>(</sup>٣) والمقصود بالغير هنا من لا يعمل الصالح هذا الاجير « المشترك » لأت فعل أجير أجير المشترك يعتبر نفس الاجير المشترك .

والصلاح ، ولكن اذا كان غير معروف لا مهذا ولا بذاك بلكان مستور الحال فانه يضمن نصف قيمة الشيء الهالك صلحاً .

وقال البعض أن الاجير المشترك يضمن هنا الهلاك على كل حال سواء كان معروفاً بالصلاح أو لا .

ولكن أفنى بعض الحنفية بضهان نصف قيمة الشيء الهالك سواء كأرب الأجير المشترك معروفاً بالصلاح أو غير معروف .

وعند الحنفية ان الآدمى لا يضمن فلو أن راكباً سيارة تضرر بسبب. اصطدام السيارة ـ دون تقصير السائق ـ فانه لا ضمان له على السائق. ( لأن الآدى لا يضمن إلا بالجناية عليه ) ولا جناية هنا عليه .

وكذلك بالنسبة للمريض اذا مات من عمل الطبيب دون أعمال وتقصير . و لـكن اذا حدثت الوفاة باهمال وتقصير الطبيب فانه يضمن الضرر الحاصل. على المريض .

أما بالنسبة الأجير الحناص فانه لا يضمن عند الحنفية ما بهلك في يده بغير صنعة اللهم إلا أذا كان الهلاك بخطئه لانه أمين لا يضمن ما يتلف بيده وهذا هو نفس الحسكم لو حدث الهلاك بصنعه أو عمله المعتاد المأذون به أما أذا عمل في غير العمل المأذون به فملك فهو يضمن الهلاك لانه غير مأذون به .

أما اذا النزم الراعى بنفس الوقت أن يرعى أغنام جماعة دون غيرهم فهو يضمن أيضاً كل ما مملك بعمله كأن تقتل بعض الاغنام الاخرى .

ولا تضمن المرضعة ضياع الولد أو سرقته اذا كانت ترضعه فى بيتما هى . وكذلك الحارس غير ضامن لما سرق من العارة والسوق دون اهماله اذا كان أجيراً خاصاً لها . ولكن اذا كان حارساً بنفس الوقت لاسواق أو لعارات مختلفة فيكون ضامناً لما يسرق منها .

ويكون ضرر الاجير عند الحنفية على استاذه إلا اذا تممد الاجير هو الضرر فعندئذ يقع عليه التمويض مباشرة .

و اذا هر بت شاة من راعى الغنم ، وخاف انه اذا تبعما يضيم القطيم منه فامه من حقه أن لا يتبعما ويلاحقما و ليس عليه ضمان في ضياعما (١).

لقد ورد عن الفقه المالمكي ان ، الأصل فيمن استولى على شيء باجارة أوكراء أرب يكون أميناً ولا ضان على الأمين فيما يتلف أو يضيع منه بشرط أن لا يتعدى على ما بيده أو سمل في صيانته ، (٢) .

نستنتج من ذلك أو لا ان العامل المصاب بدون تعد أو تقصير من جانب صاحب العمل لا ضمان له لانه فى حكم المستولى عليه من قبل صاحب العمل وان هذا الاستيلاء هو بسبب عقد العمل.

وكذلك يستنتج منه أن الاجير أمين على ما حازه من أمو ال وأشياء بسبب عقد العمل.

ولكن استنى المالكية من هذه القاعدة أمرين هما:

١ - أن من أستؤجر على حمل الطعام والشراب ضامن لما مملك بسبيه أو يتلف من الطعام أو الشراب إلا أذا كان ذلك بقوة قهرية فعندئذ لا ضمان علمه .

٢ - الصناع بضمنون ما تلف بصنعتهم وما يلزم لها من أشياء كالثياب
 وكالخيوط والبطانة والبكتاب المستنسخ والمنسوخ.

وقيل بأن النبي (ص) أسقط الضيان عن الاجراء، وقيل بأن على ابن طالبكان يضمنهم ويقول لا يصلح الناس إلا بذلك وهذا ما أخذ به المالكية للمصلحة الاجتماعية .

<sup>(</sup>١) النقه على المذاهب الاربعة جـ ٣ ـ ش ١٩٩٠.

<sup>(</sup>٧) النقه على المذاهب الاربية جـ ٣ ـ ص ١٩٩ - ٢٠٢ .

وقد اشترط المالكية لضمان الصناع أن يكون الشيء بجوزته هو وهو يعمل بمحله وينصب نفسه للعمل الى جميع الناس أى أن يعكون أجيراً مشتركا. ثم أن لا تقوم البينة على أن النلف أو الهلاك قد وقع بقوة قاهرة بدون تفريط. وقال بعض المالكية ان عليهم الضمان في جميع الاحوال، فالطبيب الذي يقوم بعملية جراحية أو يصف الدواء فيترتب على ذلك موت المريض فانه لا يضمن أذا قام بواجبه للعتاد ولم يخط فان أخطأ ومات المريض فان لم يكن من أهل للمرفة يعاقب وإلا فعليه الضمان.

واذا شرط عدم الضمان على الصانع فقيل بأن هذا الشرط صحبيح وقال المض لا عبرة مهذا الشرط.

لقد جاء عن الفقه الشافهي ان و المستولى على شيء باجارة إما أن يكون مستأجراً أو أجيراً وصائعا و فأما المستأجر فار حكمه حكم الامين على الاصبح فلا يضمن الشيء الذي استأجره اذا تلف أوضاع ـ دون تعديه ـ ، (۱) ومعنى هذا ان صاحب العمل غير مسؤول عن اصابة العامل باصابة العمل اذا لم يكن متمدياً هو في الإصابة . أي ان المسؤولية التقصيرية حسب الظاهر هي الاصل في تعويض العامل المصاب في أثناء أو بسبب العمل في الاسلام ويجب أن يثبت العامل خطأ صاحب العمل ودوره فيها .

وأما الآجير وهو الصائع فانه لا يضمن ما هلك في يده بدون تمد اذا لم يتفرد بالمتاع ، يعنى اذا عمل بحضور أو بيت صاحب العمل لآن المال لم يسلم اليه وهو غير مسؤول عنه .

. أما اذا انفرد بالعمل ففيه أقوال ثلاثة أظهرها انه لا ضبان عليه أيضاً ، أى اذا كان التلف أو الضياع دون تعد وتقصير . فحجة من لا يقر عليه الضيان انه أمين على الشيء . وقال البعض بأنه يضمن دائماً لانه مسؤول عن

<sup>(</sup>١) النقه على المذاهب الارجة ج ـ ٣ ـ ص ٢٠٣

"الشيء وفي ذلك حفظ لأموال الناس. وقال البمض الآخر اذا كان العامل أجيراً خاصاً فلا يضمن إذ لا يصلح "الناس إلا بذلك.

و لقد جاء عن الفقه الحنبلي انه قدم الاجير الى : أجير خاص وهو الذى يتفق معه على العمل بحسب الزمن كمياومة أو اسبوعياً أو شهرياً . وأجير مشترك وهو الذى يتفق معه على العمل بالذات دون النظر الى الزمن .

وان حكم الآجير الخاص في الفقه الحنبلي انه لا يضمن ما اتلفه مر. الاشياء المتعلقة بالعمل دون تعمد و تفريط و تقصير و إلا فهو ضامن .

و أما حكم الأجير المشترك فانه يضمن ما تلف بعمله وبخطئه كان ، اخطأ الخياط ففصل ثوب زيد على عمرو فانه يضمنه وكذا اذا عثر حماره فسقط ما عليه فانكسر فانه يضمنه .

ولكن ، لا يضمن الأجير المشترك ما فقد \_ وما تلف \_ بغير فعله اذا \_ حفظه \_ في حرز مثله ، أى كما هو المعتاد المتعارف عليه ولا اجرة للعامل المشترك عند تلف المنتوج قبل تسليمه . وقياساً على ذلك انه ، لا يضمر الطبيب المعروف بالحذق \_ تلف أو موت المريض \_ اذا لم يخطه في عمله بحسب الاصول الطبية المتبعة . وكذلك الحتان والحجام والبيطار ، و إلا غائم ضامنون عن الاضرار الحاصلة للمريض أو الحيوان .

وكذا لا يضمن الراعي ما يتلف من الحيوانات ممه إلا اذا كان التالف والضياع بتعد وتقصير وتفريط من الحفظ (١).

الخلاصة أنه بمكننا أجمال ساحث ضمان الضرر الحاصل في العمل في الفقه الاسلامي عاليلي:

<sup>(</sup>١) النقه على المذاهب الاربعة ج - ٢ - ص ٢٠٦ والمثنى لا بن قدامة ج - ٥ -

١ - ليس صاحب العمل مسؤولاً عن تعويض اصابات عمل العامل في. أثناء العمل أو بسببه إلا اذا كانت الإصابة قد حدثت بتعد وتقصير واهمال ، من قبل صاحب العمل أو من يقوم مقامه ، في مجال العمل نفسه .

ح بكون العامل داءًا ضامناً لكل الاضرار الحاصلة منه بتمد وتقصير.
 واهمال الى صاحب العمل في مجال عمله .

و الأصل أن الأجير الخاص أى المقيد أمين على ما بحوزته من أشياء
 الصاحب العمل من أدوات انتاج وانتاج وأشياء فهو لا يضمن الله الما الما كان بتعد وتقصير وأعمال منه وهو لذلك مصدق بيمينه .

إما الاجير المشترك أى المطلق فني ضمانه أو عدم ضمانه لما بحوزته
 من أشياء لصاحب العمل أقوال مختلفة أهمها : \_

آ ـ انه كالآجير الخاص أمين لا يضمر الناف والهلاك والضياع إلا بالتعدى والتقصير والإهمال وهو مصدق بيعينه .

ب له ضامن يضمن التلف والهلاك والضياع على وجه العموم وهو لا يصدق بسمينه .

جـ له لا يضمن التلف والهلاك والضياع اذا حدث يسبب لا يمكن التحرز والتخلص منه كالفيضار للفاجي، والحريق والحرب والثورة وقرر البعض في هذا الشأن الصلح على نصف القيمة من دون أن يكون لذلك دليل على (١).

د اذا كان الاجير المشترك مستور الحال معروفاً بالصلاح فيعتبر نصف أمين وبجبر على الصلح على نصف قيمة الضرروهذا أيضاً رأى لايستند على دليل علمي ثابت .

<sup>(</sup>١) انظروا شرح الحبلة للاستاذ السيد منبر القاضي ص ١٨٢٠.

أما اذا كأن معروفاً بعدم الصلاح فيكون ضامناً لما بهلك أو يضيع أو يُقتلف عنده من أموال صاحب العمل.

## الحبحث السادسي انتهاء عقد العمل

لابد لكل عقد مر مدة ينتهى جا ، عدا عقد الزواج إذ هو يتصف بالدوام طالما الزوجان على قيد الحياة ، ومنها عقد العمل الذى يبرم عادة لمدة معلومة أو لإنجاز عمل معلوم ،

وان انتهاء هذا العقد الذى تتوقف عليه العملية الانتاجية والقيـــام بالحندمات البشرية على وجه العموم يتم فى حالات مختلفة اتفق على بعضها الفقهاء المسلمون واختلفوا على بعضها الآخر وأهمها ما بلى:

١ - اتفق الجميع على أن العقد ينتهى بانتها. أجله المضروب أو العمل المتفق عليه.

٧ - انفق الجميع على أن المقد يمكن أن يذنهي بالإقالة .

٣ - اتفق الجميع على أن العقد ينتهى اذا أصبح متعذراً تنفيذه بصورة
 قطعة .

٤ - انفق الجميع على أن هذا العقد ينتهى بحالات أخرى اختلف بشأنها الفقهاء أنفسهم.

والآن نرى من المفيد أن نورد بالإستقراء من الكتب الفقهية لختلف المدارس الفقهية الإسلامية ذاتها حالات انتهاء عقد العمل لكل مدرسة على الفراد حتى يكون القارى على اطلاع وفهم عامين لحالات انتهاء هذا العقد بمختلف هذه المدارس الفقهية .

ينتهى عقد العمل عند الجمفرية في الحالات التالية :

1 \_ الفسخ بخيار العيب : \_ يحق للعامل أن يطلب فسخ عقد العمل اذا (١٧ وجد عيماً في الآجر كأن كانت النقود من يفة أو ليس لها قيمة . وقد يتبادر الى الذهن أن الآجر يدفع بعد أداء العمل وربما بعد انتهاء المقد ، وعندئذ فا معني فسخ العقد بعد العمل أو بعد العقد . الجواب ان الآجر يستحق في الأصل اذا اطلق العقد عند الجعفرية قبل أداء أو عند أداء العمل أو في أثنائه وعندئذ قد يكون للفسخ أثره على بقية مدة نفس المقد وان العامل يلاحق صاحق العمل بدفع الآجر المسمى المستحق عن العمل المؤدى . وهذا أمر بدهى لأن العيب في الآجر يكون بخالفة لنصوص العقد و يمنع العامل من الحصول على عيشة به وهو ما يعتمد عليه بشأنه .

وكذلك بحق لصاحب العمل أن يفسخ العقد اذا وجد عيباً في العامل. عنمه من القيام بالعمل المتفق عليه كالمرض اذا طال أمده ، أو عند حبسه أو أخذه جندياً اجبارياً . وهذا أمر طبيعي لان صاحب العمل بهمه من عقد العمل أن يحصل على منفعة العامل فاذا تعذر ذلك بسبب المرض أو الحرب أو الحبس فلا يبتى سبب لان يستمر العقد على حاله إذ لا فائدة ترجى منه لصاحب العمل او للعامل . ولكن ليس للعامل في هذه الحالة حق الفسخ إذ لا يكون التقصير من جانبه .

<sup>(</sup>١) الحلاف الطومي ج - ٥ - س ٢٠٦٠.

٣- اذا عمل العامل المقيد فى أثناء دوامه المعتاد الى غير صاحب العمل الأول دون اذنه فلهذا الآخير الحق فى فسخ عقد العمل (١) معه . أما اذا لم يفسخ صاحب العمل العقد المذكور فله أن يفسخ عقد العمل الثانى الذى أبرمه عامله مع الفير دون علمه باعتباره عقد فضولى ولم يجزه هو ، لآن قوة عمل العامل تعود له وكأن العامل أجر فضولياً هذه القوة التى تعود أصلاً لصاحب عمله الى الفير .

٤ - لقد ورد فى الفقه الجعفرى ان الموت ينهى عقد العمل سواء موت المؤجر أو المستأجر أى العامل أو صاحب العمل ، ويوجد من قال مر المقهاء الجعفرية ان موت المستأجر يبطلها وموت المؤجر لا يبطلها (٢).
وقال البعض لا تبطل الإجارة يموت أحدهما (٣).

والحقيقة ان محل عقد العمل من جانب العامل هو جهده البدنى والعقلى وهذا الجهد يفنى بالموت ولذا فتنتهى به حتما التزاماته المتعلقة بذاته وأهمها عقد الزواج وعقد العمل . أما بالنسبة لصاحب العمل فالموت لا يؤثر على تنفيذ عقد العمل إلا اذا كان صاحب العمل فى نفس الوقت يبذل الجهسد البدنى والعقلى أصلاً لتنفيذه أى يكون عثابة عامل الى جانب كونه صاحب العمل فى نفس عملية تنفيذ العقد .

وقد جاء فى رسالة العلامة الاصبهانى (\*) أنه فى اجارة النفس لبعض الأعمال تبطل الاجارة بموت الآجير بلا إشكال نعم و لمكن لو تقبل الآجير عملاً وجعله فى ذمته لم تبطل الاجارة بموته بل يكون العمل ديناً عليه يستوفى من تركسته ومعنى ذلك أن عقد الآجير فى العمل البدنى والعقلى مباشرة

<sup>(</sup>١) شرح اللمة نفس المصدر ص ٧ - ٨

<sup>(</sup>۲) الحلاف ج \_ ۲ \_ س ۲۰۷ .

<sup>(4)</sup> شرائع الادلام نفس المعدر من ٢٣٧ .

<sup>(</sup>٤) وسيلة النجاء من ٣٣٧.

ينفسخ بموته وان عقد العمل للعامل المشترك لا ينفسخ وهذا هو ما نرى سلامة الآخذيه في الوقت الحاضر.

وينتهي عقد العمل عند الحنفية في الحالات التالية : ـ

١ ـ الفسخ بخيار الشرط: فاذا أشترط أحد الطرفين أن يكون له خيار الشرط بالفسخ خلال مدة معينة فله أن يفسخ عقد العمل فى أثنائها .

٢ - الفسخ بخيار الرؤية: فاذا قال العامل أو صاحب العمل لاحدهما
 بشرط أن أرى عملك فرآه ولم يقبل به فيحق له الفسخ مباشرة.

٣ ـ الفسخ بخيار العيب: فاذا وجد صاحب العمل عيباً في العامل أو وجد العامل عيباً في العمل فله أن يفسخ العقد بشرط أن لا يعرف بالعيب قبل العقد وإن له تأثير على المنفعة كانهدام البيت.

ع ــ اذا كان التنفيذ عقد العمل ضرر فى نفس صاحب العمل أو ماله فله فسخ العقد مثال ذلك أن يتفق شخص مع طبيب لإجراء عملية فيجوز له أن يفسخ العقد لآن فى العملية ضرر احتمالى عليه ومثال ذلك أيضاً ان اصاحب البذر فى المزارعة حق فسخ العقد قبل الإبدار لارز فيه أحتمال الضرر فى المزارعة حق فسخ العقد قبل الإبدار لارز فيه أحتمال الضرر.

وذلك لأن أبا حنيفة برى أنه يجوز للستأجر فسخ الاجارة لعذر في نفسه ، فثلاً أن يـ تأجر دكاناً يتجر فيه فيحترق متاعه أو يسرق وحجة أبى حنيفة امه د شبه ذهاب ما به تستوفى المنفعة بذهاب العين التي فيها المنفعة ، ومعنى ذلك أنه اذا احترق المعمل أو اضطر صاحب العمل على بيعه اسداد دينه فله حق فسخ عقد العمل ما بينه وبين عماله في هذا المعمل .

ويقرر بعض الفقهاء المسلمين (٢) . أن محل استيفاء المنافع لا يتعين في

<sup>(</sup>١) الفقه على المذاهب الاربعة ج ـ ٣ ـ ص ٢٠٧ -- ٢١٠ .

<sup>(</sup>٢) بداية المجتهد س ١٩٢٠ .

الاجارة ، وانه وإن عين فذلك كالوصف لا ينفسخ ببيعه أو ذهابه ، بخلاف العين المستأجرة اذا تلفت ، مثل أن يستأجر على رعاية غنم بأعيانها أو خياطة مميض بعينه فتهلك الغنم ويحترق النوب فلا ينفسخ العقد وعلى المستأجر أى صاحب العمل أن يأتى بغنم مثلها ليرعاها أو قميص مثله ليخيطه . .

وقد قرر بعض الفقها، أنه أذا كان ( المحل المه أين لاستيفاء المنافع مما تقصد عينه أنفسخت الاجارة ) بتلف المحل كما هى الحالة بالنسبة للظائر بموت الطفل أو بموت الظائر أما أذا كان المحل ( بما لا يقصد عينه فلم تنفسخ الاجارة ) كالاجارة على رعاية الغنم بأعيانها أو بسع طعام فى حاسوت وما أشبه ذلك .

٩- ان وفاة أحد الطرفين يوجب فسخ عقد العمل - لا إلا اذا حدثت الوفاة بمكان بميد ليس به قاض أو حاكم - كما هي الحالة في وسط البحر أو الصحراء فيستمر العقد الى المحكان الذي فيه قاض أو حاكم برفع له الامر ليبت به حسب القواعد الشرعية (١).

وينتهي عقد العمل عند المالكية في الحالات الثالية (٢) :

 ١ ـ اذا تلفت العين موضوع الاجارة وتعذر استيفاء المتفعة فيها كأن يبتو في العامل أو يتهدم المعمل أو ينفجر فعقد العمل ينفسخ هنا .

٧ ـ اذا انتفت الغاية من العقد اذا كان العقد يتعلق بالنفس كأن يتفق شخص على عملية أو قلع ضرسه فيزول الألم فالعقد ينفسخ و لكن لا يجبر المريض بعد العقد على القلع أو العملية اذا لم يزل الألم و لكنه يحسب على الأجر.

<sup>(</sup>١) الققة على المذاهب الارسة ج - ٣ - من ٢١٤ .

<sup>(</sup>٢) الله على المذاهب الاربعة جـ ٣ ـ ص ٢١٠ - ٢١٩.

٣ - اذا جاء أمر قاهر من حاكم يمنع تنفيذ العقد كأن تغتصب الدار أو منفعتها بالقوة القاهرة القاهرة القاهرة فالعقد ينفسخ .

٤ ـ تنفسخ اجارة المرضع بظهور حملها أو حصول مرض لها لا تقدر
 معه على أرضاع الطفل.

٥ - عند مرض العامل وعجزه بحيث لم يكن بعد قادراً على العمل فيصح فسخ المقد.

٦- اذا اجر الوصى الصفير فبلغ رشيداً يصح له أن يفسخ عقد العمل اذا كان يعلم الوصى باحتمال بلوغه فى أثناء مدة العقد . أما اذا ظن عدم بلوغه فى تلك المدة و بلغ و بقيت منها مدة أقل من شهر فيجب أن يتم المدة وليس له فسخ عقد العمل أما أذا بقيت من المدة شهر أو أكثر فللصبى الخيار بالفسخ أو عدمه .

وينتهى عقد العمل عند الشافعية في الحالات التالية (١):

١ ينفسخ عقد العمل عند تلف ذات العامل أو انعدام كل قدرته على.
 العمل قياساً على تلف العين المستأجرة .

 ٢ ـ اذا تمرض العامل وأصبح عاطلاً جزئياً عن العمل فلصاحب العمل فسخ العقد بخيار العيب.

٣- تنفسخ الاجارة بحبس المين المؤجرة عن المستأجر فاذا سخر العامل بالقوة من قبل الغير كالسلطة أو حبس فينفسخ العقد لتعذر انتفاع صاحب العمل عنافعه و اسكن اذا زال الحبس عاد العقد \_ اذا لم تنته مدتها \_ .

٤ ـ لا تنفسخ الاجارة بموت العاقدين أو أحدهما بل تبتى الى انقضاء

<sup>(</sup>١) الفته على المذاهب الاربية جـ٣- ص ٢١٩.

ألمدة ويحل الوارث محل العاقد فاذا مات العامل أو صاحب العمل لم ينفسخ. عقد العمل.

٥ - لا يفسخ عقد العمل بالنسبة للصبى الذى آجره وليه لمدة لا يبلغ فيها بالسن وبلغ بالاحتلام على الاصح . أما اذا كانت مدة عقد العمل لاكمش من سن البلوغ فإن العقد ينفسخ بعد بلوغ سن الخامسة عشرة ويصح فيها دون ذلك وقال البعض ان هذا العقد يبطل اذا كانت مدته لاكمثر من سن البلوغ قبل البلوغ وبعده لعدم امكان تفريق الصفقة في العقد .

وينتهى عقد العمل عند الحنابلة في الحالات التالية : \_

١ - يحوز فسخ عقد العمل بخيار العيب الذي لم (١) يعلم به المتعاقد في العقد أو اله حدث بعد العقد وكان له تأثير يؤدى الى التفاوت في المنقعة أو يؤدى الى انعدامها . أما اذا كان العيب وقتاً وبسيطاً و يمكن زو اله كمر ض العامل مرضاً بسيطاً فلا يفسخ به العقد .

٢ ـ يحوز فسخ عقد العمل بخيار الشرط كأن يشترط أحد العاقدين في أثناء العقد على أن يحكون له حق الفسخ خلال مدة معينة واستعمل حقه في ذلك .

٣ - اذا امتنع أحد الطرفين عن تنفيذ النزامه في عقد العمل فيحق الآخر
 فسخ العقد من جانبه و لكن لا يحق للمخالف أن يطلب فسخ العقد لار
 خالفته لا تمكون له حقاً في طلب الفسخ (٣).

<sup>(</sup>١) الفقه على المذاهب الاربعة ج ـ ٣ ـ س ٣٢٢.

<sup>(</sup>r) الفقه على المذاهب الاربعة ج \_ ٣ \_ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

واقد جاه في الفقه الحنبلي « واذا أجرالمالك عيناً مدة معينه ثم امتنع من تسايمها المستأجر في نصف المستدة وسلمها بعد ذلك فإن العقد ينفسخ في المدة التي لم يسلمها فيها فقط وعلى المستأجر أن يدفع احرة المسدة الباقية على حساب الاجرة المسهاة بينهمها . أما اذا سكن المستأجر في الدار بعد المدة ثم منعه المالك من السكن في الباقي فإنه لا يكون له حتى في الاجرة ===

٤ - بجوز الصاحب العمل فسخ عقد العمل اذا غصبت قوة عمل العامل
 أو كأن اخذ جندياً اجبارياً أو حبس.

وقد ورد تفصيل أهم ذلك في الفقه الجمفري المقارن بقول العلامة الطوسي ان (١) , عقد الاجارة مر العقود اللازمة متى حصل لم يكن لاحد فسنح الاجارة إلا عند وجود عيب بالثمن ، أو فلس المستأجر فحينتذ يملك المؤجر الفسخ ، أو عيب بالمستأجر مثل غرق الدار وانهدامها على وجه يمنع من استيفاء المنفعة فامه علك المستأجر الفسخ فأما مر. غير ذلك الا وبه قال الشافعي ومالك والثوري وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : ان الاجارة يجوز فدخها المدر قالوا: اذا اكترى الرجل جملاً ليحج به ثم بدا له (٢) من الحج أو مرض فلم يخرج كان له أن يفسخ الاجارة . وكذلك اذا اكـترى دكانأ ليتجر فيه ويبيع ويشترى فذهب ماله وأفلس فانه يجوز له أن يفسخ الاجارة قال: وبمثل هذه الأعذار لا يكون للمكرى الفسنم ، فاذا أكرى جماله من انسان ليحج ما ثم بدا له من ذلك لم يملك فسنخ الأجارة ، وكذلك اذا آجر داره أو دكانه وأراد السفر ثم بدا له من ذلك لم يُثلث فسينم الاجارة إلا ان أصحابه يقولون للمكرى فسخ الاجارة كالمكترى سواء ولا يبينون الموضع الذي يكون له الفسخ \_ دليلنا \_ ان العقد قد ثبت ، ومن ادعى ان لحما أو لاحدهما الفسين فعليه الدلالة ، وأيضاً قوله تعالى : . اوفوا بالعقود ، فأمر بالوفاء بالمقود والاجارة عقد فوجب الوفاء به .

الماضية وكفا اذا أحر انسان دخصاً لحفر بثر فحفر له عدرة أذرع ثم تركما فأنه لاحق
 في المطالبة بالشيء من الاجرة لأنه لم يتسلم الممل الذي عقد عليه » .

<sup>(</sup>١) كتاب الخسالاف العلامة العاومي المتوفى ٢٠١ه م ج - ٢ - كتاب الاجارة من ٢٠١ مسألة - ٢ - كتاب الاجارة

<sup>(</sup>٢) بداله أي غبر رأيه وعدل عنه .

وجاء فى الفقه الجمفرى المقارن ان ، الموت يبطل الاجارة سواء كان. موت المؤجر أو المستأجر (١) . . . وفى أصحابنا من قال موت المستأجر يبطلها وموت المؤجر لا يبطلها . . . ، وذلك لآن هذا المقد عقد على أن يستوفى شخص ممين من منافع تعود الشخص ممين فاذا مات أحدهما انتنى وجود نفس الشخص الذى يجب أن يستفيد من المنافع أو نزول عنه الملكية بموته و تفتقل الى ورثته ، أو ينتنى وجود الشخص الذى يجب عليه تأدية المنافع .

وقد أيد هذا الرأى ، أبو حنيفة وأصحابه والليث بن سعد والثورى ... إذ تنفسخ الاجارة عندهم بموت أحد الطرفين . ومعنى هذا ان عقد العمل. ينتهى بموت صاحب العمل أو العامل أو بموتهما معاً .

ولكن عقد الاجارة عند الشافعي ومالك وأحمد وعثمان البني وابو ثور وابن المنذر واسحاق لا ينفسخ (٢) ، بل تبتى الاجارة بحالها أى تنقل حقوقها والنزاماتها الى الورثة . وقد قبل في تبرير هذا الرأى وانه عقد لازم فلا ينفسخ بموت العاقد مع سلامة للعقود عليه كما لو زوج امته ثم مات . . . ان المستأجر قد ملك المنافع وملكت عليه الاجرة كاملة في وقت العقد ثم يلزمه ما لو زوج أمته ثم مات ولو صبح ما ذكروه لكن وجوب الاجر هاهنا بسبب من المستأجر فوجب في تركبته بعد موته ، (٣) .

ومعنى ذلك أن هؤ لاء الفقهاء ينقسمون الى قسمين: قسم يقرر فسخ عقد-العمل بموت أحد الطرفين أو اثنائهما وقسم لا يرى ذلك بل يرى استمرار. هذا العقد سواء توفى العامل أم صاحب العمل أم الاثنان مماً.

<sup>(</sup>۱) الحلاف ع ۲۰ س ۲۰۲

 <sup>(</sup>۲) الحلاف ج - ۲ - ص ۲۰۷ والمثني لاين تدامة ج - ٥ - ص ۲۲۸.

 <sup>(</sup>٣) المغني لابن قدامة ج \_ ٥ \_ ص ٢٧٨.

واذا توفى المنتفع بالمنفعة فى الاجارة ولم يوجد له وارث نقد نقل عن الإمام أحمد أنه برى فسخ الاجارة فى المدة المتبقية لآنه قد جاء أمر غالب يمنع من استيفاء المنفعة (١) .

ومعنى هذا انه اذا توفى صاحب العمل ولم يكر. له وارث فينفسخ عقد العمل.

والذى نراه نحن ان عقد العمل ينعقد من جانب العامل على قوة عمله التي هى جزء منكيانه و تكوينه الطبيعي وان هذه القوة هى منظورة فى عقد العمل فى الأجير المقيد و بما ان الموت ينهى وجود هذه القوة العاملة هنا حتما لذا فنرى حتمية فدخ العقد بموت العامل.

أما بالنسبة الى العامل المطلق أى العامل المشترك فان عمله هو بالذات أو اشرافه هو على العمل بالذات منظور أيضاً فى عقد العمل وان قوة عمله هو الذا كانت منظورة هى أيضاً فى نفس عقد العمل فاعتقد بأرب موته أيضاً ينهى عقد العمل.

الخلاصة ان موت العامل بصورة عامة ينهى عقد العمل لأن الموت يفنى محل العقد من جانبه .

أما بالنسبة اصاحب العمل فالأمر مختلف جداً لأن صفة وصاحب العمل ، وليس العمل ، وليس العمل ، وليس عن ملكية شخص لمشروع أو لمال في الأصل ، وليس هذان الأمران متصلين بذات الانسان الطبيعية ، وإن موته لا يؤثر عليهما تأثيراً أساسياً يحسب الأصل .

ولذا فنرى بأن موت صاحب العمل لا يؤثر على عقد العمل بجميع أركانه وان خلفاءه أو اصوله يحلون محله بكل ما يتعلق بمال أو بمشروع وعليه فلا نرى فسخ عقد العمل بموت صاحب العمل مع العلم ان ذلك تقره ضرورة

<sup>(</sup>١) المنتي لابن قدامة ج .. ٥ . س ٢٩٠ .

استمرارية الأعمال والانتاج اللهم إلا اذا كان لصاحب العمل ذاته دور في نفس عقد العمل وتنفيذه كأن يكون مثلاً ناقل حجاج يستأجر عمالاً لنقل الركب الى مكة فهنا يؤثر موته على تنفيذ عقد العمل ، فاعتقد بفسخ العقد بموته لأنه هو بنفس الوقت صاحب عمل وعامل بالنسبة الى الحجاج وكذلك الأمر هو نفسه بالنسبة لرئيس الفرقة الموسيقية .

هذه هى أشهر وأهم حالات انتهاء عقد العمل فى الشريعة الإسلامية ومن دراستها يظهر أن الفقهاء المسلمين انفقوا على أكثرها وإن اختلفت فروع مدارسهم على تفصيلاتها الجزئية .

وبذلك نكون قد وصلنا الى آخر مراحل الإشارة الى تنظيم العلاقات الانتاجية والشخصية فى مجال العمل وأداء الحدمات البشرية بين الناس ومنها يظهر جلياً ان الفقهاء قد أسهبوا فى تفصيل الاحكام والقواعد لتنظيم روابط الافراد فى هذا الشأن (1) لما لذلك من تأثيرات فعالة اجتماعية وإقتصادية على حياتهم الخاصة والعامه لاسيما فى مجال الحصول على الحدمات والسلع حياتهم الخاصة والعامه لاسيما فى مجال الحصول على الخدمات والسلع الافتصادية لإشباع الحاجات البشرية من ناحية ثم فى مجال الحصول على الموارد من العمل و تبادل هذه الاموال من ناحية اخرى .

ومما يجب عدم اغفاله ان عقد العمل لا يجد له سبيلاً في التطبيق إلا ما بين القادرين على التصرفات الشرعية العالمة من جهة الحرى .

<sup>(</sup>٣) واننا نمئته بأن نظامي المزارعة والمساقاة في الاسلام ها من قبيل أنظمة المسل وال عقديهما من عقود العمل أيضاً وفيهما يعتبر الملاك أي صاحب الارض أو الشجر موصاحب العمل والمزارع والمساقي كل منهما هوعامل يعمل في الارض والزرع ورعاية الشجر والاعتتاء به بحصة من الحاصل أو التحر وليكن هذين العقدين ، المزارعة والمساقاة ها في القطاع الرداعي والدعقد العمل في القطاع الصناعي أوالتجاري . وقد شرحنا ذلك في كتابنا اقتصاد العمل الزراعي على متوء الفقة القانوني الحديث .

و لمكن يوجد من الناس المكثيرون عن لا يستطيعون على العمل و لا على هذه التصرفات في مجال العمل كى يحصلوا منهما على العيش و بالتالى لا يكونون. قادرين على الحصول على وسائل معاشهم بانفسهم قد لا يكون لديهم من أموال تمكنهم من الحصول على العيش بلا عمل فماذا يعملون وماذا يفعلون حتى يعيشوا.

ان الإسلام رسم لمثل هؤلا. من صفار وعجزة وشيوخ ومرضاء وعاطلين. فقراء طريق العيش من عمل الفير بنظام الضمان الإجتماعي الإسلامي فما هو هذا النظام في الإسلام وما هي حدوده واصوله وفروعه ؟

هٰذَا مَا سَنْدُرْسُهُ بِاخْتُصَارُ فَيَمَا يَأْتَىٰ :

# الفیصل لیّالث الضماد الاجتماعی فی الاسلام

لقد ذكر نا فيها سبق بأن الصهان الاجتهاعي هو نظام اقتصادي اجتهاعي مياسي تقوم برسم خطوطه السلطة الحاكمة اضهان عيش النياس وداحتهم باجراءات وأساليب مختلفة عن أجل حمايتهم وقائياً وعلاجياً من هوة الفقر على الاخص بصورة مباشرة الأمر الذي صارت الدولة الحديثة بمقتضاه تضع النشريعات اللازمة له والكفيلة بتحقيق ذلك عن طريق سياسة محاربة الفقر والمرض والجهل .

وعرفنا بأن هذا النظام يقوم أساساً على العمل والنشاط الاقتصادى عامة. أى على أساس تهيئة الناس الى العمل والعمل الى الناس والعيش لهم ولفير. القادرين على العمل منهم . وعرفنا أيضاً ان المراد بالضمان المذكور فى الآساس ، والواقع هو حماية الإنسان فى الحياة ضد العوز والحاجة ، وهما ما تتولد عنهما له الكثير من. الآفات والآثار الاجتماعية السيئة الخطيرة الاخرى .

ويقرر الإسلام كبقية الاديان السياوية فيما يتملق مذه الحماية بأن الله هو رازق الخلق وهو الضامن لتسكوينهم ووجودهم وعيشهم في بطون وأحضان امهائهم ، وفي حياتهم . وما مزدابة في الارض إلا على الله رزقها ، وإن الله قد مَكُنَّ الْإِنْسَانَ فِي الْارضِ وَسَخَّرُ لَهُ مَا فَيْهَا وَجَمَلُ لَهُ فَيْهَا كُلُّ وَسَائُلُ الْمُيشِ والراحة، وما على الإنسان إلا أن يسعى حنى يحصل منها على ما بحتاج ويريد لاشباع حاجاته البشرية . فقال عز وجل: [ هو الذي جمل لـكم الارض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه ] (١) وهو [الذي جمل الارض مهداً وسلك المكم فيها سبلاً وأنزل من السياء ما. فاخرجنا به أزواجاً من نبات شتى كلوا وارعوا أنعامكم إن في ذلك لآيات لاولى النهي ] ٢٠) . [ولقد مكناكم في الارض وجعلنا لـكم فيها معايش] (٣) . [والله جعل الحكم بما خلق ظلالاً وجعل الحكم من الجبال أكمنانا ، وجعل لكم سر ابيل تقييم الحرا وسرابيل تقيكم بأسكم ،كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون إنك وبناء عليه فالأصل عند الاسلام ان الله هو الكفيل والضامن لمعايش وسعادة البشر ، وما عليهم إلا السعى لعمل الخير ولطاعته واتباع أحكامه وتعالىمه والرفق والرحمة بالناس الآخرين باعتبارهم جميماً عيال الله وأحبهم اليه أرحمهم بماله .

<sup>(</sup>۱) حورة الملك: ١٥ أرشدنا الى هذه الآيات كتاب حقوق الانسات ببن ثما ليم الاسلام واعلان الامم المتحدة الاستاذ محمد الغزالي القاهرة ١٩٦٣ ص ٢٠٠ — ٢٠٣

<sup>(</sup>٢) -ورة طه: ٢٥ - نه

<sup>(</sup>٣) سورة الاغراق : ١٠

<sup>(</sup>٤) سورة النحل : A1

ولقد أشرنا أيضاً فيها سبق الى أن الاسلام قد رسم فى الحياة العملية النهج القويم لضهان عيش الناس جميعاً بخطة شاملة متناسقة مبنية على اسس وظروف وغرائز طبيعية واجتماعية وانسانية أساسها الجد والعمل والواجبات والحقوق الانسانية والدينية المختلفة (١).

والاصل (٢) أن الانسان يشبيع حاجاته المهيشية في الحياة من سعيه وعمله هو إرب وجد السبيل الى ذلك وكان قادراً عليه ، وإلا فانه يمتمد أحماتاً لإشباع تلك الحاجات على ما ادخر لحسابه مرب قبل ذويه أو ما كان قد ادخره هو لنفسه اذا كان ذلك مكنا ، فان تعذر كل هذا فليس له من سبيل الى الحياة إلا بمساعدة ومعاونة الآخرين له بشكل مرب أشكال المساعدة والمعاونة لتأمين معيشته .

أجل توجد حالات طبيعية لايستطيع الانسان فيها على العمل والحصول على عيشه بنفسه رغم ارادته ومن أظهرها حالات الصفر والولادة والعجز والشيخوخة ، كا توجد حالات اجتماعية اخرى لا يستطيع الانسان فيما أيضاً من ذلك كالمرض والبطالة القسرية . فكيف يحصل الانسان خلالها على غيشه .

لقد أوجدت الطبيعة ذاتها للانسان فى مثل (٣) هذه الحالات وسائل طبيعية لضمان معيشته ، وتتمثل هذه الوسائل فى عواطف الابوة والامومة والحب الفردى والعائلي والجماعي وصلة الرحم والقربي وحب الحسير والإحسان وهي غرائز طبيعية لا يستطيع الانسار، على التحلل منها فى الاحوال الاعتيادية وهى تدفع بالازواج والآباء والامهات والارحام

<sup>(</sup>١) انظروا من ٢٠ من هذا الكتاب نف

<sup>(</sup>٢) انظرواكتابنا اصول التأمين الاجتماعي طبع بغداد ١٩٩٢ من ١

<sup>(</sup>٣) انظروا رسا اننا في خلاصة حتوق الانسان في الممل والعيش المنشورة في ١٩٦٣

بنداد س ۲

- والاقارب والمحبين على التفانى والايثار والتعاون والتسابق من أجل ضمان الهيش والحياة لبعضهم البعض لاسيما عند عدم القدرة على العمل . وان هذه الغرائز ذانها كانت الاساس فى تسكوين العوائل والقبائل والجاعات الختلفة . وتماسك الروابط الاجتماعية بين الافراد فى مختلف العصور .

وقد وجدت فى الحياة الاجتماعية أيضاً الى جانب ذلك وسائل اخرى تساهم فى العمل لذات الفرض وهى القواعد الاخلاقية والعرفية والدينيـــة والقانونية تنظم علاقات الافراد الاجتماعيـــة والافتصادية وتوجمهم الى مساعدة ومعاونة بعضهم البعض فى مجال العمل والحصول على وسائل العيش والبقاء .

ويظهر الباحث المتعمق في أبحاث الشريعة الاسلامية اس الاسلام قد هذب وسائل ضمان عيش الناس ونظمها ووضع لها أحكاماً وقواعد عامة وعاصة . ويمكن اجمال تلمكم الوسسائل بأنها : أولا العمل ، من أجل ضمان استمرارية ابجاد الحندمات والسلع الاقتصادية لاشباع الحاجات البشرية ، ولتأمين موارد الناس منه ، ثانيا التعاون الاقتصادي بين الافراد ذلك الذي يؤمن لهم جميعاً تبادل الخبرات والمعلومات والاموال والطاقات ، لضمان العمل ، ثالثاً التعاون الاجتماعي بين الناس لاشباع الحاجات البشرية التي ليس بامكان الفرد اشباعها بنفسه اعدم القدرة الجسمية أو المالية على ذلك لأسباب خارجة عن الارادة ، ورابعاً المساعدة الاجتماعية ، وهي التي تقدمها الدولة الاسلامية للمحتاجين والفقراء المعدمين عند تعذر وجود أو تقدمها الدولة الاسلامية للمحتاجين والفقراء المعدمين عند تعذر وجود أو كفاءة التعاون الاجتماعي من أجل ضمان العيش والراحة لهم بأمن واطمئنان . وعليه فيمكن القول بأن الضمان الاجتماعي الاسلامي يقوم على الاسسالتالية :

أولاً ـ العمل في الاسلام: وقد مر الكلام عليه بتفصيل في الفصل اللاول والثاني من هذا الكتاب.

ثانياً ـ التماون الافتصادى فى الاسلام: وقـــد مرت الإشارة اليه باختصار عند الكلام عن الفاية من تنظيم قواعد المعاملات فى الاسلام، فى الفصل الاول من هذا الكنتاب.

ثالثاً \_ التعاون الاجتماعي في الاسلام . رايماً \_ المساعدة الاجتماعية في الاسلام .

الحبحث الدُّول العمل في الاسلام

عرفنا كيف ان الاسلام رفع شأن العمل الى مصاف العبادات وجعله من الواجبات والحقوق ، على الانسان ، وعلى الدولة للانسان ، لمالو جوده من أثر ايجابي فعال على اشباع الحاجات البشرية وضمان استمراريه الحياة والسعادة والراحة في الوجود . إذ لا يمكن تصور حصول اشباع هذه الحاجات إلا عن طريق العمل المتواصل في ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي وقد أوردنا في حينه عند الكلام عن واجب العمل والغاية من تنظيم المعاملات في الاسلام ، الآدلة الشرعية على قو انا هذا في وجوب العمل وضرورته و تجيده و تمجيد المالمين على القاعد مر على النبي (ص) رجل نشط قوي ألماملين على القاعد مر على النبي (ص) رجل نشط قوي متوجهاً وجهة معينة فقال له أصحابه يا رسول الله : « لو كان هذا في سبيل الله متوجهاً وجهة معينة فقال له أصحابه يا رسول الله (ص) : « إن كان خرج يسمى على خرج يسمى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسمى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسمى على نفسه

<sup>(</sup>١) انظروا هذا الكتاب من صفحة ١٨ الى ما بعدها.

يمطها فهو فى سبيل الله ، (١) ، وقال على بن أبى طالب (ع): • فالساعى على (٢) الارملة والمسكمين كالمجاهد فى سبيل الله ، . وهذا من خير الادلة الاخرى على رفعة شأن السعى والعمل من أجل الرزق والاكمتساب .

وان ثمار العمل هي بحسب الاصل للعامل مباشرة فهو صاحبها الشرعي ذكراً كان أو انثى بلا تمايز و تفريق ف و للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن و ولكن الطبيعة جعلت الانسان القدرة على أن ينتبع في الاصل أكثر مما يحتاجه لنفسه (٢) فيشترك في ثمار عمله معه أهله وذووه الافريون ومن ثم المعروفون ثم جميع المعوزين والمحتاجين من غير القادرين على العمل بحسب القواعد الشرعية التي سيأتي ذكرها فيها بعد قال النبي (ص): واذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه فان فضل فعلى عياله فان كان فضل فعلى قرابته ، وقال الله تعالى: و ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه الله ، . لذا فالعمل واجب لان فيه عيشه وعيش الآخرين.

## المبحث الثانى

التعاون الاقتصادي في الإسلام

لقد عرفنا كيف ان الاسلام قد نظم أحكام (4) المعاملات بين النـاس ووضع لها القواعد التنظيمية الكـفيلة بتحقيق سلامة استمر ارها وعارستها،

<sup>(</sup>١) الطبراني عن كتاب حقوق الانسان بين تماليم الاسلام واعلات الامم المتحدة للاستاذ محد الغزائي \_ القاهرة ١٩٦٣ ص ٢٠٠٣

<sup>(</sup>٢) النزعة الاشتراكية في الاحلام الاستاذ أنور الخطيب من ٣٣٣ .

<sup>(</sup>٣) أنظروا رسالتنا في نظرية حتوق الانسال في العمل والعيش ١٩٦٣ .

 <sup>(1)</sup> انظروا صفحة ٢٣ وما بعد من هذا الكتاب.

وبذلك فقد مهد سبيل ولوج ميدان النشاط الاقتصادى والاجتهاعى الانتاجى. بثقة واطمئنان بأن رسم الطريق المستقيم اليه بوضعه وتفصيله أحكام وقواعد الاهلية الشرعية للتصرفات والمعاملات ، وبوضعه قواعد الحجر وتحريمه للتلاعب والغش والتدليس والغبن والتفرير والاحتكار ووصفه جميع سبل استثار الطاقات والامكانيات والقدرات البشرية والطبيعية لحدمة الناس جميعاً ودعا الى تبادل جميع هذه الخبرات والامكانيات من أجل العمل والانتاج والعيش بمختلف انواع العوض والاجور والديات والإرش شم الثواب والعقاب على انواع التعامل والاعمال والاعمال والإحادة والإحسان والإساءات والاخطاء والجرائم .

وما تنظيمه لقواعد المماملات التي مرت الإشارة اليها قبلاً إلا من قبيل تسميل سبل التعاون الاقتصادى ما بين أصحاب عناصر الانتاج المختلفة ف مجال النشاط البشرى مرم اقتصادى واجتماعي وقد عرفنا الحكمة والغاية من ذلك .

وان تحقيق هذا التعاون الاقتصادى بتنظيم قواعد المعاملات المختلفة وادى الى استمرارية النشاط الاقتصادى والى تهيئة الاعمال الى الناس من ناحيه وهذا ضمان لوجود البكسب والوزق ، ويؤدى أيضاً الى استمراد وجود الحدمات والسلع الاقتصادية بصورة دائمية وهذا ضمان لامكانية الشباع الحاجات البشرية فيها مر ناحية اخرى وان هذا وذاك هو أصل الضمان الاجتماعي في الاسلام .

#### المبحث الثالث

### التعاوف الاجتماعي في الإسلام

نقصد بهذا التعاون ذلك الذي يقوم (١) به الاشخاص أفراداً أو جماعات لمعاونة المحتاجين والمعوزين والعاجزين ، طوعاً واختياراً بدوافع كـثيرة منها صلة الدم والروابط العائلية والقبلية والوطنية والقومية والدينية ، ومنها الحب الانساني أو الرغبة في الحصول على فائدة ما أو الثواب الديني المنتظر أو حباً في عمل الخير أو التظاهر به أو لجرد المباهاة .

وقد مجد و نظم الاسلام هذا النماون الاجتماعي الذي أساسه الخير وغاينه الطيبة والحسني. . وذم كل تعاون مقصود لغير غاية انسانية نبيلة في الاصل . و يمكن تقسيم هذا التعاون الى تعاون فردى و تعاون عائلي و تعاون جماعي .

### الحطلب الاول -------التماوري الفردى في الإسلام

لقد تعلم الافراد بالتطبيع وبالاكتساب والغريزة التعايشية ، منذ أن خلقوا ، حب التعاون والمعاومة فيما بينهم لاسيما عند الشدائد والحاجة وذلك من قبل وجود العائلة أو التعاون العائلي ، وقد ساقتهم الى هذا التعاون في الأصل غاية طيبة وهي معاونة المعوزين والمحتاجين ضد العوز والحاجة .

<sup>(</sup>١) أفظروا كتابنا الفيال الامبهاعي طبع القاهر: ١٩٥٦ س ٤٣٤ ومابعد وكتابنا اصول التأمين الامبهاعي طبيع شداد ١٩٦٤ ص ١ وما بعدها .

وليس لمن يقوم مهذه المعاونة فى الأصل مصلحة مادية ظاهرة مباشرة ممينة لازمة التحقيق، فالقاررون على أداء هذه المعاونة مختارون فى تقديمها لمن يشاؤن بلا اجبار مادى ولكنهم يقومون مها لوجه الله والخير ظاهراً أو حقيقة فى كثير من الاحيان. ولكن قد تسوقهم البها غايات ومقاصد لاغراض فى نفوسهم معينة.

ولقد دعا الاسلام الى هذا النوع من التعاون بكل صراحة وجلاء فنادى من أول أيامه: [ فتعاونوا على البر والتقوى] وان خير أنواع هذا التعاون هو ما كان في سبيل العيش ، وان [ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب و لكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائمكة والكنتاب والنبيين و آتى المال على حبه ذوى القرفى ، والبتاى ، والمساكين وان السبيل والسائلين وفي الرقاب وأفام الصلاة و آتى الزكاة ] (١) و [ بالوالدين إحسانا و بذى القربي واليتاى والمساكين والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل أو ما ملكت أيمانكم ] . وفي ذلك ما فيه من قواعد الترابط الاجتماعي والتكافل الإنساني بين الافراد جميعاً .

والى جانبكون الاسلام قرر أن المال مال الله وأرب ايس حائزه إلا وسيطاً مستخلفاً عليه [ آمنوا بالله ورسوله وانفقوا بما جملمكم مستخلفين فيه] (٢) أو جب الانفاق منه باستمرار على المحتاجين وقرن الآمر بالانفاق بالآمر بالايمان بالله وبرسوله لما في ذلك من الأهمياة الاقتصادية والاجتماعية للناس.

والحقيقة أن الاسلام قد فرض هذا التعاون الاجتماعي فرضاً لهذا الامر في الانفاق وبأمره الاغنياء أن يأنوا دائماً الفقراء من المال الذي أناهم به

<sup>(</sup>١) سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) مورة الحديد

الله [ وآ توهم من مال الله الذي أتاكم ] والذي نراه نحن من هذه الآية (١) هو أن الاتيان موضوع الامر هنا غير محدد بفرض مميّن ولا بزمر. أو بمقدار أو محل معلوم و إنما المقصود منه للمستدل من اللفظ المطلق و الإنفاق الدائم عند الامكانية على كل محتاج ومسكين بشكل حق يؤدي من الاغتياء وهذا مصداق لقوله تعالى: [ والذين في أموالهم حق معلوم للسائل و المحروم ] (٢) وقوله تعالى: [ ما العقبة . فك رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتها ذا مقربة أو مسكينا ذا مقربة ) وقوله تعالى: [ وآتي المال على حبه ذوى القربي واليتامي والمساكين ] (٣) . وقد مجد الله في القرآن الكربم حبه ذوى القربي واليتامي والمساكين ] (٣) . وقد مجد الله في القرآن الكربم الولئك الذبن يطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتبها وأسيراً .

وقد أكد هذا التعاون التي محمد صلى الله عليه وعلى آله و أصحابه الطيبين بصورة شركة ، بقوله : و المسلمون شركاء فى ثلاث فى الماء والدكلا والتار ، حتى لا ينفر د البعض بملكية هذه الاشياء الضرورية للعيش والحياة دون الآخرين وحتى يتعاونو الجميماً فى التمتع بهذه الآشياء . و بقوله عليه الصلاة والسلام : و من كان معه فضل ظهر فليمد به على من لا ظهر له ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، . وعنه (ص) ، اطعموا الجائع وفكوا العانى ، . وعنه (ص) ، الما أمل عرصة أصبح فيهم امر ق جائماً ، فقد برئت منهم ذمة الله تبارك و تعالى ، . وقال (ص) : و ما آمن بى من بات شهمان و جازه جائع و هو يعلى ، (\*) .

حتى أن الاسلام يقرر هذا التعاون من قبل القادرين عليه الىكل محتاج ومسكنين ولو كانت بينهما حزازات وخصومات شخصية بدليل ثوله تعالى :

<sup>(</sup>١) انظروا كتابتا في الضان الاجتماعي طبع الفاهرة ١٩٥٦ ص ٢٦٠.

<sup>(</sup>٢) - ورة المارج.

<sup>(</sup>٣) سورة البلد .

<sup>(</sup>٤) التظام الاقتصادي في الاسلام ص ه ١٧.

[ لا يأتل اولو الفضل منسكم والسعة أرب يؤتوا اولى القربى والمساكين. والمهاجرين في سبيل الله وايعفوا وايصفحوا . . . ] (١) وهذا دليل على أن هذه الحقوق حتمية الآداء من قبل الآغنياء الى الفقراء بصرف النظر الى كل الاعتبارات الاخرى التي لا نمسها كالحزازات الشخصية لآن للدين عليه أن يدفع حقوق الدائنين حتى ولو كانت بينه وبينهم عداوة وبغضاء باعتبار ان ذى السعة مدين الى الفقراء يدفع حقوقهم من عال الله الذى أتاه والذى هو مستخلف عليه .

وكذلك قرر الاسلام أن هذا التماون وهذه الرحمة الفردية يجب أن يكون لجميع الناس لا الأقارب والاصحاب فقط قال النبي (ص): • أنه ليس برحمة أحدكم صاحبه و لكنها رحمة عامة الناس ، وهذه دعوة الى الرحمة الشاملة غير المقصورة على الافربين والاصحاب والاهل.

ولا يمرف الاسلام في هذا التماور. النفرقة الدينية بل انه دعا الى تقديم المون والمساعدة الى أي نقير أو محتاج حتى ولو لم يكن مسلماً في عقيدته فقد قرر الاسلام في القرآن الكريم: [ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرُّوهم وتقسطوا اليهم] (٢). وقد ضرب عمر بن المخطاب في أثناء خلافته مثلاً رائعاً لتطبيق هذه الآية حينها ه رأى (٣) عمر شيخاً أعمى يسأل المارة وعلم انه مودى فقال له ما الجائك الى السؤال \_ فقال له اسأل الجزية والحاجة والدن فأخذ عمر بيده وذهب به الى بيته واعطاه فوراً ما يكفيه ، وأرسل الى خازن بيت المال يقول: انظر هذا وضرباء فوالله ما انصفناه إن أكانا شبيته ثم نخزه عند يقول: انظر هذا وضرباء فوالله ما انصفناه إن أكانا شبيته ثم نخزه عند الهرم ، إنما الصدقات للفقراء والمساكين وهذا من مساكين أهل الكتاب .

<sup>(</sup>١) جوزة التؤر م

<sup>(</sup>١) سورة المتحنة .

<sup>(</sup>٣) النزعة الاشتراكية في الاسلام للاستاذ أثور الحطيب بيروت ص ٢٣١ -

وهذا أبلغ المعانى السامية للاسلام فى مساعدة كل الناس حتى لغير المسلمين. لأن الروح الانسانية تسمو علىكل الاختلافات والاعتبسارات الدينية. والدنيوية الاخرى.

ولقد أو جب الاسلام أن تعطى هذه الاعانات الفردية الى مستحقيها كحق من حقوقهم وبصورة محترمة لا اذلال فيها ولا امتهان ولا للتهاهى والتفاخر أو المنة قال الله تعالى: [يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتهم بالمن والاذى كالذى ينفق رئاء الناس] (١) و [ان تبدوا الصدقات فنعما هى وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لدكم]. وان خير المطااء ما كان لوجه الله ، ومن دون غاية ذاتية همينة [إنما نطعمك لوجه الله لا نربد منكم جزاء ولا شكوراً] (٢) وان الله بمجد الذين يطعمون المحتاجين والفقراء لوجه تعالى: [ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً وبتيها وأسيراً].

وبجب أن لا ننسى الوعيد والتهديد الذى اطلقه الاسلام لأو اتك الذين يكتنزون الاموال ولا ينفقونها على المحتاجين والمعوزين بصريح آياته قال الله تعالى: [والذين يكتنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم] وقال تعالى: [لا يحسبن الذبن يبخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا يوم القيامة]. وقد أقر الاسلام حقيقة طبيعة في الناس وهي أنهم مختلفون بقوة الاكتساب والقدرة على العمل، وأقر حقيقة مرة اخرى في الحياة بصورة استهجانية والقدرة على العمل، وأقر حقيقة مرة اخرى في الحياة بصورة استهجانية استنكارية وهي استحواذ البعض على الاموال دون الآخرين، مم يدعوهم الى عكسها ويذكر الناس بأنهم كلهم شركاء سواء في مال الله الذي أتاهم.

<sup>(</sup>١) سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) خورة الدهر ،

ويعتبر هذا التصرف من قبل هؤلا. وجحدهم هذه المساواة في هذه الأموال من قبيل الإجحاد بنعمة الله قال الله تعالى: [والله فضل بعض في الرزق فما الذبن فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانهم ، فهم فيه مسواء. أفينعمة الله يجحدون].

ومن هذا كله نستدل على وجوب النماون الفردى فى الإسلام الذى دعا اليه ونظم أحكامه وأوجب تحقيقه بين كانة الناس لكى تشبيع حاجات المعوزين منهم .

١\_ الأوقاف الدرية .

٢ - الوضايا التمليكية .

٣- الميات الفردية .

ولقد أشر نااليها فيها سبق (١) ، بصورة موجزة بقدر ما لها صلة بالموضوع وهى الأنظمة التى وضع لها الشرع الإسلامى القواعد والاحكام العامــة والتفصيلية ما يكفل سلامة تطبيقها وهى ترى فى الاصل الى اشباع حاجات بمض المحتاجين وضهار اشباع هذه الحاجات بصورة منظمة على أسس ثابتة دئمة (١) .

ولسكن هذه المماونة الفردية تقترض وجود أشخاص قادربن على أدائها واغبين فى تقديمها مرب تلقاء أنفسهم ، لأنه لم يوجد الآن الزام دنيوى اللمتنعين عنها ، وانها غير ثابتة وتختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف

<sup>(</sup>١) أنظر من هذا الكتاب الصفحاب ٢٨ - ٤١١

 <sup>(</sup>٢) ونرجو أن يبحث الباحثون في المستقبل هذه المواضيع بصورة تفصيلية من عدم
 الزاوية .

واسلوب العيش وطرازه لذا فليس هذا ضمان مؤكد للمعوز فى ظل مجرد هذه. الإعانة التعاونية الفردية التى ربما يكستنفها شى. من الإهانة والمذلة اكرامة الناس وانها ليست منظمة وغيركافية وقدد تستخدم لاستعباد النفوس واستفلالها.

ولم يكتف الاسلام بهذا التعاون الفردى وإنما نظمٌ فوق ذلك التعاون ا العائلي الإلزامي بين الناس .

> المطلب الثاني التعاور العائلي في الإسلام

لقد أو جب و نظم الإسلام التعاون المادى ما بين أفراد العائلة الواحدة والأقارب بصورة الجابية دائمية ، بحيث بات كل انسان ذى سعة مسؤول عن اعالة الآفر بين من ذويه و تابعيه غير القادرين على العمل من المحتاجين ، وان المال الذى بحوزة الإنسان يعود بعد موته الى أهله وذويه بحسب قواعد معلومة مرسومة . كل ذلك من أجل ضمان العيش والحياة والراحة الأقارب في داخل اطار العائلة وهى النواة الصغرى للمنظات الاجتماعية المختلفة .

و يمكننا لذلك أن نقول بأن أبرز مظاهر التعاون العائلي في الاسلام هو نظام النفقات العائلية و نظام الميراث ما بين الأقارب.

> الفرع الاول النفقات العائليــــة في الإسلام

لقد جعل الإسلام النفقات بين الآقارب من الواجبات الشرعية ، وقد.

قسم المجتمع بسببها الى أقسام معلومة من حيث مسؤولية الانفاق ، والحق في النفقة ، بحيث جعل البعض مسؤولاً عن اعالة البعض مسؤولية دينية بحسب مصلحة الجاعة والافراد معاً .

والمقصود بالنفقة هو ما يجب أن ينفق على الإنسان لاشباع حاجاته المميشية من غذاء وكساء وايوا. (١). وحددت مقاديرها أصلاً على أساس الحاجات والظروف المكانية والزمانية والشخصية ودرجة مستوى المعيشة الراهنة لكل فرد من الأفراد.

وجمل أساس هذه النفقة فى الأصل القدرة على أدائها من قبل المسؤول عنها وهو المعيل ثم الحاجـــة اليها لدى مستحقها ، عدا حالة الزوجة التي هى تستحق على زوجها النفقة ، عند جميع المدارس الفقهية الاسلامية سواء كانت محتاجة أم غنية اذا كانت زوجة كاملة الانوثة والاستمتاع .

ولقد قسم الاسلام الناس الى مميل ومعال وفرض الإعالة المعال على المعيل فرضاً ، وقرد رفع التسكليف فى الإعالة على المعيل الفقير الى حين اليسر وفرضها مؤقتاً على قريبه الأقرب فالأقرب ، واذا تعذر وجود القدرة على الإعالة لدى المعيل فتنتقل مسؤولية الإعالة على ولى الأمر أى بيت المال ، وهذا منتهى التنظيم لضمان العيش للناس فى المجتمعات السليمة وفى الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحرة السليمة عند تحقق التطبيق .

و مجمل هذا التقسيم الاجتماعي الاسلامي للناس بشأر مسؤولية الاعالة هو:

<sup>(</sup>۱) انظروا رسالتنا في الفيان الاجباعي طبه القاهرة ١٩٥٦ ص ١٩٦ وصحيت البخاري كتاب التقامات ص ١٩٦١ ورسالة السيد الاصبهائي وسيلة النجاة ج ٢ ص ١٩٦ — ١٠٠ ورسالة آل الشيمخ راضي ص ٢١٦ .

#### أولاً ــ المعيلون القادرون على الإعالة

وهم الذين فرضت عليهم فى الاسلام مسؤولية الانفاق على غيرهم من الأهل والاقارب والاتباع بسبب الصلات الزوجية أو الصلات الدموية الرحمية أوالتبعية بالرق أو الموالاة . وقد قرر الفقهاء بأن أسباب التفقة ثلاثة وهى الزوجية والقرابة والملك (١) ومن أبرز أفراد هؤلاء المعيلين هم :

ا — الانواج: قرر الاسلام (٢) ان على الازواج نفقة زوجاتهم سواء كنفقيرات أمغنيات محتاجات أمغير محتاجات عاملات أم قاعدات لان النفقة فرضت لهن في الشرع مطلقاً على أزواجهن بدليل قوله تعالى: [ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمهروف] (٢) ولقوله (ص): «الا وحقهن عليكم أن تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن ، ولقوله (ص) لهند زوجة أبي سفيان عندما أخبرته ان أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيها ما يكفيها وولدها إلا ما أخذت هي منه وهو لا يعلم: «خذى ما يحكفيك وولدك بالمعروف ، . قالله سبحانه وتعالى فرض هذه النفقة على الزوج والرسول وس ) أقرها مهذا الحديث حين أقر هند على أن تأخذ نققتها وولدها من مال زوجها حتى ولو لم يعلم عند شحه ، ولو لم يكن هذا الإنفاق واجباً لما فرضها الله ولما أقر النبي (ص) هند على فعلها هذا .

 <sup>(</sup>۱) شرح الدمة ج - ۲ - س ۱۹۲ والمنصود بالملك هو أن الانسان مسؤول بالانداق على ما يملك من السان كالرقيق وحيوان وثبات .

<sup>(</sup>٢) حبيح البخاري كتاب النفقات ص ١٧٧ — ١٧٨ ورسالة الامام الاصبهائي وسيلة النجاة ج - ٢ - ص ١٩٦ — ١٠٧ ورسالة العلامة الشيخ جدر آل الشيلخ راضي ص ٢١٦ والاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية على مذهب الحنفية في الحام المرية المادة ١٦٠ — ١٦٠ وشهاية المجتمد ج - ٢ - ص ٤٥ ورسالة العلامة الاكبر السيد محسن الحكيم ج - ٢ - طبع النجف ١٣٨٤ ص ١٨٠ . ورسالة العلامة الاكبر السيد محسن الحكيم ج - ٢ - طبع النجف ١٣٨٤ ص ١٨٠ .

وكذلك كان الرسول (ص) يبسع نخل بنى نضير الذى آل اليه ويحبس. لاهله قوت سنتهم (١) وان أهل الرجل زوجته وذووه . و مر هنا ثبتت مسؤولية النفقة للزوجات على الأزواج .

وقد اختلف الفقها. المسلمون على تفصيلات ومقدار وظروف هذه النفقة والكننهم جميعاً متفقون على وجومًا لها وهذا هو ما يتصل ببحثًا هنا ،

واذا كان الزوج غائباً وله مال فللزوجة أن تنفق عليها بالقدر المعروف من مال زوجها ويقرها الشرع على ذلك بدليل اقراد النبي لهند بنت عتبة ان تأخذ من مال زوجها أبي سفيان لنفقتها وولدها دون علمه لآنه طالما العلم ليس ضرورياً في حالة وجود الزوج فعلمه كذلك ايس ضرورياً وهو غير مكن في حالة غيابه.

أما اذا كان الزوج غائباً وليس عنده مال ظاهر فيحكم القاضى للزوجة بالاستدانة والنفقة وتبق ديناً على الزوج الى حين عودته اذا لم يكن له قريب مسؤول شرعاً .

وقد قرر الاسلام للمطلقات نفقة فى فترات العدة الى أن تتحرر من علاقات وأحاسيس الزوجية السابقة وتشق طريقها فى الحياة من جديد ، وذلك على ضوء صفة الطلاق الواقع أكان طلاقاً رجعياً أم باثنا أو أكانت المطلقة حاملاً أو غير حامل ، قال الله تعالى بالنسبة لوجوب النفقة المطلقات [اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم والا تضاروهن لتضيقوا عليمن وإن كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ] (٢) . فهنا صراحة أوجب الاسلام الندقة للزوجات حتى للمطلقات فى أيام عدتهن .

و لكرب اختلفت المدارس الفقهية الاسلامية في بعض الجزئيات والتفصيلات بشأن مدة العدة ومقدار النفقة بما لاحاجة بموضوعنا لذكره هنا.

<sup>(</sup>١) صعيم البخاري كتاب النقات ص ١٧٧.

<sup>(</sup>٢) مورة الطلاق.

٣ - الا باء: تجب نفقة الاولاد على الآباء باجماع آراء كل المدارس الفقهية الإسلامية ، صغاراً كانوا أم كباراً نساء أم رجالاً ما داموا غير قادرين على الكسب ولا يملكون شيئاً ينفقومه على أنفسهم بشرط أن يكون الآباء قادرين على الانفاق عليهم ، وهذا الإلزام دائم ، والذي لايقوم سده المسؤولية من الآباء يقع عليه العقاب الديني والدنيوى حسبا قرر الشرع الإسلامى . ودليل هذا الإلزام بالنسبة لجميع الآقارب وأولهم الأولاد كايقرره الفقهاء فوله تعالى: [ وعلى المولود له رزقهن و كسوتهن بالمعروف ، لا الفقهاء فوله تعالى: [ وعلى المولود له رزقهن و سوتهن بالمعروف ، لا تكلف نفس إلا وسعها ولا تضار والدة بولدها ولا مولود بوالده وعلى الوارث مثل ذلك ] ، وأعتقد بأنه يمكن الاستدلال أيضاً على هذه النفقة الوارث مثل ذلك ] ، وأعتقد بأنه يمكن الاستدلال أيضاً على هذه الذقة هو نفقة الطعام والرعاية للطفل وقد فرض على الوالد وهذا دليل الوجوب وكذلك بقوله تعالى بآية الفرائض: [ يوصيكم الله في أولادكم ] لان هذه الآية وإن وردت بشأن الميراث إلا أنها تصلح دليلاً على وجوب النفقة عن باب وإن وردت بشأن الميراث إلا أنها تصلح دليلاً على وجوب النفقة عن باب وإن وردت بشأن الميراث إلا أنها تصلح دليلاً على وجوب النفقة عن باب أولى ، فالوصية بالرعاية في أثناء الحياة أقوى من الإيصاء بعد المهات .

أما دليل وجوب هذه النفقة من السنة فقوله (ص): • اذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه فان فضل فعلى عياله ... • وقوله (ص) فى رجل انه : إن كان خرج يسعى على ولده فهو فى سبيل الله . . . • وقوله (ص) لهند زوجة أبى سفيان : • خذى ما يكفيلك وولدك بالمعروف . • ولو لم تحكن هذه النفقة واجبة لما كان لها هذا المقام والتأييد والتأكيد فى أقواله صلى الله عليه وآله وسلم .

واذا كان الوالدغائباً وله مال حاضر فيؤخذ من هذا المال نفقة لأو لاده بالمغروف.

أما اذا كان حاضراً وممتنعاً عن ذلك فيحكم عليه بالأداء والحبس عند

الامتناع . أما اذا كان غائباً أو فقيراً وليس عنده مال للنفقة فهنا قد يحكم بالاستدانة للنفقة الى حين الحضور أو اليسر أو تنقل المسؤولية على قريب الوالد الاقرب القادر على الإعالة بصورة مؤقتة الى حين حضور الغائب أو يسره .

٣ – الاولاد: هؤلاء يكونون بحسب القواعد الشرعية الاسلامية مسؤولين عن اعالة آبائهم وامهائهم المحتاجين بشرط قدرتهم على الإعالة، ومن أدلة هذا الإلزام قوله تعالى: [وعلى الوارث مثل ذلك] أى مثلما تكون مسؤولية الانفاق على الآباء تكون على غيرهم من الوارثين ومنهم الاولاد. وكذلك قوله تعالى: [وبالوالدين احسانا] وأفضل الاحسان الاعالة عند المجز والسكير وقوله (ص) في رجل: وإن كان خرج يسمى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ،

## ثانياً: الممالون

قرر الإسلام لهؤلاء المعالين النفقة بأنواعها على المعياين المشاد اليهم سابقاً، ويشترط في غير الزوجة من هؤلاء أن يكون فقراء غير قادرين على الاكتساب لاسباب خارجة عرب ارادتهم حتى يستحقوا النفقة ولكن الزوجة تستحقها دائماً، وأبرز هؤلاء هم:

١ - الزوجات.

٣ - الاولاد الصفار أو الكبار من العوانس والارامل والعجزة ومن فى كنفهم.

٣ ـ الآباء والامهات الفقراء أو المجزة ومن في كنفهم .

٤ - الاجداد والجدات عند الفقر أو العجز ومن كمنفهم .

٥ - التابعون كالرقيق والمواليين.

وأن جميع هؤلاء مضمونة معيشتهم في الإسلام بحسب جميع المدارس الفقهية الإسلامية من قبل المعملين .

## ثالثاً : المعيلون المحتاجون

هؤلاء هم المسؤولون شرعاً بالنفقة على المعيلين ولسكنهم لا بملكون شيئاً الانفاق منه على اؤلتك ، ولا يستطيعون الكسب أو لا يكفيهم كسبهم للانفاق منه عليهم ، لذا ترفع عنهم مسؤولية النفقة على المعيلين بسبب فقرهم وعجزهم ، وأن نفقتهم و نفقة الذين في كنفهم على أولاد وأولادهم إن وجدوا فان لم بوجد لهم أولاد فنقع نفقتهم على هذه على آبائهم وآباء آبائهم ما علوا فان لم يوجد عندهم آباء فتقع نفقتهم فان تعذر ذلك فعلى آباء وامهات المهاتهم (۱) . أى اس النفقة تنتقل من المعيل المحتاج الى قريبه الاقرب بشرط أن يكون هذا موجوداً وقادراً على الإقالة إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ،

### رابعاً ؛ من ليس له معيل نفقته في بيت المال

قد يوجد أحد المعيلين المحتاجين وليس له معيل حتى تنتقل مسؤولية النفقة عليه وقد يوجد معال لا معيل له اصلاً فن أبن نفقته في الإسلام. الله قرر الإسلام ان نفقة مثل هؤلاء تكون في بيت المال وهو بيت مال الناس جميعاً. أي خرانة الدولة الاسلامية بالمفهوم الحديث وسنذكر فهابعد شرح ذلك في المساعدة الاجتماعية في الاسلام.

 <sup>(</sup>١) الاصبهائي ص ١٩٧ — ٢٠٥ والشيخ جعفر آل الشيخ راضي عن ص ٣١٩ وما بندها والاحكام الترعية على المذهب الجنني ماذة ٢٠٨ .

# الفرع الثاني الإرث في الإسلام

يجب أن لا ننسى بأن الإسلام نظم وسائل التعاون العائل حتى بشأت. تركة المترفى من أفر اد العائلة واحكم هذا التنظيم حتى لا يكون الموت سببا من أسباب شقاق العائلة بفعل التنازع المادى على التركة ، وحتى لا يستحوذ القوى منهم عليها ويحرم الآخر بن منها ، وحتى يستمر التعاون والنجانن بين أفر ادها و تكون سهامهم من التركة وسيلة من وسائل ضمان المعيشة بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة بحسب ما اذا كانت هذه السهام كثيرة أم قليلة .

فقد وضع الاسلام بنظام الميراث قواعد توزيع التركة على ورثة المتوفى الذين غالباً ما كانوا عاءلاً من عوامل حثه وسميه على جمعها أوساعدوه فى حياته بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تكوينها . ولقد أراد الإسلام بنظام الميراث أن لا تبتى الأموال دولة بين الاقوياء عنى أفراد العائلة بل أراد تفتيتها لمصلحة الجيع ثم أراد أن لا يبتى الاولاد والازواج والامهات والآباء فى حيرة من أمر معاشهم بسب وفاة معيلهم مثلاً . إذ ربما كان بعضهم ممالاً كلياً أو جزئياً من قبل المتوفى حسب الشرع ، فوضع لهم ولو جزئياً وسائل ضمان المعيشة الهترة تصيرة أو طويلة بحسب حجم التركة أو العائلة .

قال الله تمالى: [ يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانتمين . فأن كن نساءاً فوق اثنتين فلمن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلما النصف ولأبويه لمكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فأن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فأن كان له اخوة فلأمه الدس من بعد وصية يوصى بها أو دين . . . ولكم فصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فأن كان لهن ولد فلم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دبن ، ولمن الربع ولد فلن كان الربع ولله فله الربع عما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دبن ، ولهن الربع

الله تركمتم إن لم يكن لـ كم ولد فان كان اـ كم ولد فلهن النمن ما تركمتم من بعد وصية توصون ما أو دين ، وإن كان رجل يورث كالله أو امرأة وله أخ أو احت فلـ كل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصى ما أو دين فريضة من الله والله عليم حكيم ] (١).

وقال الله تعالى أيضاً: [ للرجال نصيب ما ترك الوالدان والاقربون. وللنساء نصيب ما ترك الوالدان والاقربون ما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً](٢).

هذه هى القواعد القرآنية الرئيسية لنظام الميراث فى الإسلام ومنها يتبين جلياً كيف ان نظام الميراث هو إحدى صور التعاون العاتلي فى مجال الحياة الاقتصادية.

وقد وضع الإسلام قواعد تصفية التركة حتى يحصل كل ذى حق على حقه منها بحسب الاصول الشرعية وذلك بمدما تسدد الديون والحقوق المترتبة في ذمة المتوفى إذ لا تركة إلا بعد سداد الديون.

وقد هدد الإسلام من يأكل أموال اليتامى والمساكين من الورثة بقوله تعالى: [ إن الذين يأكلون أموال البتامى ظذا إنما يأكلون فى بطونهم نارأ وسيصلون سميراً ] (٣).

ومن هنا وبعد هذا الاستعراض الموجز للنفقات والميراث يتبين جلياً انه قد أحكم الإسلام التعاون العائلي الإلزامي في مجال ضمان معيشة أفراد العائلة بقدر الإمكان حتى لا يعتريه وهن بتطورات الظروف والأحوال ،

<sup>(</sup>١) آية الفرآئض من سورة النساء والبخاري ج - ؛ \_ س ١١١ .

<sup>(</sup>٢) سورة النساء .

<sup>(</sup>٣) حورة الناء .

و بتفكك الروابط العائليـــة وحتى تبقى الروابط المذكورة مصونة بالعامل المادى ليبقى كيان العائلة داغاً محفوظا على أساس مادى الى جانب الاسس. الروحية الاخرى. وقد كمل الإسلام هذا التعاون بالتعاون الجاعى. وهذا ما سياتى ذكره.

## المطلب الثالث التعاور الجماعي في الاسلام

لقد دعا الإسلام الآفراد الى التعاون الجاعى فالمؤمن المؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ، وان يد الله مع الجماعة ، ودعاهم الى أن يتعاونوا على البر والنقوى ، وقد حث الجماعات على أن تمد جماعياً يد العون والمساعدة الى الفرد المحتاج عند الافتضاء . والحكن هذا التعاون الجماعى لم يبلغ من الأهمية والتنظيم ما لمفه التعاون الفردى أو العالمي لأن هذبن النوعين من التعاون قد سدا مسده و حجباه فعلاً في حالات كشيرة ، وذلك لان الروابط الفردية والعائلية قد أحكمهما الإسلام وقوى أواصرهما تقوية فعالة ، شم كانت المساعدة الاجتماعية في الاسلام تسدكل نقص في هذبن النوعين من التعاون لذا فلم يظهر ولم ينظم التعاون الجماعي في العالم الاسلامى . ولكن مع ذلك عكن اعتبار بعض أبواع الواجبات والخيرات الدينية العامة من قبيل صور هذا التعاون الجماعي في الاسلام أيضا .

فالرسول (ص) قد فرض الاعانة الجماعية للفقراء فرضاً كفائياً على. جميع الناس بقوله (ص): « أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائما فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى، و « لعنة الله على أهل المدينة اذا بات فيهم جائع ، .

ويمكن اعتبار الاوقاف الخيرية لمخصصة منافعها لوجه الله ، أى الى الفقراء عامة أو الى فريق من الناس كرجال العلم أو الدين من هذه الاعانة التعاونية ، وكذلك الوصية الألميكية المخصصة الى المحتاجين والفقراء يمكن اعتبارها من هذا التعاون الجاعى أيضاً.

و يمكن كذلك اعتبار بعض الصدقات التي فرضها الاسلام على كل مسلم قادر للفقراء ، وقر ابين الاعياد والمناسبات الدينية ، والحيرات الاخرى من قبيل هذا التعاون ، مع العلم انه تعتبر بعض الصدقات والخيرات من المستحمات فقط .

قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، لن تؤمنوا حتى ترجموا ، فيةول البعض : ، يا رسول الله كانا رحيم ، فيرد عليهم ، انه ليس برحمة أحدكم صاحبه والكنما رحمة عامة الناس ، .

وقال الله تعالى ؛ [إنما يؤمن بآياتنا الذبن أذا ذكر وأبها خروا سجداً وسبحوا بحمد رسهم وهم لا يستسكم برون تنجافي جنوسهم عن المضاجع يدعون رسهم خوفاً وطمعاً ومحارز قناهم ينفقون] (١) فقد حصراته سبل الايمان بالقرآن الكريم بالسجود للآيات عند ذكرها والتسبيح بحمده تعالى دون تسكم وتطاول والتعبد خوفاً منه وطمعاً برحمته وكذلك بالانفاق بما برزق عباده وبذلك أعطى للناس صورة للرضاءن الدائم بين الافراد.

والإسلام لم يقصر المساعدة على الناس فحسب بل جعلها الى جميع الأحياء ومجدّد من يساعد أى حى من الأحياء انساناً أو غير انسان نضرب بذلك المثل الأعلى فى المتحانن والنضاعن الاجتماعي الكامل لجميع الاحياء . قال رسول الله (ص): ودخلت امرأة النار فى هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الارض] (٢) لانها ارتكبت جرماً حين منعت حيوانا

<sup>(</sup>١) تنسير القرآن للمحلي والسيوطي ص ٣٢٦ سورة السجدة.

<sup>(</sup>٢) عن المدالة الاجتماعية في الاسلام ص ٧٨ .

عن الآكل شم يضرب انا مثلاً انسانياً رائعاً حين يقول: • بينها رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش فوجد بشراً فنزل فيها فشرب شم خرج وإذا كاب يلهث يا كل الثرى من العطش فقال الرجل: لقد بلغ هذا الدكلب من العطش مثل الذى كان بلغ منى فنزل البئر فملاً خفه ماء شم المسكة بفيه حتى رقى فسق الدكلب فشكر الله تعالى له ، فغفر له ، فدتل يا رسول الله وإن انا فى البهاشم لاجراً فقال عليه الصلاة والسلام: • فى كل كبد رطبة أجر ، (١) وهذا مثال الانسانية الدكاملة التي يرمى اليها دا ثماً الاسلام فى تعاليمه و تشريعه .

والقرآن المكريم يرسم لنا حباً في نشجيع الناس على مساعدة الآخرين ومعاو نتهم عند الاقتصاء في وسائل العيش صور الايثار الجليلة التي حدثت في الاسلام من قبل أصحاب الرسول وآل بيته والتي بجدها الله ورفع شأن من قام بها لما فيها من معافى الشفقة والرحمة والتفانى والتضحية في سبيل الآخرين . فيرسم انا أولا صورة الرحمة الرائمة لاهل المدينة الذين استقبلوا المهاجرين الذين لا يملكون من دنياهم غير دينهم الجديد فشاركوهم هم في أموالهم و في بيوتهم في ترحاب وفي بهجة وسرور عرب رضاء نفس طاهرة وارادة حرة راغية في ذلك من الصميم فيقول الله تعالى: [ والذين تبوءوا الدار والايمان اويؤثرون على أنفسهم ولا يجدون في صدورهم حاجمة مما أو توا اويؤثرون على أنفسهم ولا كله معاصة به ومن يوق شح نفسه في المناهم والمناهم المناهم المناهم والمناهم المناهم المناهم والمناهم المناهم والمناهم والمناهم المناهم والمناهم والمناهم المناهم المناهم والمناهم المناهم والمناهم المناهم والمناهم المناهم والمناهم المناهم المنا

<sup>(</sup>١) عن المدالة الاجهاعية في الاعلام عن ٧٨ وصحيح البحاري ج \_ ع \_ ص ٣٧ .

 <sup>(</sup>۲) تفجير القرآن المحنى والسيوطي سورة الحشر – ٩ – .

يوماً كان شره مستطيراً ، ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتبها وأسيراً ، إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً . إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قطريراً ](١) .

ويرسم لنا الإسلام كذلك صور المسكامات على أعمال الحير هذه ، مرغباً الناس اليها ومشجماً عليها فيقول في سورة الدهر مبيناً الشواب العظيم والجمازات على إطعام المسحكين والبتيم والاسير والمعوزين بصورة عامة : والجمازات على إطعام المسحكين والبتيم والاسير والمعوزين بصورة عامة : وخاه الله شر ذلك اليوم ولقاهم نضرة وسروراً وجزاهم بما صبروا جنة وحريراً متكثين فيها على الارائك لا برون فيها شمساً ولا زمهريراً ودانية عليهم ظلالها وذللت قطوفها تذليلاً ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب عليهم ظلالها وذللت قطوفها تذليلاً ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قوادير ، قوادير من فضة قدروها تقديراً ويسقون فيها كأساً كان حزاجها زنجميلا عيناً فيها تسمى سلسبيلا ويطوف عليهم ولدان مخلدون اذا عراجها زنجميلا عيناً فيها تسمى سلسبيلا ويطوف عليهم ولدان مخلدون اذا عليهم ثياب سندس خضر واستبرق وحلوا أساور من فضة وسقاهم ربهم عاليهم ثياب سندس خضر واستبرق وحلوا أساور من فضة وسقاهم ربهم شراباً طهوراً إن هذا كان له جزاء وكان سعيكم مشكوراً ] (٢٠).

هذه صورة جزأ. التصدق على المعوزين والمحتاجين وأنها الصورة تدفع عرب طيبة قلب ورحابة الصدر بالناس الى النسابق الهمل الحير والتصدق والإنفاق بالأموال على كل معدم أو محتاج.

والله عز وجل يقول لرسوله عليه الصلاة والسلام: [ يا أيها النبي بشر المطيعين المتواضعين الذين بما رزقناهم بنفقون ] والبشرى هي الإخبار بما تتوق اليه النفس وتشتاق اليه القلوب [ وبشر المخبتين الذين اذا ذكر الله وجلت قلومهم والصابرين على ما أصابهم والمقيمين الصلاة وبما رزقناهم

 <sup>(</sup>١) تفسير الترآن للمحلي والسيوطي سورة الدهر ( ٧ - ٨ - ٩ ) .

<sup>(</sup>۲) « « « سورة الحمر ( ۲-۲۲).

ينفقون ] (١) ومن يقرأ ذلك يتوق الى أن يكون من اؤ الله الدين يبشرهم النبي بحسنى المآب ويقول تعالى ان الإنفاق في سبيل الله وعلى المحتاجين فرض لله مضاعف السداد والأداء والذبن يتصدفون يقرضون الله قرضا حسنا [ إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسنا يضاعف لهم ولهم أجر كريم ] ٢) ومعنى ذلك أن الذبن تصدقوا واللائى تصدقن كأنهم أقرضوا الله قرضاً حسنا فيها تصدقوا به وسيكون الوفاء اليهم مضاعفا ولهم كذلك قرضاً حسنا فيها تصدقوا به وسيكون الوفاء اليهم مضاعفا ولهم كذلك الأجر الكريم.

ويقول كذلك: اب الذين ينفقون مما عندهم من أموال على الفقراء والمحتاجين كأنهم يمارسون تجارة أكيدة الربح دائمة المكسب وهم فيها رابحون لا محال [ إن الذين يتلون كستاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزتناهم سراً وعلانية يرجون تجارة لن تبور ليوفيهم اجورهم ويزيدهم من نضله انه غفور شكور ] (٣). ويقول الله تعالى للناس داعيا الى طلب الففران لهم والى الإسراع الى الجنة التى اعدت لاؤلاء المحسنين الذين ينظرون ويرعون الفقراء وينفقون عليهم مما رزقهم الله في الحنفاء والعلانية [ وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض اعدت المتقين الذين ينفقون في السراء والضراء والدكاظمين الفيظ والعانين عن الناس والله يحب المحسنين ] (1) .

ويبين القرآن السميل الى الجنة وهى غاية ما يرجوه الانسان المؤهن فى آخرته فيقول فى سورة الرعد ابتداء من الآية (١٩): [ (نما يتذكو

<sup>(</sup>١) تفدير القرآن للمجلي والسيوطي-ورة الحج (٢٤ - ٣٠ ) .

<sup>(</sup>۲) و و و مورة الحديد (۱۸) .

<sup>(</sup>ح) ه ه ه درد فاطر (۲۰ - ۲۰) .

<sup>(</sup>ع) « « « سورة آل عراد ( ۱۲۳ – ۱۳۶ ) -

اولو الآلباب الذين بوفون بمهد الله ولا ينقضون الميثاق والذين يصلون. ما أمر الله به أن يوصل وبخشون ربهم ويخافون سوء الحساب والذين صبروا ابتفاء وجه ربهم وأقاموا الصلاة وأنفقوا بما رزقناهم سراً وعلانية ويدرؤن بالحسنة السيئة اولئك لهم عقبي الدار جنات عدن يدخلونها ومن صاح من آبائهم وأزواجهم وذريانهم والملائدة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبي الدار ] (۱).

وبعد أن يأمر الاحلام بالإنفاق والبذل على الفقراء والمساكين وبرغب في ذلك ويبين صور النصدق الجميلة وصور الجزاء والتواب الرائعة بشكل رقيق دقيق جذاب يأنى فيبين كيفية اجتياز العقبة الى ما يرتجيه المؤدن فى آخرته فيقول له: [ فلا اقتحم العقبة وما ادراك ما العقبة فك رقبة أو إطعام فى يوم ذى مسخبة يتباذا مقربة أو مسكيناً ذا متربة ) (٢).

ثم بعد ذلك يبين عقاب من لم ينفق في سبيل الله وينصدق على الفقر الموالمساكين والمعوزين ويحكدس أمواله دون رعاية المصلحة الاجتماعية فيقول: [والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحمى عليها في نارجهنم فتكوى بها جباههم وجمويهم وغاموره هذا ما كنزتم لانفسكم فذرقوا ما كنتم تكنزون ](٢٠). فهذه صورة مربعة لمن يخالف أو امر الاسلام في وجوب الانفق من الأموال دائما في سبيل الخير ويكدس أمواله ثم يقول الحديث: ومن جمع دينارا أو درهما أو تبرأ أو فضة ولا يعده لفريم ولا ينفقه في سبيل الله فهركنزيكوى به يوم القيامة و ٤٠). وأذا قبل كل مال دفعت عنه الزكاة والخس ليس بحكيز

<sup>(</sup>١) تفسير الترآن للمحلي والسيوطي سورة الرعد .

<sup>(</sup>۲) ه ه ه د د دورة البلد (۲۲ - ۲۱).

<sup>(</sup>٣) ه ه ه حورة التوية ( ١٤٠ - ٥٠ ) .

<sup>(</sup>١) عن العدالة الاجهاعية في الاعلام من ٨١ - ٨٢ .

خبو قول مردود لارف كلية كمنز عامة مطلقة في اللغة العربية يراد بها اكل بحموع مدخر يتنافس فيه والمال المدفون في الارض ، (۱) ثم كذلك جاء الفعل ايكنزون ، في الدورة بصورة العموم والاطلاق ولا يوجد قيد أو تخصيص لما لم يدفع عنه فرض الزكاة أو الخس وكذلك الامر في الحديث جاءت كلية السكنز عامة مطلقة . ثم انه من الناحية الثانية لا زكاة ولا خمس على ما يقل عن العشرين ديناراً وهو الرأى الراجح . لذا فالمراد بالمكنز هنا هو كل مال مدخر من الفضة والذهب سواء دفعت عنه فروض الزكاة والخس والخس أم لا . فالحنس والزكاة كما عرفنا فروض معلومة المقدار أما الانفاق والتصدق غير الزكاة والحنس فهما دائمان غير معلومي المقدار وليسا محدودين

ثم يبين القرآن ان أحد الامور التي تدخل الناس الى النار عدم إطعام المسكين وعدم الانفاق على الفقراء بصورة عامة فيقول في سورة المدثر: إما سلككم في سقر؟] وهذا الخطاب لاهل جهنم الذين بردون بدورهم على السؤال [قالوا لم نك من المصلين ولم نك نظمم المسكين] (١٢). ويبين كذلك ان البخل الذي يحسبه البخلاء خيراً لهم إن هو إلا شراً سيذوقون مرارته وسيطوقون به جزاء لبخلهم [ولا يحسبن الذين يبخلون بما آنهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة] (٢٠)، فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما مخلوا به يوم القيامة] (٢٠)،

ويقول الله لرسوله أن يبلغ العباد بوجوب الانفاق قبل فوات الآوان فيكون مصيرهم العذاب: [ قل لعبادى الذبن آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية من قبل أن يأتى يوم لا بسع فيه ولا خلال ] (1) .

 <sup>(</sup>١) قاموس المنجد للاب لويس معلوف اليسوعي الطبعة الناسعة ١٩٣٧ ص ١٤٠.

<sup>(</sup>٢) تفسير القرآن للمحلي والسيوطني سورة المدار (٢٢) .

<sup>(</sup>۲) ۵ ه ه سورد آل عران (۱۸۰) .

<sup>(</sup>i) و و د بورد ایرامی ( ۴۰۰ ) .

قهنا سبحانه وتعالى يوعز للرسول باخبار الناس بأن يوم القيامة لا فدا. فيه ولا صداقة أو قرابة إنما ينفع المرء عمله الحنير في الدنيا والتعبد فحسب مم يقول الله في موضع آخر مخاطباً الناس في سورة النساء [ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين احساناً وبذى القربي والبيناى والمساكين والجار ذى القربي والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وها ملكت ايمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فوراً الذين بيخلون ويامرون الناس بالبخل ويكتمون ها آتاهم الله من نضله واعتدنا للكافرين عذاباً مهينا ] (١) بالبخل ويكتمون ها آتاهم الله من نضله واعتدنا للكافرين والمساكين والجيران والاصحاب وأبناء السبيل ومساعدتهم ومعاونتهم في الحياء عند الضيق والشدائد ويستهجن البخل وعدم الانفاق وبدد البخلاء الذين يعكتمون والشدائد ويستهجن البخل وعدم الانفاق وبدد البخلاء الذين يعكتمون ما أتاهم الله بالوعيد في الهذاب المهين ويبين الله الأولى فالأولى من المدتحةين ما أتاهم الله بالوعيد في العذاب المهين ويبين الله الأولى فالأولى من المدتحةين ما أنفقتم من خير فالوالدين و الآقربين واليتاى والمساكين وابن السديل ما أنفقتم من خير فان الله به عليم ] (٢).

والصدقة وأجبة في الاسلام على كل مسلم ومسلمة ومن لم يجد ما يتصدق به فيساعد في الحاجة الملهوف بأى شيء وإن لم يستطع فيكفي انه يعمل بالمعروف وينهى عن المنكر ويمدك عن الشر فذلك له صدقة . قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : • على كل مسلم صدقة قالوا يا نبي الله فن لم يجد قال يعمل بيده فينفع نفسه وينصدق قالوا فان لم يجد قال يعين ذا الحاجة الملهوف. قالوا فان لم يجد قال فليعمل بالمعروف وليمسك عن الشر فانها له صدقة . .

والاسلام ينظر بسيداً في تماليمه ويرى اله ربما يكون التصدق من قبل

<sup>(</sup>١) تفسير القرآل للمحلي والسيوطني سورة النساء ( ٣٦ - ٣٧ ) .

<sup>(</sup>۲) ه ه ه ه سورد البغرة ( ۱۹۸ ).

المتصدق بشكل امتنان لا كأداء الحق وربما يتبع التصدق أذى من المتصدق على للمتصدق عليه فيقول: إ الذبن بنفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا مناً ولا أذى لهم أجرهم عنه دبهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون] (١) ثم يقول ان القول المعروف والدكلام الطبب خير من صدقة يتبعها أذى: [قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غني حليم] (٢) ثم يقول عز وجل: إ يا أيها الذبن آمنوا لا تبطلوا صدقاته بالمن والأذى كالذى ينفق ماله رثاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر] (٣).

ثم بين الاسلام أن التصدق سراً خير من التصدق في العلانية حفظاً الكرامة المحتاجين والمموزين فيقول الله: [ إن تبدوا الصدقات فنما هي وإن تخفوها وتؤثوها الفقراء فهو خير لـكم] (2).

وان الرسول يبين لنا صورة بديمة للبر فىكتبان وتستر فيقول مثنياً على رجل . تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شم له ما تنفق يمينه . (°) .

ومن هذا يظهر لنا أن الاسلام بالاضافة إلى فروض الزكاة والحساقد دعا إلى الانفاق في الاموال دائماً وإلى التصدق منها على الفقراء والمحتاجين والمموزين فأمر الناس أولاً بها ثم زين لهم فعل الانفلا والتصدق وبين الثواب من ذلك ثم أخذهم بالتهديد والوعيد في حالة البخل وعدم الانفاق وأوضح درجات الانفاق والآهم فالمهم وكذلك لم يقصر المساعدة والتصدق على الامور المادية فجمل القول المعروف بمنزلة الصدقة ولم يقصر المساعدة والتصدق والتصدق على الانسان بل جعل ذلك عاماً بالنسبة الى جميع المكائنات الحية و بذلك ضرب الاسلام المثل الاعلى في الانسانية .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة ( ٢٧١ ) .

D D (Y)

D D (T)

D D (1)

<sup>(</sup>a) حدیث .

وفى واقع الأمر ما زاات هذه الروح الدينية الاسلامية الجماعية تلعب دوراً كبيراً فى مجال التعاون الجماعي لمساعدة الفرد فى ميدان المعيشة ، إذ هي نساهم بنصيب وافر جداً فى معونة المحتاجين والمنسكوبين عند الشدائد والحكوارث والحاجات فى جميع الاقطار الاسلامية (١).

ويوجد الآن في المدن العراقية المقدسة ـ كالنجف وكر بلاء والكاظمية وسامراء وبغداد وغيرها من رجال الدين الكبار بمن ترد اليهم الاموال الخيرية والحقوق الدينية كالزكاة والحنس وغيرهما من الصدقات فيوزعونها حسب قواعد الشرع على الفقرا. على مدى الآيام بمقادير كبيرة تصل أحياناً مثات الآلاف من الدنانير كما علمت من المصادر الدينية الموثوق بها من النجف . وأعرف كشيراً من المواثل الدينية تعتمد في معيشتها الدائمية على بعض هذه الاموال الموزعة كحقوق شرعية لهم .

وتوجد للآرب في العراق مثلاً بعض المناسبات المصبوغة بصبغة دينية كمناسبة عاشورا. وزيارة الاربعين في كر بلا وزيارة الإمام موسى الكاظم وموالد الإمام على بن أبي طالب والإمام الحسين مثلاً تجمع فيها الاموال الجماعية الطائلة وتذبح فيها الذبائح وتقام الولائم يعيش عليها الفقراء أياماً، وكذلك المجالس الحسينية التي توزع فيها المآكل والمشارب يستفيد منها الفقراء في الافطار والعشاء أحيانا.

نخلص من ذلك الى القول بأن الاسلام قد اهتم اهتماماً كبيراً بالتعاون الاجتماعي بين الناس من أجل ضمان معيشة المحتاجين والمعوزين ، ونشر فيهم تثقيفاً عاماً انشر تحقيق التعاون المعيشي بين الناس .

وعند عدم كمفاية هذا التماور الاجتماعي كله لإشباع تلك الحاجات

 <sup>(</sup>١) انظروا رسالتنا في الفيان الاجباعي طبع الفاهرة ١٩٥٦ ص ٣٠٠ وتشرة
 تنظيم وسائل التكافل الاجباعي في الاسلام طبع الفاهرة ١٩٥٢ ص ٨١ .

البشرية المعاشية تبرز في الاسلام المساعدة الاجتماعية لسد النقص الموجود بصورة اجتماعية من قبل الدولة الاسلامية .

# المبحث الرابع المساعدة الاجتماعيسة ف الإسلام

لقد بينا أن الاسلام قد فرض نفقة البعض على البعض من الناس بحيث يصبح كل واحد مسؤولا عن ضيان معيشة نفسه وغيره معاً من الاهل الاقربين ، ولمكن اذا تعذر وجود القربب الاقرب المسؤول عن الإعالة ، أو كان فقيراً لا يملك القدرة على هذه الإعالة أو اذا وجد شخص عاجز معدم لا معيل له فعند ثذ تقع النفقة على بيت المال أى خرافة المجتمع الاسلامي الذي تقوم مقامه الدولة الاسلامية ، وان هذه الإعالة التي تقع على بيت المال هي ما نطلق عليها المساعدة الاجتماعية ، فهي تعطى الى المحتاجين بصورة رسمية اجتماعية كحق لهم من أموال المجتمع . وهذا هو الفرض على السلطان للفقراء والمعوزين الذين لا معيل قادر لهم يعيلهم ،

والادلة الشرعية على مدّا الفرض كـ ثيرة أهمها فى نظرنا ما يلى : -١ - جا. فى القرآن الـكريم : [ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والماملين عليها والمؤلفة قلومهم وفى الرقاب والفار مين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم] (١) .

وهذه الآية الحاصة بالزكاة تتفق على وجوب تحقيقها فى الزكاة الفقراء والمساكين و . . . الخ جميع المدارس الفقهية الاسلامية .

<sup>(</sup>١) سورة التوبة ،

٢- جاء فى القرآن الكريم: [وآتوهم من مال الله الذى أتاكم] (١). وقد ورد هذا الحطاب عاماً وينصرف الى الافراد أو الى الدولة، واذا تعذر تحقيق مضمونه على الافراد وامكن تحقيقه من قبل الدولة فلا ترتفع المسؤولية عنها إلا بتحقيق الأمر. لأن الأمر بالاتيان هنا ينصرف الى كل شخص حكى أو حقيق لأن اللفظ عام ومطلق وانه ينصرف الى كل قادر على الاتيان وأقدر واحد هو بيت المال أى الدولة عند عدم وجود القادر على الاعالة من الافراد.

٣- جاءت الى رسول الله (ص) أرملة جعفر الطيار شقيق الإمام على . بن أبى طالب (ع) بمدما قتل زوجها فى ممركة مؤته تشكو له يتم أولادها . فقال (ص) : « العيلة تخافين عليهم وأنا وليهم فى الدنيا والآخرة . (٧) وهذه سنة نبوية ليست لاولاد جعفر فقط وإنما هى لجميع الناس و بمقتضاها يتحمل رئيس الدولة الاسلامية نفقة كل من لا معيل له .

٤ - بعث الرسول عليه الصلاة والسلام أحد الصحابة (٣) الى اليمن ، وقال له فيما قال : د . . . فان هم أطاعوا لذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنياتهم وترد على فقر اثهم ، . فهذا - كا نراه - دليل على مسؤوليه ولى الامر في أخذ الصدقات من الاغنياء وردها الى الفقراء لانها حق من حقوقهم .

هـ جاء رجل الى النبي عليه الصلاة والسلام قال له (١٠): , هلكت با رسول الله ، قال له ولم قال وقمت على أهلى فى رمضان ، قال فاعتق رقبة ، قال ليس عندى ، قال فصم شهر بن متتابعين ، قال لا أستطيع ، قال فاطعم

<sup>(</sup>١) جورة الدور .

<sup>(</sup>٢) الخطيب من ٢٢٢.

<sup>(</sup>٣) معيم البخاري كتاب الركاة .

<sup>(</sup>٤) البخاري الجزء الثاني ص ٢٧٩ .

ستين مسكينا ، قال لا أجد ، فأتى النبي بعرق فيه تمر فقال ، أين السائل ، قال ها أنا ذل ، قال تصدق بهذا قال على أحوج منا با رسول الله فوالله الذى نصبك بالحق ما بين أهل بيت أحوج منا ... فقال فأنتم إذاً ، .

فالنبي (ص) بهذا الفمل قد سن سنة بجب اتباعها على ولى الآمر ، وهى ان ولى الآمر بدفع عن المعوز أو المحتاج حتى الحقوق المترتبة في ذمته الى الآخرين بدليل هذا الفمل النبوى ، وانه لمن باب أولى أن يدفع له ما بحتاجه من نفقة للمعيشة في حياته عند الحاجة التي لا تجد سبيلاً الى الاشباع بغير ذلك .

٣- قال الرسول (ص): «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فن توفى من المؤمنين فترك دينا فعلى فضاؤه ومن ترك مالا فلو رئته ، . وقد جاء تأييداً لقول رسول الله (ص) هذا ان الإمام الكاظم موسى بن جعفر من أحفاد على بن أبى طالب عليهم السلام قال : « من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه وعياله كان كالمجاهد فى سبيل الله ، فان غلب عليه فليستدن على الله وعلى رسوله ما يقوت به عياله فان مات ولم يقضه كان على الإمام قضاؤه فان لم يقضه - أى الإمام - كان عليه وزره . ان الله عز وجل يقول : [ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والغارمين ، وهذا فقير مسكين مفرم] (١) .

فاذا كان الإمام مسؤولاً عن تسديد ديون الانسان المستدانة لمعيشته فهو من باب أقوى أن يكون مسؤولاً مباشرة عرب الانفاق عليه عند الحاجة والقدرة على الانفاق من قبله .

٧ وهناك كـثير من أفعال وأقوال كبار قادة الاسلام والصحابة جاءت
 منسجمة مع الآبات والاحاديث المتقدمة فى اثبات كون نفقة الفقير المعوز
 الذى لا معيل له فى بيت المال نورد من أشهرها شيوعاً بين المسلمين : -

<sup>(</sup>١) الكاني الكاني ج - ٥ - س ٢٥٧ .

أ - نقل أن ، مر عمر بن الخطاب في احدى جولاته الليلية بمكا في حبل ضرار فابصر امرأة معها أولادها وقدراً منصوبا على نار والاولاد متلوون من الجوع فسألها عمر عما مها ، فقالت حز بنا الليل والبرد وهؤلاء الصبية يتضاوعون من الجوع فقال وأى شيء في هذا القدر؟ قالت ماء وحصى اسكتهم به حتى يناموا والله بيننا وبين عمر .

- ـ يرحمك الله ما يدرى عمر بكم؟
  - يولى أمرنا ويغفل عنا ؟

فانطلق عمر الى دار الدقيق فاخرج عدلاً من دقيق وكبة من شحم وقال الحادمه زيد احمله على .

- ـ بل أنا أحمله عنك يا أمير المؤمنين .
  - ـ أأنت تحمل وزرى يوم القيامة .

وحمل عمر - ١٠ المدل وانطلق الى المرأة وخادمه يسير خلفه والقاه عندها أثم أخرج من الدقيق شيئاً وضعه فى القدر وأخذ ينفخ تحت القدر حتى نضج الظمام فافرغه فى صحن وقال للمرأة اطمعيهم وأنا اسطح لهم \_ أى أبسط الخبز \_ فلم يزل حتى شبعوا ، (٢) . وكان عمر آنذاك خليفة فكأنه كار المسؤول عن فعل ذلك للناس .

<sup>(</sup>١) انني تخصياً اكبر ادرجه عظيمة دخصية عمر بن الحطاب والكنني أتشكك في مثل هذه القصص الواردة حوله من ظروفها والحلوب كلامها ولأنني لا أتصور خليفة كدر الذي كان مشغولا بأدور المسلمين الجسام في العالم يكون عنده من الوقت ما يسمح له بالتجوال والانشغال بمثل هذه الامور الفردية البسيطة عن امور الفتوحات والدولة والجيوش القاهرة في الشام والفراق ومصر ،

<sup>(</sup>١٢ الدِّعَةُ الاشتراكِيةُ فِي الاسلامِ ص ٣٣١ — ٣٣١ . وقد نقل عَن عَمر بن الحُطابِ أَيضاً أَنهَ كَانَ عَمر يَمس فِي احدى اللبالي قَر بيبت شمر . فسمم أنين اسمأَة تمضن فَا الحُطابِ أَيضاً أَنه كان عَمر يَمس في احدى اللبالي قَر بيبته وجاب زوجته أم كاثوم بفت علي ابن أبي طااب وطماماً وبقيا الى أن ولدت ثم عملا لها الطمام ولزوجها . وكان عمر خليفة وهذا =

وقد ذكر أيضاً أن عمر بن الخطاب ، لما سافر الى الشام مر فى أرض قوم بحذومين من النصارى فأمر أن يعطوا من الصدقات وأن يجرى عليهم القوت . كما أنه أمر أن يعطى الاطفال اعانات من بيت المال .

ب لقد جاء فى معاهدة الصلح مع أهل الحيرة التى عقدها خالد بن الوليد عند بحيثه الى العراق وكانوا مسيحيين و وجعلت أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أوكان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته وعيل مرب بيت المسلمين هو وعياله ما أقاموا بدار الاسلام، (1).

ومن هنا ينبين بأن المساعدة الاجتماعية فى الاسلام تعطى للمسلمين ولفير المسلمين لانها تدفع لاشباع الحاجات البشرية الانسانية .

جـ ذكر الشيخ محمد عبده رحمه الله يقول: كـتب الإمام على بن أب طالب لمامله في مصر مالك بن الأشتر النخعي يقول له: والله الله في الطبقة السفلي ـ الفقراء المموزين ـ من الذين لا حيلة لهم، والمساكين والمحتاجين، وأهل البؤس والزمني ـ المعلولين بالماهات المستديمة ـ فان في هذه الطبقة قائماً ـ السائل ـ ومعتراً ـ الذي يمطى بلا سوآل ـ واحفظ لله ما احتفظك من حقه فيهم واجعل لهم قسماً من بيت مالك وقسماً من غلات صوافي الاسلام ـ الفنيمة ـ في كل بلد فان الأقصى منهم مثل الذي للأدنى وكل قد

<sup>🚐</sup> عمل يعتبر قدوة لرؤماء الدول الاحلامية السلامته وانسا نيته.

ونقل ان عمر أنب ذات لبلة اماً على شدة بكاء ولدها فأخبرته بأنها فطمته لأت عمر لم يفرض الرضيم حقاً فعجات في فطامة لأخذ نصيب له ع عنادى محمر بالناس ألا يعجلوا أولادهم في الفطام وانه يفرض اعانة لمكل مولود مهاكان صغيراً .

ونقل هنه أيضاً انه رأى شيخاً أعمى مودياً يستجدي فنرض له اعانة في بيت المال .

 <sup>(</sup>١) كتاب اعتراكية الاحلام للدكتور مصطفى كامل السياعي ص ١٣٦ عن كتاب حقوق الانسان بين تماليم الاحلام واعلان الامم المتحدة للاحتاذ عجد الغزالي طبع القاهرة ١٩٩٢ ص ١٩٥٠.

الستوعيت حقه فلا يشفعنك عنهم بطر ، فانك لا تعذر بتضييعك التافه ، ولاحكامك الكشير المهم فلا تشخص همك عنهم ولا تصمّر خددك لهم دلا تشكير عليهم و و تفقد امور من لا يصل اليك منهم عن تقتحمه العيون وتحقره الرجال ، فقر غ لاولئك ثقتك من أهل الحشية والتواضع فليرفع اليك المورهم ، وتعهد أهل اليتم وذوى الرقة في السن ممن لا حيلة له ولا ينصب للمسألة نفسه وذلك على الولاة ثقيل والحق كله ثقيل ، (١) .

د- وخطب على بن أب طااب (ع) مرة فى أثناء خلافته قال: , أبها الناس أن لى عليكم حقاً ، ولسكم على حق ، فأما حقـكم على فالنصيحة لسكم وتوفير فيشكم عليكم .

والمقصود هنا بالتي هو الخراج وما يحويه بيت المال من حقوق المسلمين عامــــة .

يتجلى واضحاً مما تقدم ان عيش الفقراء والمساكين الذين لا معيل لهم هو في بيت المال في الاسلام أي بواسطة المساعدة الاجتماعية الاسلامية ، ومن أبرز المساعدة الاجتماعية في الاسلام الزكاة والحنس ثم يمكن اعتبار الكفارات المالية بجازاً منها أيضاً .

## المطلب الاول الزكاة

الزكاة فرض مالى يؤخذ بنسب معينة من الاموال التي حددها الشارع الاسلامى اذا حال الحول عليها وهى بحوزة صاحبها . تؤخذ من قبل ولى الاسلام في الأصل وتصرف في مصارفها التي عينها الاسلام ذاته وهم أصحاب الحق فيها ، من الفقراء والمحتاجين .

<sup>(</sup>١) النَّرَعَة الأَعْتَرَاكِيَّة فِي الأَسلامِ ص ٢٢٦ -- ٢٢٧ -

وان دليل حجيتها الكتاب والسنة واجماع للسلمين ولا خلاف في ذلك بين المدارس الفقهية الاسلامية . قال الله تعالى مخاطبا الناس: [ وأقيموا الصلاة وآتوا الوكاة . . . ] وقال عز وجل: [ إنما الصدقات للفقراء وللساكين . . ] الى آخر آية الزكاة الني ذكر ناها قبلاً .

وعندما أرسل رسول الله الله البير. معاذ قال له فيها قال: « ادعهم الى شهادة أن لا إله إلا الله والى رسول الله فان أطاعوا فأعلمهم ان الله قدد افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ مر. أغنيائهم وترد على فقرائهم . (١) .

وقد انفق جميع المسلمين على أن الزكاة تجب على كل مسلم حر بالغ عاقل تعود اليه الاموال الواجبة النزكية (٢) . وهى الاموال الفائضة عن حاجته ، وقد اختلف الفقهاء فى وجوجا على أموال اليتيم والمجنون والعبيد والمدينين .

وان قسما من الفقهاء اعتبر الزكاة عبادة كالصلاة والصوم لذا اشترط لها البلوغ والعقل ، واعتبر القسم الآخر من الفقهاء الزكاة حقاً واجبا للفقراء على الاغنياء لذا فلم يشترط لها العقل والبلوغ ،

ويرى البعض بأن الزكاة فرض على اليتيم لقوله (ص): • من ولى يتيماً فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة ، أى يجب أن ينمى أموال الصغير حتى لا تنفذ بسبب الزكاة عليما ، وهذا يعتبر دليلاً على وجوب الزكاة على اليتيم فى نظر بعض الفقهاء .

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري سرباب الركاة ج - ۱ - ص ۱۲۰ المطبعة البهية المصرية سنة - ۲ م ۱۲۰ المطبعة البهية المصرية سنة - ۲۲۹ م ۲۲۹ .

<sup>(</sup>٢) بداية الجنهدج - ١ - س ٢٢٠٠

والزكاة واجبة فى بعض الاموال اذا كانت قد بلغت النصاب عند حائزها الذى تفرض عليه الزكاة و هو مقدار معين أو عدد معلوم .

وقيل تستحب الزكاة فيها عدا هذه الاموال مما تنبت الارض ومما يكال ويوزن ، وكذلك في أموال التجارة وقال بعض الفقها، هي أيضا واجبة في بعض هذه الاموال بشروط .

وقال بعض الفقهاء باستحباب الزكاة فى ابراد اجارات العقارات المعدة للإستغلال (١).

و تقسم الزكاة في الاسلام الى قسمين هما :

١- زكاة الأموال.

٧- زكاة الابدان أو زكاة الفطرة.

واذا اطلق تعبير الزكاة فينصرف المعنى عادة الى زكاة الأموال نقط. وان زكاة الاموال هى الفرض المالى الذى يؤخذ من الاموال التي عليها الزكاة بنسبتها ولا ينظر فيها إلا الى كمية المال دون النظر الى الاشخاص.

أما زكاة الابدان فهى فرض مالى ايضا تفرض على الناس بنسبة عددهم بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود الاموال التى لديم طالما هم أقوياء فى المال أو فى الابدان أى فى قدرة الاكستساب.

وقد يكون من المفيد علمياً تقسيم المكلام الى قسمين قسم يتعلق بركاة الاموال والآخر يتعلق بركاة الابدان.

 <sup>(</sup>١) رسالة العلامة الشيمخ جعفر آل الشيمخ راضي ص ١٠٨ ومفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة ص ١١٣ و ٥٦ . ويداية الحجهد وتهاية المقتصد ہے - ١ - ص ٣٢٥ وما بعدها .

## القرع الأول

#### زكاة الأموال

هذه الزكاة تفرض على أموال معينة (١) بالذات كانت تعتبر عماد الثروة في صدر الاسلام وما اتفق عليها فقهاء المسلمين وهي :

أولاً \_ الآنمام الثلاثة وهي :

1- 14:1

٧ - البقر

٣- الفنع

ثانيا \_ النقدان وهما:

١ - الذهب { هناك خلاف بكونهما غير حلى أو حلى . ٢ - الفضة }

ثالثا \_ الغلات الأربع وهي :

١ - الحنطة

٧ ـ الشمير

٣- النم

ع .. الزبيب

ويبدأ نصاب الزكاة فى الابل مر خس إبل فما فوق . ويبدأ نصاب الزكاة فى البقر من ثلاثين بقرة فما فوق . وفى الفنم يبدأ النصاب للزكاة من أربعين رأساً من الغنم فما فوق .

 <sup>(</sup>١) اختلف المسلمون على بعض الاموال الاخرى من كونها خاصه التركاء أم لا كالحيل
 ولا على لا يراد النقاش بشأن ذلك منا .

والمشهور فى نصاب الزكاة فى الذهب عشرور... مثقالاً وقيل أقل وقيل أكثر ، وفى الفضة يبدأ نضاب الزكاة بحسب المشهور بماثتي مثقال .

والحد الآدن لنصاب الركاة ق الغلاة الأربع وهي الحنطة والشمير والتمر والزبيب وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعا .

أما مقدار الزكاة فنى كل نوع من أنواع هذه الاموال المقروضة عليها الزكاة مقدار نسبي للزكاة وبمكن اجمال نسبيها جميماً بمعدل يتراوح ما بين ٥٠٧٪ اثنين ونصف في المائة و ٢٠٪ عشرين في المائة من مختلف هذه الاموال.

أما مصارف زكاة الاموال نقد بينها القرآر بقوله: [ إنما الصدقات المفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلومهم وفى الرقاب والفارمين وفى سبيل الله وابن السبيل] وهم إذاً :

١ — الفقراء : وهم الذين يملكون شيئاً من المال و للكن لا يكفيهم ذلك لقوت سنتهم . ويتبين لنا من ذلك ان الاسلام لا يريد فقط ازالة الحاجة عن الانسان و إنما يريد تحقيق الرفاه له فى العيش ، ولذا فيقرر للفقير حقه من بيت المال و إن لم يكن محتاجا معوزاً .

٣ — الحساكين: وهم الذين لا يملكون شيئا وان حالتهم الاقتصادية هى دون حالة الفقراء. ونعتقد بأن العطاء لهؤلا. قد يتكرر إذ يشملهم العطاء بصفتهم مساكين ، وربما هذا العطاء بجعلهم فقراء وعندئذ يشملهم عطاء الفقراء أيضا.

العاماور، عليها: وهم الذين يعملون على جباية الزكاة وان حصتهم منها كجعل أو أجر لعملهم فى جبايتها.

إلى المؤلفة فلو بهم: وهم الذين كان يخشاهم الاسلام ويراعيهم

ويجاريهم في أول عهده وكان يقرر لهم بعض الحقوق من بيت المال .

الرقاب: وهم المكاتبون العاجزون عن أداء مال الكتابة
 لتحريرهم والارقاء تحت نير العبودية ، عن أجل تحريرهم .

الفارمور، : وهم الذين يملكون أموالاً ولكن استفرفت ديونهم
 جميع ثرواتهم وأصبحوا في الحقيقة في عداد الفقراء بشرط أن لا يكون
 سبب ديونهم أمرآ محرما مخالفا للشرع والآداب ،

الله على الله : وهو جميع سبل الحنير التى تفيد الناس كبناء القناطر وفتح المستشفيات والمدارس والمؤسسات العامة الأخرى .

# الفرغ الثاني زكاة الأبدان

زكاة الابدان وتسمى زكاة الفطرة ، وهىفرضمالى يفرض على كل مكلف حر غنى فعلاً أو قوة سواء كان غنيا بالمال أو بقابليته وقدرته على الكسب والارتزاق وذلك بنسبة عدد الرؤوس الموجود فى كنفه . فكل مكلف سا مسؤول عن أدائها عن نفسه وعن من هو مسؤول عن اعالتهم صفيراً أم كيراً وعن كل ضيف موجود فى البيت عند تحقق هذه الزكاة وإن لم يكن من أعضاء الاسرة نفسها .

تتحقق هذه الركاة عند رؤية هلال شهر شوال من كل سنة أى ليـــــلة. عيد الفطر للمارك.

وانها واجبة الإعطاء حالاً بلا تأخير من جنس ما غلب فى القوت لغالبية الناس فى كل مكان كالحنطة والشعير فى العراق مثلاً والرز فى الصين أو فى بلد يكون الرز فيه هو الغذاء السائد أو التمر أو الزبيب وذلك بمقدار معين .

و لا ينظر فى هذه الزكاة الى مقادير الاموال التى يملسكما الناس إنما ينظر فقط الى قابلية الفرد المالية أو الاكستسابية بوجه عام .

وان مقدارها صاع واحد أو قيمته نقداً عن كل فرد مر. ذلك الفذاه الفالب في المنطقة استعاله ٩٠٠ .

ان مصرف زكاة الابدان الفقراء والمساكين ، والمساكين أولى جا من الفقراء عند عدم كمفايتها لهم جميعاً ويدخل ضمن هؤلاء الفقراء أبناء السبيل. أيضاً لانهم بحالة فقر لغربتهم .

هذه هى الزكاة بنوعيها فرضها الاسلام على الاغنياء الى الفقراء من قبيل المساعدة الاجتماعية لتسد حاجات المعدومين فى اشباع حاجاتهم الاقتصادية. المميشية الضرورية.

# الخطلب الثاني الخين

أنطرق الآن الى فرض مالى قرره الإسلام ولسكن يدور النقاش طويلاً بين الفقهاء المسلمين بشأن مصدره ولحواه ومضامينه وأقسامه و توزيعه ولسكنني سأنطرق اليه مرس وجهة نظر بعض الفقهاء المسلمين التي تتفق والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة السائدة في المجتمعات الحالية والتي قد تجد لها تأييداً لدى بعض الاوساط التقدمية في المجتمع الإسلامي . لقد عرفنا ان الزكاة تفرض في أموال معينة بنسب معينة ضئيلة جداً ، مع العلم اننا إذا اطلقنا تعبير الزكاة فاعا المراد منها زكاة الاموال ، وإنها .

<sup>(</sup>۱) صحبح البخاري \_ باب وجوب الزكاة الكتاب الاول \_ ص ۱۷۱ — ۱۷۳ \_ والشيخ جندر آل الشيخ راضي ص ۱۱۵ — ۱۲۵ .

لا تشمل الاموال الاخرى التي تدر الآن أرباحاً طائلة ، وغالباً ما تحكون سبباً من أسباب الفروق الاقتصادية بين الأفراد وعلة في تقسيم المجتمع الى طبقات متفاوتة في النفوذ الاقتصادي والقوة الاجتماعية والسياسية أحيانا الأمر الذي يحاربه الاسلام بكل قوة .

والحقيقة ان الإسلام سد هذه النفرة بتشريعه نظام الحنس الذي فرض على الاموال الني لا تفرض عليها الزكاة بنسبة عالية هي الحنس.

فالخس هوضريبة شرعها الإسلام تفرض على أموال معينة بنسبة ٢٠٪.
والخس فرض واجب الآداء ودليل وجوبه من الكتاب قوله تعالى :
[واعلموا إنما غنتم من شيء فاز لله خمسه وللرسول]. وقد يعتقد البعض بأن المقصود من ذلك غنائم الحرب، ولكن اطلاق اللفظ يدل على أن المقصود بالغنائم كل ما يغنم سوا، في الحرب أو بغير الحرب من الاموال التي لا تفرض عليها ذكاة ، والتي تعود الى المسلمين .

وعن ابن عباس رضى الله عنه الله قال: « قدم وفد عبد القيس فقالوا يا رسول الله ان هذا الحى من ربيعة بيننا وبينك كفار مضر فلسنا فصل اليك إلا فى الشهر الحرام فمر نا نأخذ منه وندعو اليه من وراءنا قال (ص): آمركم بأربع . . . الايمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله وعقد بيده واقام الصلاة وايتا الزكاة وصيام رمضان وان تؤدوا لله خمس ما غنتم . . . . (1) وهذا دليل من السنة على وجوب الجنس .

يقرر بعض الفقهاء المسلمين أن الخس يفرض على الاموال التالية (٢) ،

أولا — الفنائم من الحرب: يجب أن يفرض الحنس على الاموال الى تغنم من قبل المحادبين من دار الحرب قهراً ، ويشترط في الحرب أن يكون

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري ج - ١ - ص ١٧٧٠

<sup>(</sup>٢) الشيخ جعفر آل راضي ص ١٢٢ – ١٢٨ .

باذن الإمام المسؤول شرعاً عن ادارة مصالح المسلمين ، وذلك مهماكان مقدار الاموان المفتنمة على أن لا تقل عن عشرين ديناراً ومهماكان نوع: المال وجنسه ، أى يكون فيه الخس ويعطى لمصارفه منها .

ثانياً — المعاديم: المخمس والجديد والصفر والزئبق والياقوت. في المعادن كالذهب والفضة من والزبر جد والفيروز والقير والبترول والمكبريت والإرنيخ والكحل والملاح وجميع مركبات هذه المعادن على أن لا يكون مقدار ذلك عند والمسخص أقل من عشرين ديناراً. وهناك قول انه مهما كان مقدار ذلك عند المخمس ولو بمقدار دينار واحد. وينظر بشأن هذه المعادن اليها بالذات بصرف النظر عن صاحبها سواء أكان عافلاً أم مجنوناً، صغيراً أم كبيراً. وفي حالة السغر والجنون يؤخذ الحمس من أموالها بواسطة الولى بعد خصم نفقاتهما، الصغر والجنون يؤخذ الحمس من أموالها بواسطة الولى بعد خصم نفقاتهما، ثالثاً — الكنوز: وهي الاموال التي يعثر عليها مخبئة تحت الارض أو في حوف الحيوانات سواء كان في دار الحرب ـ المستولى عليها ـ أو في دار الإسلام يؤخذ منها الحمس والباقي اصاحبها بشرط أن لا تقل تلك الاموال. عن العشرين ديناراً في الذهب أو الماثني درهم في الفضة أي بمقدارهما (١).

رابعاً — أموال الغوص: يجب الخس فى جميع المجوهرات واللآلى" والاحجار الكرية التي يحصل عليها الإنسان فى الغوص اذا بلغت قيمتها ديناراً فاكثر بعد خصم وحسم نفقات الغوص.

مُامِداً — ما راد عن مؤونة السنة لنفقة الشخص وعياله مما ينتج له من وراعة أوصناعة أوتحارة أوغير ذلك من التكسبات عليه الخس كالايجارات

 <sup>(</sup>١) صحيح البخاري ـ باب وجوب الزكاة \_ الجزء الاول من ١١٧٠ . والشيخ جنفن
 آل الشيخ راضي ص ١٣٢ — ١٢٧ . وشرائع الاسلام العلامة المحقق الحلي ج \_ ١ \_ من ٩٤ .

والاستفادة من ارتفاع الاسعار والهبات والهدايا والجوائز والميراث ومهما كان مصدر المال ، وأن العبرة في مؤونة السنة ما يصرف فعلاً حسب المستوى المعاشى وحسب الحال الذي عليه الشخص .

سادساً — أراض المسلم اذا اشتراها الزمى: الذى هو غيير المسلم الذي يستوطن دار الإسلام. فاذا هو اشترى أرضاً أو داراً أو عقاراً بمعنى عام من المسلم فيفرض على العقار المشترى الخس بقيمة رقبة الارض دون المحدثات.

الدموال المختلط: اذا اختلطت الاموال الحرام بالاموال الحدام بالاموال الحلال ومن هو صاحب الحلال ومن هو صاحب الحلال ومن هو صاحب الحدام فيفرض عندئذ على جميعها الحنس.

#### **부 부**

هذه هى الاموال التي فرض الإسلام عليها الخس وهى فى الواقع تشمل أهم وأغلب الاموال المهمة فى الحياة والتي تدر أرباحاً طائلة على أصحامها .

ولو اننا تحرينا هذه الاموال والاموال التي فرض الاسلام عليها الزكاة لرأينا انه لم ينترك مالا إلا وفرض عليه ضريبة مباشرة تتمشى مع تطورات الاحوال والظروف بشأنها في كل مكان وزمان . .

أما مصارف الخس المذكور فقد اختلف فيه الفقهاء المسلمون بالنسبة السهم الله وسهم رسول الله ، وسهم ذوى القربى . فيقول بعض فقهاء المسلمين أن سهمى النبي وذوى القربى سقطا بموته (ص) . ويقول بعض الفقهاء ان الحنس هو بمنزلة الني يعطى منه الغني والفقير (١١) ، ويقول البعض ان الحنس يقسم الى خسة أقسام ، ويقول البعض الآخر انه يقسم على أربعة أقسام

<sup>(</sup>١) يداية الجنهدج - ١ - ص ٢١٥٠ .

ويقول البعض الآخر آنه يقـم على ثلاثة أقــام الآن باعتبار أن سهم النبي وسهم ذوى القربي قد سقط: بموت النبي وص. .

ويقول بمض الفقهاء ان الخس يقسم الى ستة أقسام:

١ - سهم لله عز و جل .

٢ - سهم للني (ص).

٣- سهم لذوى القربي .

٤ - ثلاثة أسهم للأيتام والمساكين وأبناء السبيل.

وان سهم ذوى القربي يخص بنى هاشم ويقول البعض أنه يخص بنى عبد المطلب.

أما سهم الله عز وجل وسهم النبي فهما للإمام يصرفهما في الواقع الى الققراء أيضاً .

أما سهام الايتام والمساكين وأبناه السبيل فهي ما يتفق عليها جميع المسلمين .

ومن هنا يتبين العمل الجدى على تحقيق ضيان المميشة لهؤلاء من الخس فى الاسلام بقدر الامكان و بمقدار يتناسب طردياً مع مقدار الاموال التي يجب فيها الخس .

و يمكننا اعتبار الكفارة المالية مجازاً من قبيل المساعدات الاجتماعية أيضاً لانها تعطى للفقراء.

المطلب الثا*لث* و التكفارات المالية ،

لقد فرض الإسلام على الناس الذين يقومون بالمخالفات الدينيــــة

والاجتماعية عقاباً جسمياً وعقاباً مالياً . وليس للعقاب الجسمى علاقة عوضوعنا هذا ولذا فلا حاجة بنا للنظرق اليه . والعقاب المالى عقاب عام شامل يشمل تعويض جميع الأضرار التي يحدثها الشخص الى الغير والتكفير عن بعض المخالفات بالقيام بعمل غير مشروع ديناً أو بالامتناع عن عمل واجب شرعاً .

والإسلام قد أوجب تعويض الاضرار الناجمة عن فعل الشخص للغير والمقصود بالفعل هو القيام بعمل غير مشروع والامتناع عن عمل واجب مشروع من قبل فرد في كمال التمييز والعقل والارادة والاختياد.

فالدية هي مرح قبيل التعويض واجبة الإعطاء لأو لياء القتيل والارش. واجب الدفع الى المصاب والتعويض واجب الاداء الى المتضرر.

والدية تمويض نقدى في حالة القتل يعطى من قبل القاتل أو أو ليائه -لأو ثياء القتيل عند العفو عن القصاص (١) ، والى جانب الدية يجب على القاتل ، أن يكفر عن سيئته بالإحسان على الفقراء بمقدار معين من الاموال -

والارش هوكذلك تمويض عن الإصابات التي يحدثها شخص الى الفير في جسمه ويعطى الى المصاب عند العقو عن القصاص .

والتمويض في غير هاتين الحالتين تمويض شامل لكل ضرر يحدثه شخص لآخر في ماله أو في سمعته ومركزه (۲).

وهناك مخالفات دينية اخرى قد فرض الإسلام التكفير عنها بكفارات بدنية أومالية للفقراء أو بكفارات بدنية ، ومالية للفقراء معاً وهذه الصور من العقوبة تسمى في الشرع الإسلامي والحكفارات، لات الغرض منها التكفير عن السيئات ومحوها وهي واجبة الأداء الى الفقراء.

<sup>(</sup>١) الاصبهائي ص ١٢٥ سكتاب الكفارات - و-يلة النجاة .

 <sup>(</sup>٢) صحيت البخاري \_ الهامش الجزء الرابعر من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ؟ ه ...

والكفارة إذاً جزاء ديني فرضه الإسلام على الذين يقومور. بعض المخالفات الدينية في حالات معينة وهي :

١ - كفار، الفنل العمر: كل من قتـل انساناً بلاحق ظلماً وجوراً وعمداً عليه ، بالاضافة الى الدية عند العفو على القصاص ، أن يكفر عن جرمه بأن يعتق رقبة أو يصوم شهر بن متتابعين ويطعم ستين مسكيناً ١٠) جمعاً لا ترتيباً ولا تخيراً .

والأصل أن القاتل عمداً وظلماً قصداً عليه القصاص إلا أذا عنى أولياء الفتيل عن القصاص فتجب عندئذ الدية . قال أنه تعالى فى قرآنه الديم القتيل عن القصاص فى القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى إلا أيما آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى فن عنى له من أخيه شىء فاتباع بالمروف وأداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ] . وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ، ومن قتيل فهو بخير النظرين إما أن يؤدى وإما أن يقاد ، (٦٠ أى إما أن يريد أهل القتيل فهو بخير النظرين إما أن يؤدى وإما أن يقاد ، (٦٠ أى إما أن يريد أهل القتيل القصاص أو الدية . فعويضاً عن القتل . وهذا العقاب من يريد أهل الفتيل الفصاص أو الدية . فعويضاً عن القتل . وهذا العقاب من قبيل الضان فى المجتمع فهو تأديب من ناحية وتعويض عن الأضرار من الناحية الأداء في حالة الدية وفي القصاص بالنسبة لإطعام ستين مكيناً من التركة أذا في حالة الدية وفي القصاص بالنسبة لإطعام ستين مكيناً من التركة أذا وجدت . والإطعام يكون حسب المتعارف عليه الشائع باشباعهم جميعاً مرة وإن الأفضل يوماً غذاء وعثماء (٣).

٢ - كفارة الفنل الخطأ : كل من قتل انساناً خطأ عليه الدية لاهله ،
 والـكمفارة المجتمع وهي عتق رقبة فان عجز فصيام شهرين متتاليين فان عجر

<sup>(</sup>١) المقارنات الفرعية للسيد عبدالله على مسين ص ٢٥٢ - ٣٥٣ الجرَّ الثاني .

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري - الجزء الراجع من ١٢٦ .

<sup>(</sup>٣) الاضبهان ص ١٧٥ القول في أحكام الكفارات و من ١٤٥.

فاطعام ستين مسكينا واشباعهم حسب المتعارف الشائع مرة واحدة والأفضل. الطعام ستين مسكينا واشباعهم حسب المتعارف الشائع مرة واحدة والأفضل. يوماً واحداً في الفذاء وفي العشاء ويمكن أن يسلم الطعام الى الستين مسكينا أو يعطون قيمته طالما الحكمة من ذلك متوفرة في الحالتين وهي مساعدة الفقراء بشكل معين واذا لم يستطع القائل أيضا فتبني المسؤولية ديناً عليه للى حين اليسر والاستطاعة .

٣ — كفارة الافطار في شهر رمضان بالمحرم: إذا أفطر المسكلف شرعاً في شهر رمضان بالفعل الحرام فتجب عليه الكفارة وهي كما في حالة القتل العمد عتق رقبة وصيام شهربن مقاليين واطعام ستين مسكينا جمعاً لا ترتيباً ولا تخييراً (٢) والاطعام ولزومه هو كما في حالة القتل العمد تماماً. والمراد هنا بالفعل الحرام كل فعل حرام شرعاً كالزنى مثلا.

3 — كفارة الا فطار في شهر رمضان بفعل غير محرم: كل شخص. قام بفعل غير محرم شرعاً ولكنه يفسد الصوم ويوجب الحكفارة كالجماع مع الزوجة في أثناء الصوم أو الاكل مثلاً متعمداً مختاراً يلزم عليه أداه الكفارة وهي إما العنق وإما صيام شهرين متتابعين وإما اطعمام ستين مسكينا مخيراً بينها (٢) إذ له أن يدفع الكفارة عن فعله باحدي هذه الاموو الثلاثة باختياره وإذا لم يقدر على ذلك فيتصدق على الفقراء بأي مقدار كان (٤) وأرى أن يبتى مقدار الفرق بين ما تصدق به وما يجب أن يتصدق.

<sup>(</sup>١) الاصبهائي من ٥٠٥ الجزء الثاني وصحيح البطاري ص ١٤٥٠

<sup>(</sup>٢) الاسبهائي من ٥١٠ والشيبخ جعفر آل الشبيخ راضي ص ١٠٠٠ ه

<sup>(</sup>٣) الشيخ جعفر آل الشيخ زادي ص ٢٠٠ والاسبهاني من ٥٠١ وصحيح البخاري.

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري ص ٢١٧ عديث يا رجول الله هاكت ـ سر ذكره ـ...

به على الستين مسكيناً ديناً عليه لحين يسره للتوفيق بين القول بوجوب اطمام -ستين مسكينا والقول بجواز النصدق بأى مقدار كان .

الشخص الشخص المسلمة الافطار يوماً فى صوم القضاء: اذا كان الشخص المسكلف بالصوم قد أفطر فى شهر رمضان لسبب ما فعليه أن يقضى الصوم فى أيام اخر فاذا أفطر يوماً من قضاء شهر رمضان بما يوجب الكفارة مقليه أداء الكفارة وهى اطعام عشرة مداكين فان عجز نصيام ثلاثة أيام متتابعات والإطعام وكيفيته هو كما فى حالة القتل العمد أو الخطأ.

٣— كفارة الظهار: الظهار هو تشبيه الزوج زوجته في الحرمـــه الجنسية باحدى محارمه كأمه مثلاً كأن يقول أنت على كظهر أمى وحكم الظهار اله يحرم على المظاهر أن يتمتع جنسياً بزوجته و لا نحل له حتى يكفر عن الظهار لان الظهار كان في الجاهلية كالطلاق و المكن الاسلام أبطل كونه طلاقاً وحر"م الاقتراب من الزوجة بعد وقوعه الى أن يكفر الرجل عنه والمكفارة في الظهار هي عتق رقبة فان عجز فصياء شهر بن متنابعين فان عجز فاطعام ستين مسكينا (۱). وان كيفية الإطعام هي هي كاذكرت سابقا. ورب فاطعام ستين مسكينا (۱). وان كيفية الإطعام هي هي كاذكرت سابقا. ورب فاطعام ستين مسكينا (۱). وان كيفية الإطعام هي هي كاذكرت سابقا ورب خاطهام الزوجة حتى لايقترب منها زوجها بعد الظهار اذا لم يكمقر وربما أراد الزوج بظهاره النكاية بالزوجة فتبتي معلقة غير مطلقة و لا تتمتع جنسياً بزوجها و الجواب على ذلك هو ان لها مراجعة الحاكم الشرعي وهو يجبر الزوج إما بالنكفير وإما بالطلاق (۲).

 ٧ — كفارة منث اليمبي: الهين المقصود هنا هو أن يحلف الشخص العاقل البالغ مختاراً غير مكره بالله تمالى أن يقوم بعمل شيء أو بالامتناع

 <sup>(</sup>۱) صحيح البخاري الجزء الثالث ص ۱۷۱ والاصبياني ص ۷۳٦ — ۷۳۷
 الجزء الثاني .

<sup>(</sup>٢) الاصبالي ص ٧٣٨ الجر، الثاني .

عن عمل شيء أو اعطاء شيء كأن يقول والله لاتركن التدخين، وحكمه وجوب تنفيذ ما حلف عليه على أن يكون تنفيذه غير محرم شرعاً واذا حنث الشخص بيمينه هذا وجبت عليه كفارة حنث البين وهي عتق رقبة أو اطعام عشرة مساكين أو كدوتهم حسب المتعارف عليه فن لم يجد نصيام ثلاثة أيام إذ قال الله تعالى: [ لا يوآخذكم الله باللغو في إعانه كم ولكن يوآخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كدوتهم أو تحرير رقبة فن لم يجد نصيام ثلاثة أيام كفارة أيمانه اذا حلفتم واحفظوا أيمانه كم إنها.

فالأصل هذا حفظ الأيمان و لـكن قد تحدث ضرورة أو حالة قاهرة المزم المرأ أن يحنث بيمينه فني هذه الحالة عليه أن يؤدى كـفارة حنث البمين قال النبي (ص): .... واذا حلفت على بمين فرأيت غيرها خيراً منها فـكفار عن بمينك وأت... افعل ـ الذي هو خير ، (٣).

٨ -- كفارة حنت العربد؛ المواد بالعهد هنا هو أن يقول شخص عاملاً عاهدت الله أو على عهد الله أن أنوم بكذا ويشترط ان يكون الشخص عاملاً بالغاً مختاراً قاصداً ما يقول وحكم ذلك أن يوفى بالعهد و [ اوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً ] والكن اذا حنث المره بمهده فعليه كفارة حنث العهد وهى ككفارة حنث الهين عنق رقبة أو اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم حسب المتعارف عليه واذا عجز عن كل ذلك فصيام ثلاثة أيام، وقبل انها كعارة الافطار في شهر رمضان بغير رخصة (٣) وهي الهنق أو صيام شهر بن متتابعين أو اطعام ستين مسكينا مخيراً بينها.

<sup>(</sup>١) وسيلة المنجاة الجزء الثاني ص ٨٨٪. وصعيدم البطاري الجزء الزايدم ص ١٠٠٠.

<sup>(</sup>٣) صحيت البخاري الجزء الراسم ص ١٠٠٠

<sup>(</sup>٣) وسيلة المجاة الجزء الثاني ص ١٠٩ - ٥١٠ -

٩ — كفارة مئت النزر: اذا نذر الإنسان العاقل البالغ المختسار لله تعالى أن يقوم بعمل خير لوجه الله تعالى وجب عليه ايفاء النذر ويشترط كما في العهد أن يكون القيام بذلك العمل واجبا أو مندو با شرعا أى غير حرام شرعا بصورة عامة أو ترك فعل حرام واذا حنث بالنذر فوجبت عليه كفارة حنث النذر وهي كفارة حنث العين نفسها (١).

١٠ – كفارة نتف المرأة شعرها وخرشها وجهها فى المصاب وشق الرجل ثوبه فى موت ولده أو زوجته: اذا نتفت المرأة شعرها فى المصاب وكذلك الرجل شق ثوبه فى المصاب وجبت عليهما الكفارة وهى كفارة حنث اليمين أى عتق رقبة أو اطعام عشرة مساكين يخيراً بينها فان عجزا عن ذلك فصيام ثلائة أيام.

۱۱ — كفارة من الحرأة شعر ها فى المصاب: اذا جزت المرأة شعرها فى المصاب و جبت عليها الكفارة وهى ككفارة من أفطر فى شهر ردهنان المصاب و جبت عليها الكفارة وهى ككفارة من أفطر فى شهر ردهنان المحام ستين المحدث وهى عتق رقبة أو صيام شهر بن متتابعين أو اطعام ستين مسكينا يخيراً بينها (۲).

هذا بحمل البحث عن أهم الكفارات واذا تعمقنا بالبحث فيها وجدناها عقاباً اجتماعياً في منتهى الدقة والآهمة فهي من ناحية تؤدى الى زجر المخالف لانظمة المجتمع والمعكر لصفوه بشكل لا بهين الكرامة وبشكل محترم بجعل الشخص يشعر بقرارة قلبة ونفسه انه حقاً قد أخطأ وعليه أن لا يخطى، ومن قاحية اخرى انها تؤدى الى مساعدة بعض الفقرا، وانها تؤدى لل يخطى، ومن قاحية اخرى انها تؤدى الى مساعدة بعض الفقرا، وانها تؤدى الى تحرير الرقاب من العبودية التي كانت عليها الإنسانية والى تزكية النفس وسوقها الى سبيل احترام أنظمة المجتمع وحقوق الإنسان وكذلك تؤدى الى

<sup>(</sup>١) وسيلة النجاء الجزء الثاني ص ٢٠٥ – ٢٠٥.

<sup>(</sup>٢) وبنيلة النجاة و ف ١٠٥٠ .

#### 香 香 香

وبهذا القدر ننتهي من هذا البحث الموجز في العمل والضمان الاجتماعي عنى الاسلام .

واننا لنرجو من المختصين التوسع في بحث هذا الموضوع الاسلامى المهم لما له من الاهمية والضرورة في الوقت الحاضر .

# - ٢١٩ ـ الفهرست

صفحة	
٣	اهراء
7 0	
	الفصل الاول: واجب العمل
11 - Y.	والحكمة من تنظيم المعاملات في الاسلام
	القصل الثاتى : عقد العمل
: ٤٦ — ٤١	في الشريعة الاسلامة ، اجارة الاشخاص ،
0V — £7	المبحث الأول: اهلية ابرام عقد العمل
٥٢ — ٥٠	المطلب الأول : ابرام عقد العمل بين الآباء والابتاء
	المطلب الشانى : ابرام عقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
-ov - or	و الؤوجات
48 - oA	المبحث الشاني : الرضا في عقد العمل
70 - 75	المبحث النالث: محل وسبب عقد العمل
0F - 3V	المطلب الآول : ماهية العمل
ΛΛ — V٤	المطلب الشانى: ماهية الاجر
101 - 11	المنحث الرابيع : وصف عقد العمل
1-1-1-1-1	المبحث الخامس: أهم حقوق وواجبات العال وأصحاب العمل
$\eta \eta = i \cdot i$	المطلب الأول: أداء العمل
170-117	
100 - 100	
175 - 197	المبحث السادس: إنتها، عقد العمل

مفحة	
371 - AIY	الفصل الثالث الضمال الاجتماعي في الاسلام
171 - 171	المبحث الأول : العمل في الإسلام
14 179	المحث النباني : التعاون الاقتصادي في الإسلام
147 - 171	المبحث الثالث : التعاون الاجتماعي في الإسلام
100 - 101	المطلب الأول : التعاون الفردى في الإسلام
147 - 144	المطلب الشاني: التعاون العائلي في الإسلام
144 - 144	الفرع الأول: النفقات العائلية في الإسلام
3A1 - FA1	الفرع الثاني: الإرث في الإسلام
197-147	المطلب الثالث : التعاون الجماعي في الإسلام
71A - 197	المبحث الرابع: المساعدة الاجتماعية في الإسلام
1.4-4.1	المطلب الأول: الزكاة
Y+7 - Y+8	الفرع الأول: زكاة الأموال
Y+V - Y+7	الفرع الشاني: زكاة الأبدان
Y11:- Y:V	المطلب الشاني : الخس
111 - XIY	المطلب الثالث: الكيفارات المالية
44 419	الفهرست
177 - 771	تصحيح أع الاعلاط
448 - 44A	أبحاث المؤلف المنشورة

- water the state of the same

# تصحيح أهم الاغلاط

-			
الصواب	الفلط	السط	الصفحة
آمنوا بالله وبالرسول وانفقوا	وانفقوا	1.	91
رآ توهم من مال الله الذي أتاكم	وآتوهم من مال الله أتاكم	٦	4.
هی	هو	- 19	45
المثل	المثل	77	٤٧
الآمر والمأمور	- PI	11	71
وبناءً عليه	بناءً عليه	4+	77
يمنع	يحوخ	19	Vo
كانت الاجرة	كان الأجر	1.	٧٦
فليعليه	فيعليه	10	٧٨
يتمارف	بتعارف	7	91
كا الله ليس	كا ليس	٣	9.8
الفقه	القه	12	1-7
بأقل	بآل	*	11+
لا يكسل في أداء عمـــله	لا يحسلوا في أدا.	19	110
وعليـــه أن يوني	أعمالهم وعليهم أن يوفوا		
يجوز	<u>ښ</u>	1.	140
فآتوهن اجورهن	وآتوهن اجورهم	Ö	144
مهما كانت أسباب الحرق	مهماكان أسبابالحرق	9	157
كأن	کان	٩	101
وقد	46	٣	171

_	=		
الصواب	الملط	السطر	الصفحة
وتفضيل	و تمجید	17	194
وضمه	dànos	٤	14.
عن	الى	٣	175
البطلقة	المطلقات	15	14.
يكونوا	يكون	14	144
المالين	المميلين	٦	114
على المعالين	على المرلين	٨	115
أولادهم وأولاد أولادهم	أولاد وأولادهم	4	IAT
مده	على هذه	1.	۱۸۴
فتقع نفقتهم على امواتهم	فتقع نفقتهم	11	115
الاعانة	到原列	14	145
أحد المااين	أحد للعيلين	17	115
لهؤلاء	لاؤلا.	15"	19.
والاقربين	الافر بين	۸	197
بعض	مامش مثل	-1-	199
وان ما	وما	٤	Y-8
هی	وهي	٤	4.8
كانت	کان	14	4.4

----

### أحـاث

## الدكتور صادق مهدئ السعيد

#### المشورة

١٠ - محاضرات في شرح قانون الانتخابات النيابية. مطبعة المعارف بغداد ١٩٩٤٩
 ٢ - موجز شرح قانون الضمان الاجتماعي المراقي.

مطبعة دار الفكر العربي القاهرة ١٩٥٦

٣ - الضمان الاجتماعي، دراسة مقارنة . و تطبيقه في العراق .

مطامة دار الفكر العربي القاهرة ١٩٥٧

٤ ـ واجب الدولة في ضمان معيشة الفرد وحماية

العائلة بضيان اجتماعي. مطبعة البرهان بعداد ١٩٥٩

٥ - اقتصاد وتشريح العمل . مطبعة المعارف بغداد . ١٩٦٠

٣ - منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان

الاجتماعي. مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٠

٧ - كيف يجب أن تضمن الجمورية المرافية

العيش والأمن والإستقرار للمواطنين. • بغداد ١٩٦٠

٨ - تقابات المال في المراق . . بغداد ١٩٦١

٩ ـ منازعات العمل الجماعيـــة ، الإضرابات،

التوفيق والتحكيم. بفداد ١٩٦١

١٠ - اقتصاد العمل العراقي . بغداد ١٩٦١

١١ - شؤون العال في الضمان الاجتماعي و العمل في المراق . . بفداد ١٩٦٢

١٢ ـ من واجبات وحقوق العال وأصحاب العمل في العراق . بغداد ١٩٦٢

١٣ ـ حقوق الإنسان في العمل والعيش . و بغداد ١٩٦٣

١٤ - اقتصاد الممل الزراعي في المراق . بمداد ١٩٩٣

١٥ ـ اصول التأمين الاجتماعي و تطبيقاته الاولى . . بفداد ١٩٦٤

١٦ ـ العمل والضمان الاجتماعي في الاسلام . مطبعة المعارف بفداد ١٩٦٥ ـ ٢٣-

### DU MÊME AUTEUR Dr. SADEK M. EL - SAID EN ARABE

1. La loi D'Election Parlementaire en Irak.

Al-Ma'aref Press-Baghdad 1946

- La loi de Sécurité Social en Irak. le Caire 1956
- La Sécurité Sociale Etude Comprrée et son Application en Irak.
   Al-Ettemad Printing Press Ciro 1957
- 4. Le Devoir de État de garantir les moyens d'existence Pour les individus et la protectiod de la famille par la Sécurité sociale. Baghdad el-Burhanne Press 1959

5. Cours D'economie et de Legislation du Travail.

Al-Ma'arf Press-Baghdad 1959 - 1960

- Organisation Internationale du Travail et Association De Sécurité Sociale. Al-Ma'arif Press Baghdrq 1990
- Deux Projets de Sécurité Sociale Pour L'Irak I'un Pour La Protection de la Famille, at l'autre pour toute la Population.
   Al-Ma'aref Press-Baghdad 1963
- 8. Trade Unions in Iraq Al-Ma'aref Press-Baghdad 1961
- Les Conflits Collectifs du Travail, la Grève, la Conciliation, et L'arbitrage. Al-Ma'aref Press-Baghdad 1961
- 10. Cours D'economie du Travail en Irak.

Al-Ma'aref Press-Baghdad 1961

11. Les Affaires Ouvrieres Dans le Domaine du Travail et de Sécurité Sociale en Irak.

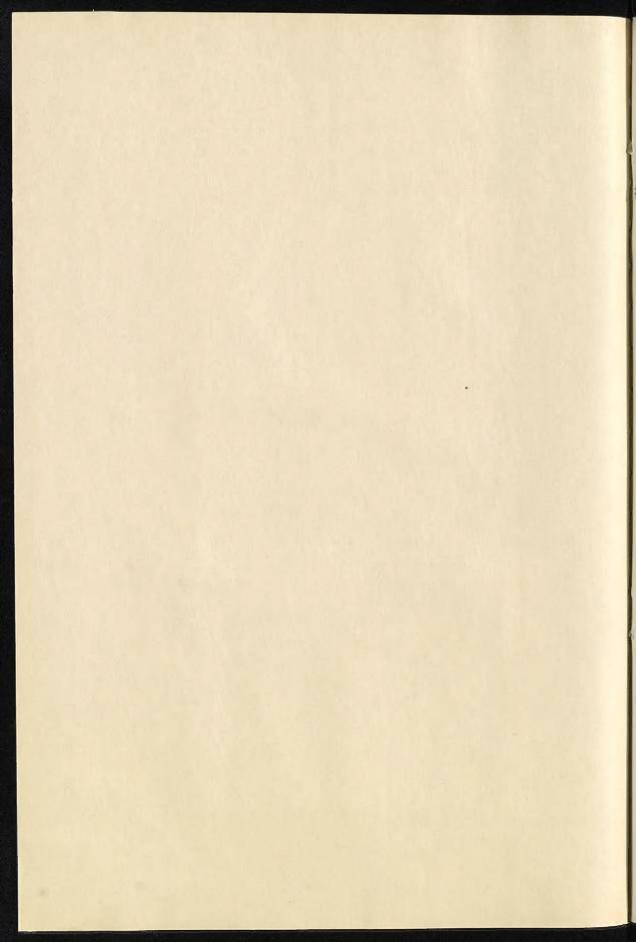
Al-Ma'aref Press-Baghdad 1272

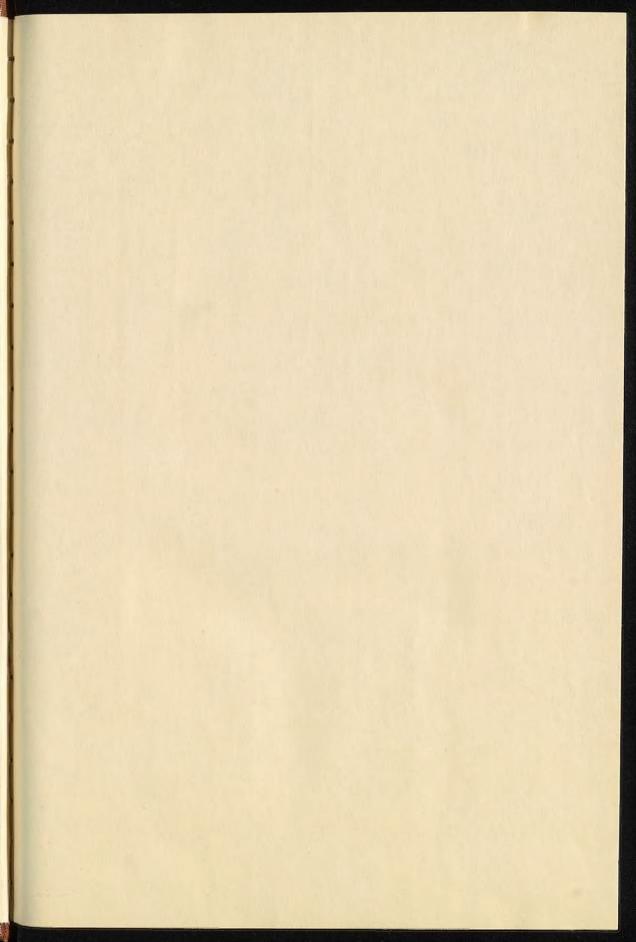
- Droits et Obligations des Ouvriers et des Employeurs en Irrk,
   Al-Ma'aref Presi-Baghdan 1262
- 13. Résume de la Théorie de L'origine des Droits de, L'homme au Travail et aux Moyens de Subsistance.

Al-Ma'aref Press-Baghdad 1963

- 14. Economie du Travail Agricole du Irak.
  Al-Ma'arcf Press-Baghbad 1963
- The Origin of Social Insurance And its First Application Al-Ma'aref Press-Baghdab 1964
- 16. Le Travail et la Sécurité Sociale en Islam.

Al-Ma'aref Press-Baghbad 1965 - 1966





893.799 Sa21

